التكامل الاقتصادي

بين البلاد الإسلامية

فهرسة أثناء النشر/ إعداد الهيئة العامة لدار الكتب والوثائق القومية. إدارة الشئون الفنية

جلال الدين، أدهم إبراهيم
التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية/ إعداد: أدهم إبراهيم جلال الدين/ ط١/ القاهرة: مركز الكتاب للنشر، ٢٠١٧م.
١٧٥ ص؛ ١٧×٢٤سم
تدمـــــك: ٦-٥٨٥-٢٩٤-٩٧٧-٩٧٨
رقم الإيداع: ٢٠١٧/٢٠٤٠

دار النشـــــر: مركز الكتاب للنشر
عنـــوان الكتــاب: التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية
اسـم المؤلـف: أدهم إبراهيم جلال الدين
رقـم الطبعـة: الأولى
تـاريـخ الطبـع: ٢٠١٧

شارع الهداية بلوك ١٨ قطعة ١ - حى السفارات - مدينة نصر - القاهرة
ت: ٠١٢٢٧٣١٠٠٤٢ - ٢٣٥٢٢٠٩٥
فاكس: ٢٣٥٢٢١٥٤ - ٢٢٦٣٦٨٥٠
E.mail: markazelkitab@hotmail.com

التكامل الاقتصادى
بين البلاد الإسلامية

دكتور

أدهم إبراهيم جلال الدين

باحث فى الاقتصاد الإسلامي

مركز الكتاب للنشر

الطبعة الأولى

٢٠١٧

بِسْمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحْمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ وَإِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱتَّقُونِ ﴿٥٢﴾ فَتَقَطَّعُوٓا۟ أَمْرَهُم بَيْنَهُمْ زُبُرًا ۖ كُلُّ حِزْبٍۭ بِمَا لَدَيْهِمْ فَرِحُونَ ﴿٥٣﴾ ﴾

صدق الله العظيم

[المؤمنون: ٥٢-٥٣]



كلمة

إن التكامـل الاقتصـادى بين البلاد الإسـلامية ليس مطلباً فردياً أو شـعبياً، ولكنه فرض عين على الأمة الإسلامية، وفى مقدمتها حكامها، حيث يجب توافر الإرادة السياسـية الأمينة فى السير نحو تحقيق ذلك، حتى تسترد الأمة الإسلامية مكانتها التى تليق بها وبدينها.



تصدير

بسم الله الرحمن الرحيم ..الحمد لله والصلاة والسلام على سيدنا محمد رسول الله وآله وصحبه ومن والاة ...

للقوة المعاصرة جوانب عديدة، منها الجانب العسكرى ومنها الجانب الاقتصادى، وجوانب أخرى مختلفة. ولا نُبالغ إن قلنا إن القوة الاقتصادية للدولة هى الأهم من بين أنواع القوة. وهى تحتل هذه المكانة بسبب أن غيرها من أنواع القوة، يقوم بها و يعتمد عليها؛ فالنمو الاقتصادى المتسارع والتقدم التكنولوجى المتعاظم، والتعليم الجيد، وهى مكونات القوة الاقتصادية، هى أساس قوة أى مجتمع.

والصراع اليوم يدور بين عدد من الدول الكبرى حول حجم الإنتاج وقدرات التصدير، وامتلاك الأسواق. والسبق التكنولوجى، ومكانة الدولة فى ميدان الإبداع والابتكار. والدول العملاقة تقوم بذلك بقدرتها الذاتية، بيد أن هذه الدول تعد على أصابع اليد الواحدة، والكثير من الدول الأخرى ذات الأحجام العادية، تحاول أن تجد لها مكاناً بجوار الدول العملاقة، فلا تجد طريقاً لذلك إلا بالتكامل فيما بينها، وتوحيد أسواقها، ودخولها فى تكتلات تتقوى بها، وتتحصن فيها.

هذا هو واقع العالم اليوم، وبخاصة فى ظل العولمة، والتى فرضت من الدول الكبرى على العالم أجمع. ومن هذا يتضح أن العالم يتجه إلى التكتلات الاقتصادية، وأن المستقبل هو للكيانات الكبرى بنفسها أو بانتمائها إلى تكتل يقويها، وأن عصر الكيانات الصغيرة، أو الدول المنفردة قد انتهى.

إن التكتلات الاقتصادية تكاد تغطى معظم أقطار الأرض من أوروبا إلى أمريكا الشمالية إلى أمريكا الجنوبية، بل إن بعض هذه التكتلات تحاول أن تتكامل مع بعضها البعض.

بيد أن منطقــة من هذه المناطق تمتلك مقومات التكامل كأفضل ما يكون، وتمتلك دواعى التكامـل كأوجب ما يكون ،ونراها- للأسـف - غير عابئة بذلك، وغير سـاعية إليه. تلك هى المنطقة الإسـلامية التى تمتلك من موارد الثروة الطبيعية ما لا يملكه كثير من دول العالم، وبها كـوادر بشرية راقية يشـهد لها العالم الخارجى عندما تنتقل إليـه وتعمل فيه، وبها الدين الذى يدعو إلى العمل ويجعله معيار الصلاح والتفاضل بين الناس. لكن واقعها يشهد بعدم استغلالها لمواردها، بل تركها نهباً لأطماع الآخرين الذين تكالبوا عليها، واستنزفوا خيراتها، وبقيت هى فى مؤخرة الدول.

إن العالم الإسلامى لم يتمكن حتى اليوم من إنشاء تكتل اقتصادى يسمح بانسياب التجارة بـين دوله وفـق قواعد تحقيق صالح الجميـع، كما لم يتمكن من وضع العامل الإسـلامى ضمن عوامـل القـرار الدولى فى المسـائل الاقتصادية، ولـن تتمكن دوله بالتالى مـن مواجهة ضغوط النظـام العالمى الجديـد، فلم يكن لديه من قبـل خيار من الدخول فى المفاوضـات التى انتهت بإنشاء منظمة التجارة العالمية «الجات» سابقاً. فهل يستطيع العالم الإسلامى أن يواجه ضغوط العولمة بصفته كتلة واحدة ؟

لقد حاولت الدول الإسـلامية أن تقيم تجمعاً اقتصادياً، وأنشـأت منظمة المؤتمر الإسلامى عدداً من الأجهزة وأقامت عدداً من المؤسسـات من أجل تحفيـز التجارة البينية، وتحقيق تنمية العـالم الإسـلامى، وذلك تطبيقاً لقرارات سـيادية مختلفـة ،اتخذتها مؤتمرات القمة الإسـلامية فى عـام ٢٠٠٥م بمكـة المكرمة وعـام ٢٠٠٨م بالسـنغال، كذلك أوصى مجلـس محافظى البنوك المركزية بإطلاق المؤسسـة الدولية الإسـلامية لتمويل التجارة، هادفاً إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الإسـلامية أعضاء البنك الإسـلامى للتنمية وعددهم ٥٨ دولة، كذلك أنشـئ المركز الإسلامى لتنمية التجارة البينية الإسلامية، وهو المكلف بتنشيط المبادلات التجارية بين الدول الأعضاء.

كل هذه المحولات لجأنا إليها، فما هى النتيجة؟ لا شىء على أرض الواقع الملموس قد ظهر، فحجم التجارة البينية لم يختلف، والمنظمات المختلفة شـكلية أكـثر منها حقيقية. واليوم ماذا تملك الدول الإسلامية ؟ هل لديها الإرادة اللازمة لتحقيق التكامل الاقتصادى؟

التكامـل الاقتصـادى بـين دول العالم الإسـلامى عـلى مسـتوى القـرارات والاتفاقيات والمؤسسـات والمظمات قائم فعلاً، غير أن النتيجة لهذا التكامل غير موجودة أو أنها أقل بكثير من المأمول فما هو السبب؟ وما هو العلاج ؟

كيف تدرك الدول الإسـلامية حاجتها إلى الانضواء تحت تكتل يجمعها وسـوق مشـتركة تضمهـا؟ وكيـف تحيل هذا الإدراك إلى واقـع ملموس يحميها، ويحفظ لها مكانتها بين شـعوب الأرض؟ ومـا الـذى يمثله هذا التجمع لهـا؟ وما الفوائد المبـاشرة وغير المبـاشرة التى تعود على أعضائهـا مـن هذا التكتل؟ وما هـى الصور التى يتحقـق بها هذا الوضع المأمـول؟ إن ذلك ما سـتحاول الإجابة عليه أوراق هـذا البحث، آملين أن يكون ذلك داعياً لهذه الأمة إلى إمسـاك مقدراتهـا بيدها، وتحقيق وحدتهـا التى دعيت إليها فى كتـاب ربها[1] ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمۡ أُمَّةٗ وَٰحِدَةٗ وَأَنَا۠ رَبُّكُمۡ فَٱعۡبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢].

وإنى لأرجو أن تكون سـطور هذا البحث إسـهاماً فى بيان أهمية التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية، يليه إسهامات أخرى على هذا الطريق، وأن تكون حافزاً لبعض أخوانى على أن يزيدوا البحث عمقاً، ويولوه اهتماماً أكبر، لعهم يصلون بذلك إلى مالم أصل.

د. أدهم إبراهيم جلال الدين

(١) د/يوسف إبراهيم يوسف- بحوث فى الاقتصاد الإسلامى- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-٢٠١٣- ص٥.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين. والصلاة والسلام على سيدنا محمد سيد الأولين والآخرين، وعلى آله وصحبه ومن اهتدى بهديه إلى يوم الدين...
﴿ رَّبِّ أَدْخِلْنِي مُدْخَلَ صِدْقٍ وَأَخْرِجْنِي مُخْرَجَ صِدْقٍ وَاجْعَل لِّي مِن لَّدُنكَ سُلْطَانًا نَّصِيرًا ﴾ [الإسراء: ٨٠].

.... وبعد:

من المتفق عليه أننا نعيش اليوم فى عالم تتلاشى فيه المسافات، وتتزايد فيه الصراعات، وتتشابك وتتعقد فيه العلاقات بين الدول والتجمعات فى عصر الوحدات الكبيرة الأكفأ والأقوى، وقد أصبح من سمات العصر، قيام وحدات سياسية كبيرة وتكتلات اقتصادية وسياسية ضخمة، تتحرك فى العلاقات الدولية بقوة وفعالية وتأثير أكبر.

وموضوع التكامل الاقتصادى يعد فى المقام الأول من السياسات الاقتصادية والتجارية للدولة، والذى تحاول من خلاله توجيه الاستثمار والإنتاج المحلى والأجنبى بحسب ما يحقق خططها الاستراتيجية، والذى تحاول أيضاً من خلاله إعادة توظيف الموارد المالية والاقتصادية للدولة بشكل يحقق قدرا من الكفاية والاعتماد على الذات للدول التى يجمعها إطار التكامل أياً كان شكل هذا الإطار أو درجته.

وواقع الأمر أن الدول العربية والإسلامية مجتمعة تتمتع بالكثير والكثير من الموارد الاقتصادية الهامة، التى إن وضعت فى إطار تكاملى بين هذه الدول وتم توظيفها التوظيف الأمثل والأرشد لأدت إلى الاعتماد على الذات بشكل كبير؛ بل قد يصل بها الأمر إلى مرحلة الاكتفاء الذاتى؛ والذى يؤسس لذلك و يرجح إمكانية تحقيقه ما يجمع بين تلك الدول من رابط تاريخى وحضارى ألا وهو وحدة الدين. ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢] والذى يفرض تبعا سمات وقواسم مشتركة من الفكر والسياسة

والنظم والقوانين ووحدة الأمانى والتطلعات والمصير بل ولغة مشتركة فى حدها الأدنى بين كل هذه الدول ألا وهى لغة القرآن الكريم، ودائما ما كانت هذه الروابط هى خير سند للكفاح والسعى المشترك من أجل الحرية والكرامة الناتجان من الاعتماد على الذات.

والتكامل الاقتصادى بين الدول العربية والإسلامية خطوة ومرحلة ضرورية نحو لم الشمل وتطبيق وتحقيق وحدة عربية و إسلامية شاملة؛ وهو حلم تسعى نحو تحقيقه الشعوب العربية والإسلامية؛ ولهذا تقف فى وجهه دائما المعوقات التى تحول دون تحقيقه سواء كانت معوقات ذاتية أو خارجية، وكم فشلت العديد من المحاولات الجادة والمخلصة، الثنائية والجماعية، الرامية إلى تحقيق ولو أبسط قدر من هذا التكامل والوحدة، و إلى أن يتحقق ذلك التكامل المرجو فالمطلوب أن نسعى دائما نحو القضاء على هذه المعوقات.

والحقيقة أن وجوب السعى نحو القضاء على هذه المعوقات أمر بات يفرضه الواقع الاقتصادى المرير لكثير من الدول العربية والإسلامية التى أصبح اعتمادها على الدول غير الإسلامية أمرا واقعا لا تستطيع الفكاك منه بدون مساندة من الدول الإسلامية الشقيقة لها.

ومن ثم أصبح التنسيق بين مختلف الدول العربية والإسلامية من الأهمية الفائقة بمكان؛ حيث لا تستطيع هذه الدول كل منها على حده مواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية من دون جهود مضنية، كما يصعب القيام بها و إنجازها بنجاح وسرعة بصورة منفردة اعتمادا على القدرات الذاتية القطرية؛ إذ أن حل مشكلات هذه البلدان يقابله عقبات وموانع كثيرة ذاتية وخارجية، ومنها انخفاض مستويات الإنتاجية فى جميع ميادين النشاط الاقتصادى تقريبا، وعدم توافر الموارد الطبيعية والمالية فى كثير من الدول العربية والإسلامية؛ وبطء النمو، وضعف الصادرات مع الاعتماد الهائل على الاستيراد، وانكشاف تلك الدول على الخارج بشكل أضحى يهدد أمنها واستقرارها؛ خاصة فى ظل وجود تكتلات اقتصادية كبرى وقوية بين الدول الصناعية تعمل على تكريس التبعية والسيطرة على مقدرات تلك الشعوب المتشرذمة؛ لذلك أصبح التعاون والتكامل الاقتصادى العربى والإسلامى قضية مصيرية وحتمية فعلا لفك تلك التبعية وتحقيق الاعتماد على الذات.

وفى النهايـة لا يفوتنى أن أشـير إلى أن التكامل المنشـود بغية الاعتماد عـلى الذات لا يعنى قطعـا الانغـلاق والانعزال عـن بقية دول العـالم الأخرى ولكنـه يعنى الاسـتقلالية والحرية والتعامل بندية بين الدول الإسلامية وغيرها من الدول فى إطار من التعاون المتبادل بين أطراف متكافئة لا يملك أحدها السيطرة على مقدرات ومصائر الطرف الآخر؛ خاصة فى ظل سياسات العولمة(١).

ونأمل فى هذه الدراسة أن نقدم رؤى صائبة فى الموضوع، وأن نقف على الأسباب العميقة التى قادت إلى فشل سياسات التكامل وعدم تحقيق أهدافها، وتقديم حلول لها على ضوء الفكر الإسلامى.

وهذه الدراسـة محاولة أردت بها خدمة ديننا، ومنفعة الأمة، ونسـأل الله أن ينفع بها، وأن يجعل عملنا خالصا لوجهه الكريم، وهو حسبنا ونعم الوكيل.

ونسـأل اللـه العظيـم رب العـرش العظيـم أن ننال ثـواب كل حـرف قرأنـاه أو كتبناه، وأن يكـون مغفـرة لنا مـن كل الذنوب، ومثل ذلك الأجـر لمن علمنا، أو من اسـتفدنا مما ألف أو كتب... أمين.

والله الموفق والمستعان

إعداد

د. أدهم إبراهيم جلال الدين

باحث فى الاقتصاد الإسلامى

---

(١) د/يوسف إبراهيم يوسف- ورقة العمل الأساسية لجائزة الشيخ صالح كامل التشجيعية- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى- جامعة الازهر-٢٠١٥.

الفصل الأول

دواعـــى وموجبـــات وإمكانـــات التكامـــل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

ويشتمل على خمسة مباحث:

المبحث الأول: عن دول العالم الإسلامى.

المبحث الثانى: التكامل الاقتصادى الإسلامى.

المبحث الثالث: واقع التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى.

المبحث الرابع: موجبات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية.

المبحث الخامس: إمكانات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية.

الفصل الأول

دواعى وموجبات وإمكانات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

التكامل الاقتصادى للعالم الإسلامى مطلب دينى، ومطلب اقتصادى، ومطلب سياسى...

التكامل الاقتصادى للعالم الإسلامى مطلب دينى

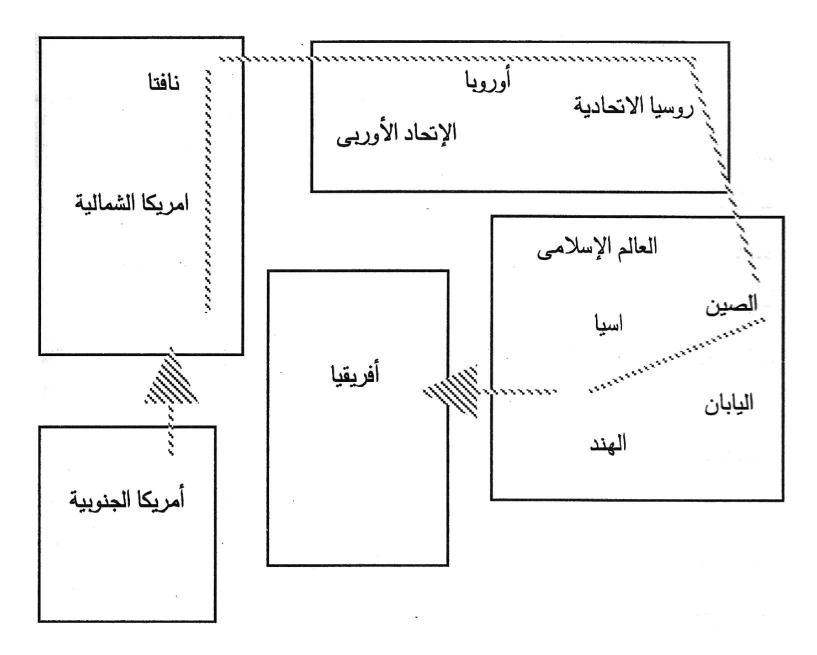
المسلمون جميعاً أمة واحدة، فإذا لم يكن هذا متحققاً فى الواقع فإنه يجب عليهم جميعاً أن يحققوه والمسئولية لا تقع على الحكام وحدهم وإنما هى مسئولية الجميع أفراداً وشعوباً وحُكاماً.

لقد عاش المسلمون إيان حضارتهم أمة واحدة امتثالاً لقول الله تعالى: ﴿ إِنَّ هَٰذِهِۦٓ أُمَّتُكُمْ أُمَّةً وَٰحِدَةً وَأَنَا۠ رَبُّكُمْ فَٱعْبُدُونِ ﴾ [الأنبياء: ٩٢] وإذا كان المسلمون اليوم يعانون من فقد الهوية الحضارية فإن عليهم جميعاً أن يعودوا أمة واحدة ليعيدوا هويتهم الحضارية.

التكامل الاقتصادى للعالم الإسلامى مطلب اقتصادى

يعيش العالم عصر الكيانات الاقتصادية الكبيرة، وهذه حقيقة من حقائق عصرنا، تتضح هذه الحقيقة وتتأكد عندما نضع أمامنا خريطة جغرافية للعالم، وإذا وضعنا هذه الخريطة فى شكل مبسط على النحو التالى فإنه يثبت ما قلناه من أن العالم يعيش عصر الكيانات الاقتصادية الكبيرة.

الخريطة الجغرافية للعالم تبين أن العالم محاط بشبه دائرة من الكيانات الكبيرة.



هذه الدائرة من الكيانات الكبيرة تحيط بعالمنا الإسلامى المبعثر على أكثر من ٥٨ دولة أى ٥٨ كيانا صغيراً هشاً، أقرب تشبيه لهذه الصورة أن الكيانات الكبيرة تبدو مثل الثعبان المعاصر وهو من أخطر الثعابين يلتف حول عالمنا الإسلامى ليعصره بل ربما يكون قد عصره فعلاً.

هذه الصورة تجعل التكامل الاقتصادى لعالمنا الإسلامى مطلباً اقتصادياً عاجلا، وتصبح العبارة الآتية صحيحة: «إذا لم يتكامل العالم الإسلامى اقتصادياً فسوف ينتهى إلى الموت».

التكامل الاقتصادى للعالم الإسلامى مطلب سياسى

الكيانات الاقتصادية الكبيرة التى تنتشر فى العالم أصبحت كيانات سياسية كبيرة، عالمنا الإسلامى مطالب أن يتحول إلى كيان سياسى كبير من خلال تكامله الاقتصادى. الكيان السياسى الكبير لعالمنا الإسلامى إذا كان مطالباً فيما مضى فإنه الآن وفى المستقبل أصبح مسألة حياة أو موت بسبب الهجمة الظالمة البربرية الجديدة فإن العالم الإسلامى كله مستهدف، ولن يوقف هذه الهجمة إلا أن يصبح العالم الإسلامى كيانا واحداً سياسياً واقتصادياً[١].

(١) د/ رفعت السيد العوضى - الفكر الإسلامى المعاصر - محاضرات الجمعية الخيرية الإسلامية - ٢٠٠٢ - ص ٢٩٩.

المبحث الأول

عن دول العالم الإسلامى

يعد العالم الإسلامى أحد أهم مكونات التقسيمات العالمية جغرافياً وسكانياً، وتجمع بين بلدانه عناصر عديدة من أهمها الديانة المشتركة، الحضارة، والتاريخ والجغرافيا والمصالح السياسية والاقتصادية وغير ذلك. وتتميز دول العالم الإسلامى بوحدة جغرافية، واندماج تاريخى طوعى دام أكثر من ١٤٠٠ عام، ولم تؤثر الدول التى نشأت فى المنطقة الإسلامية فى تلك الحقبة (رغم خلافاتها السياسية) على تواصل الشعوب الإسلامية، ومشاركتها بشكل جماعى فى تأسيس الحضارة الإسلامية.

يقارب تعداد المسلمين فى العالم المليارين، أكثر من ثلاثة أرباعهم يسكنون البلاد الإسلامية، والربع الباقى (الأقليات) يقيم فى دول غير إسلامية، أو دول يمكن اعتبارها إسلامية ولكنها لم تنضم بعد إلى منظمة المؤتمر الإسلامى، أو دول لا تعتبر نفسها إسلامية رغم أن المسلمين يشكلون فيها أغلبية. ومنظمة المؤتمر الإسلامى ثانى أكبر منظمة بعد الأمم المتحدة، فسكان دولها أكثر من مليار ونصف نسمة يمثلون- مع بقية مسلمى العالم- أكثر من ربع عدد سكان العالم.

ولقد كانت بداية الجهود الجادة والصياغة الرسمية لأفكار التعاون بين البلدان الأعضاء فى المنظمة فى مؤتمر القمة الإسلامى الثالث الذى عقد فى مكة المكرمة - فى يناير ١٩٨١م، والذى تبنى فى بيانه الختامى خطة عمل لتعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء. وقد حددت هذه الخطة المكونة من عشرة فصول قطاعات ومجالات التعاون من حيث الأهداف، والمبادرات الهامة والسياسات المقترحة من أجل العمل المشترك. غير أن صياغة برامج العمل والمقترحات الملموسة لم تبدأ إلا بعد تأسيس اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى لمنظمة المؤتمر الإسلامى (كومسيك) فى ١٩٨٤م بمناسبة انعقاد مؤتمر القمة الإسلامى الرابع فى الدار البيضاء.

ومن جهه أخرى: فإن العالم الإسلامى يمتلك مزايا تؤهله لتحقيق الوحدة الاقتصادية.

وفى مقدمتها: الدين الحنيف الذى ارتضاه الله لهذه الأمة، والموقع الجغرافى والاقتصادى، والموارد البشرية الهائلة، والثروات الطبيعية الضخمة.

فبلاد الإسلام تشتمل على معظم خيرات الدنيا من مواد أولية، ومعادن وكنوز بكافة ألونها، بالإضافة إلى الرصيد الحضارى الذى يشكل قاعدة راسخة للثقة والاعتزاز والفخار، وللانطلاق والنهوض. فدول ذات فائض نقدى، ودول ذات خبرة تقنية، ودول ذات عمالة بشرية، ودول ذات مساحات شاسعة، ودول ذات مياة غزيرة.

العالم الإسلامى ينقسم سياسيا إلى عدة دول تختلف نظم الحكم فيها وتتنوع بين دول كبيرة ومتوسطة وصغيرة جداً، وبين دول غنية ودول فقيرة، وهى دول متصلة جغرافياً فى موقع تتوسط العالم وسهولة الاتصال فيما بينها، وتشغل ٢٢,٥٪ من مساحة العالم وتتميز بالتنوع البيئى والمناخى، ويبلغ عدد الدول الإسلامية ٥٨ دولة بنسبة ٢٨٪ من دول العالم وعددها ٢٠٨ دولة، تنتشر فى أربع قارات. وجدول رقم (١) يعرض التوزيع الجغرافى للدول الإسلامية.

وبلغة الأرقام: تمتلك دول العالم الإسلامى ثروات استراتيجية؛ أهمها: النفط، والغاز، والزراعة، وثروات معدنية مثل: الحديد، والنحاس، والفوسفات وغيرها؛ حيث يختزن ثلثى الاحتياطى العالمى من النفط، و٤٠٪ من الاحتياطى العالمى للغاز، ويشكل النفط العربى ٦٥٪ من احتياجات أوروبا و٨٠٪ من احتياجات اليابان و١٥٪ من احتياجات الولايات المتحدة. ويبلغ نصيب العالم الإسلامى من الموارد الطبيعية بـــ ٢٩٪ من الفوسفات، و٣٥٪ من القصدير، و١٢٪من المنجنيز، و٢٢٪ من الحديد.

وكذلك فإن ٤٠٪ من المواد الخام و٦٥٪ من الطاقة فى العالم يملكها العالم الإسلامى. ويضم العالم الإسلامى ١٨ دولة مصدرة للنفط. تأتى فى مقدمتها السعودية.

وعلى ذلك فإن التكامل بين دول العالم الإسلامى فى الاقتصاد وكذلك فى شتى المجالات بصورة عامة هو خيار استراتيجى لهذه الدول. وتوجد دراسات عديدة تؤكد هذا المعنى.

جدول رقم (١)

التوزيع الجغرافى للدول الإسلامية حسب القارات حتى عام ٢٠١٥

قارة آسيا		٢١	إندونيسيا	١٤	النيجر
م	الدولة	٢٢	تركمانستان	١٥	تشاد
١	السعودية	٢٣	أوزباكستان	١٦	السنغال
٢	العراق	٢٤	طاجاكستان	١٧	الجابون
٣	اليمن	٢٥	أذربيجان	١٨	سيراليون
٤	الكويت	٢٦	قيرغيزستان	١٩	جامبيا
٥	عمان	٢٧	كازاخستان	٢٠	غينيا بيساو
٦	البحرين	قارة أفريقيا		٢١	أوغندا
٧	الإمارات	م	الدولة	٢٢	بوركينا فاسو
٨	قطر	١	مصر	٢٣	الكاميرون
٩	الأردن	٢	السودان	٢٤	بنين
١٠	سوريا	٣	ليبيا	٢٥	نيجيريا
١١	لبنان	٤	تونس	٢٦	تنزانيا
١٢	فلسطين	٥	الجزائر	٢٧	موزمبيق
١٣	تركيا	٦	المغرب	٢٨	توجو
١٤	إيران	٧	موريتانيا	قارة أوروبا	
١٥	باكستان	٨	الصومال	م	الدولة
١٦	أفغانستان	٩	جيبوتى	١	ألبانيا
١٧	ماليزيا	١٠	جزر القمر	٢	البوسنة والهرسك
١٨	بروناى	١١	مالى	قارة أمريكا الجنوبية	
١٩	بنجلاديش	١٢	غينيا	م	الدولة
٢٠	المالديف	١٣	كوت ديفوار	١	سورينام

www.wikpedia.org.com

وما نعرضه هنا هو تأكيد لدعوة التكامل هذه، ولتضافر الجهود العلمية الرامية إلى تحقيق الآمال والتطلعات. خاصة أن الإسلام فيه الكثير من المبادئ السامية، والقيم العليا، والنصوص الدافعة للتوحد والتكامل والتقدم، وأخرى مانعة محذرة من الفرقة والأحادية والتخلف؛ و إننا لنأمل أن نرى ذلك واقعاً فى المدى القريب، خاصة فى عصر التكتلات الاقتصادية والاتصالات والعولمة، وغيرها من الأوصاف التى توحى بأن العالم متجه نحو الاندماج فى شكل مجموعات متراصة تربطها مصالح اقتصادية وغيرها[1].

و يعرض جدول رقم (٢) البيانات الأساسية الإجمالية لدول العالم الإسلامى عام ٢٠١٥.

جدول رقم (٢)

البيانات الأساسية الإجمالية لدول العالم الإسلامى عام ٢٠١٥

المساحة	٣٢ مليون كم٢
عدد الدول الإسلامية	٥٨ دولة
عدد سكان العالم الإسلامى	١,٧٣ مليار نسمة
نسبة التعليم	٦٣٪ تقريباً
الناتج المحلى الإجمالى	٣٦٥٠ مليار دولار تقريباً
حجم الواردات	٤٨٠ مليار دولار تقريباً
حجم الصادرات	٣٨٥ مليار دولار تقريباً
القوى العاملة	٥٧٠ مليون شخص تقريباً
نسبة البطالة	١٩٪ تقريباً
نسبة السكان تحت مستوى خط الفقر	٣٧٪

www.wikpedia.org.com

(١) د/رفعت السيد العوضى- الدليل الاحصائى للعالم الإسلامى، مؤشرات مقارنة- دار السلام-٢٠١١-ص ١٨.

المبحث الثانى

التكامل الاقتصادى الإسلامى

سوف يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

المطلب الأول
التكامل الاقتصادى المفاهيم الأساسية

التكامل الاقتصادى من الموضوعات التى حفل بها الأدب الاقتصادى وكان وما يزال مطلباً إقليمياً وعالمياً حيث تقوم فكرته الأساسية على عدة حقائق منها ما يلى:

- أن العالم مقسم إلى دول مستقلة وأنه لا توجد دولة واحدة يمكن أن تكتفى اقتصادياً بإمكانياتها سواء من حيث الموارد أو من حيث نطاق السوق فيها، ومن هنا وجدت التجارة الخارجية بين الدول بعضها مع بعض.

- أن التجارة الخارجية تشهد منافسة قاتلة بين الدول سواء فيما تحتاجه من موارد للإنتاج أو سلع من الدول الأخرى، أو فى إيجاد سوق لتصريف الفائض لديها من موارد الإنتاج أو السلع والخدمات.

- أن الدول تستخدم فى هذه المنافسة عدة سياسات منها ما تفرضه من قيود كمية وتعريفية لتحد من تدفق السلع الأجنبية إليها حماية للصناعات الوطنية أو لجذب الموارد التى تحتاجها للإسهام فى التنمية بها من رؤوس أموال وكفاءات فنية وتقنية.

- أن الدول ذات الإمكانيات الكبيرة والاقتصاديات القوية تستأثر بالجزء الأكبر من التجارة الخارجية وتبقى الاقتصاديات الصغيرة تابعة لها.

- لذلك كله كانت فكرة التكامل الاقتصادى بين مجموعات من الدول ذات الظروف المتشابهة، وتقوم هذه الفكرة على أمرين أساسين هما:

❑ إزالة الحواجز أمام تدفق السلع والخدمات بين مجموعة الدول المتكاملة.

❑ إيجاد أحسن السبل لقيام علاقات اقتصادية بين هذه الدول مبنية على التعاون الذى يفيد الجميع.

ومن هنا عرف التكامل فى الأدب الاقتصادى بأنه: عملية اقتصادية واجتماعية يتم بموجبها إزالة جميع الحواجز بين الوحدات المختلفة وتؤدى إلى تحقيق تكافؤ الفرص أمام جميع عناصر الإنتاج فى دول التكامل.

وفى تعريف آخر فإن التكامل: يعنى إيجاد أحسن إطار ممكن للعلاقات الاقتصادية الدولية والسعى الجاد لإزالة العوائق أمام التعاون الاقتصادى بين مجموعة من الدول(١).

ويعرف التكامل الاقتصادى أيضاً بأنه: تنسيق يقوم على معايير الغرض منها إلغاء التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة للدول المختلفة(٢).

ويمكن تعريف التكامل الاقتصادى : بأنه عملية يتم بموجبها تحقيق الاندماج الاقتصادى الكامل بهدف تحقيق كفاءة الإنتاج وتعظيم رفاهية المجتمع(٣).

وهذا التعريف عرف التكامل الاقتصادى والغاية منه.

المطلب الثانى
دواعى التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

تكتسب الدعوة للتكامل الاقتصادى بين دول وشعوب العالم الإسلامى للدواعى التالية(٤):

١- التكيّف مع عولمة الاقتصاد والاستجابة لتحدياتها التجارية، والإنتاجية، والتقنية..

---

(١) د/محمد عبد الحليم عمرو - التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى- المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مستقبل الإمة الإسلامية-٢٠٠٣-ص ٤٥٦.

(٢) د/رفعت السيد العوضى- التكامل الاقتصادى الإسلامى- دار المنار- ١٩٨٩-ص٦.

(٣) د/محمد رشدى إبراهيم مسعود- توحيد العملات النقدية وأثره فى اقتصاد الدول المتقدمة والنامية- دار النشر للجامعات-٢٠١٠- ص ٣٦.

(٤) مصطفى محمود عبد السلام- تنمية التجارة الدولية بين الدول الإسلامية- مجلة البيان- نوفمبر٢٠١٣.

فالتقدم التقنى أدى إلى الزيادة الإنتاجية كمياً ونوعياً، مما ضاعف من حدة المنافسة الدولية فى تسويق هذه المنتجات، ولا تستطيع الدول الإسلامية متفرقة- باعتبارها دولاً نامية - تنمية صادراتها بغير التعاون فيما بينها، و إقامة سوق مشتركة ومناطق تجارة حرة وتجمعات إقليمية، والانتظام فى تكتل اقتصادى كبير.

٢- مواجهة التجمعات الاقتصادية المتنافسة على الأسواق الدولية، والتى سيتعاظم تأثيرها ويقوى نفوذها فى العالم، وهو ما يضيق من فرص الأسواق المتاحة للدول الإسلامية، ويضعف من قدراتها الجماعية التنافسية فى الأسواق الخارجية.

٣- تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، والتى تمثل مطلباً ضرورياً للدول الإسلامية كى تتمكن من استعادة مكانتها وترقية شعوبها، ولم يعد ذلك متيسراً فى الظروف الإقليمية والدولية الراهنة، أو بالاعتماد على الخارج، فالدول الإسلامية يجب عليها أن تنظر إلى مصالحها فى إطار منظومة تعاونية وتكاملية.. وتعد الوحدة الاقتصادية فى جميع صورها خطوات فاعلة للوصول إلى وحدة حقيقية للأمة الإسلامية، وتقوية أواصر الأخوة والتعاون بين دولها وشعوبها، وتحقيق تقدمها ورفاهيتها.

٤- اختلاف وتباين الموارد الطبيعية والبشرية التى تملكها كل دولة.

٥- اختلاف الموارد المالية (دول تحقق عجزاً ودول تحقق فائضاً فى موازينها التجارية).

٦- ضيق حجم الأسواق الداخلية لكل دولة منفردة وعدم قدرتها على إقامة مشروعات حديثة وكبيرة الحجم.

٧- ضعف المركز التفاوضى والتنافسى لهذه الدول فى علاقتها الاقتصادية الدولية.

٨- انخفاض الإنتاجية، وشدة التبعية للدول المتقدمة.

٩- تملك الدول الإسلامية نحو ٧٣,٠٪ من الاحتياطى العالمى من النفط، وتنتج ٣٨,٥٪ من الإنتاج العالمى.. كما تملك نحو ٤٠٪ من الاحتياطى العالمى من الغاز الطبيعى. ويلاحظ أن ٩٠٪ من صادرات هذه المواد تتم كمادة خام غير مصنعة.

١٠- تمتلك الدول الإسلامية مساحات كبيرة من الأراضى الصالحة للزراعة ولم يتم استغلالها حتى الآن، وتستورد الدول الإسلامية مواد غذائية من الخارج بمبالغ كبيرة جداً تزيد على حوالى ٩٠ مليار دولار سنوياً.

١١- تمتلك الدول الإسلامية فوائض مالية كبيرة قد تصل إلى أكثر من ٨٥٠ مليار دولار مودعة فى البنوك الغربية.

١٢- الدول الإسلامية تعانى معظمها من التخلف الاقتصادى والتبعية والاختلالات الهيكلية، وينعكس ذلك فى نمو المديونية الخارجية لدول غير إسلامية وتقع فى مشاكل سداد الديون وفوائدها.

١٣- انخفاض مستوى المعيشة لمعظم سكان العالم الإسلامى.

١٤- يمكن أن يلعب العامل الدينى دوراً كبيراً فى تآزر الدول الإسلامية من أجل التكامل الاقتصادى ومواجهة التحديات المشتركة التى تفرضها الظروف العالمية، وبخاصة الاتجاه نحو التكتلات الاقتصادية الكبيرة والعولمة.

المطلب الثالث
غايات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

إن من أهم غايات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ما يلى[1]:

١- مواجهة التحديات الاقتصادية التى تعوق التقدم المالى والاقتصادى بالدول الإسلامية.

٢- تحقيق أكبر قدر ممكن من الرفاهية الاقتصادية لكافة دول العالم الإسلامى.

٣- ضرورة الاستفادة من الإمكانات المتاحة (المادية والبشرية) فى مختلف دول العالم الإسلامى.

٤- تبادل الخبرات والإفادة من التجارب الاقتصادية فيما بينها.

(١) عبد الوهاب عبد الواسع- التحديات التى تواجه العالم الإسلامى- دار الشعب- ١٩٩٠-ص٦٩.

٥- الاستفادة من الإمكانات الهائلة للعالم الإسلامى الذى يتألف من ثمانية وخمسون دولة فى إطار منظمة المؤتمر الإسلامى .. ويضم مواد أولية هائلة واحتياطات كبيرة للنفط.

٦- تحقيق كفاءة الإنتاج وتعظيم رفاهية المجتمع الإسلامى.

٧- الأخذ بعين الاعتبار التكافل الاقتصادى فيما بين المسلمين.

٨- الارتكان على مبادئ الشريعة الإسلامية السمحة فى كل معطيات وخطوات التكامل الاقتصادى.

٩- أن يمثل التكامل الاقتصادى أحد أهم عناصر التكامل والتكافل المنشود بين دول العالم الإسلامى فى كافة المجالات.

١٠- من الأهمية بمكان توفير قاعدة عريضة من المعلومات الاقتصادية عن العالم الإسلامى.

١١- (وحدة الأمة الإسلامية)، فهى من الواجبات الدينية والضرورات الدنيوية، وهى إلى ذلك من (فروض الكفاية)[١].

المطلب الرابع
أسباب ومبرارات وأهمية التكامل الاقتصادى للدول الإسلامية

يستمد التكامل الاقتصادى الإسلامى مشروعيته من عناصر كثيرة، أهمها: أن الدين الإسلامى دعا المسلمين إلى التعاون والوحدة والإخاء فى مختلف جوانب الحياة، ومنها النشاط الاقتصادى، حيث دعا الإسلام إلى حرية التبادل التجارى بين الدول الإسلامية و إلغاء الرسوم الجمركية، روى أحمد وأبو داود والحاكم عن عقبة بن عامر عن النبى ﷺ أنه قال: لا يدخل الجنة صاحب مكس، (والمكس دراهم كانت تؤخذ من التجار إذا مروا، وكانوا يقدرونها على الأحمال أو الرؤوس ونحو ذلك)، ومنع فرض الرسوم على المبادلات التجارية بين الدول

(١) للاستزادة- لأهمية الموضوع- فى تفاصيل(فروض الكفاية) انظر كتاب/العمل على تقدم الأمة والرقى بها فرض كفاية على كل مسلم ومسلمة- الناشر دار العالم العربى-٢٠١٣- وانظر أيضاً كتاب (فروض الكفاية و إحياء الأرض الموت سبيل الاكتفاء الذاتى، دراسة اقتصادية إسلامية) - الناشر دار الفكر العربى-٢٠١٦.

الإسـلامية له ما يبرره، فهذا المال هو لمسلم ويخضع لالتزام مالى هو الزكاة، فإذا فرضت رسوم جمركية فإن هذا يعنى تكرار فرض الالتزام المالى (الزكاة + الرسم الجمركى).

وهكـذا يصبح تشريع حريـة التبادل التجـارى بين الدول الإسـلامية متعلقـاً بالتكامل الاقتصادى الإسلامى، عندما ينطلق من أن الدول الإسلامية تعد بلداً واحداً، فلا تفرض رسوم عند عبور الحدود بين الدول الإسلامية، وهى من وجهة نظر الإسلام حدود غير شرعية.

كـما أن الطباع الإسـلامية تـكاد تكون متماثلة مسـتندة إلى الشريعة الإسـلامى، وهذه الطباع يمكن أن تترجم إلى سلوك اقتصادى متشابه إلى حد ما.

وللمسـلمين تاريخ مشـترك خلق مصالح مشـتركة ومنهـا المصالح الاقتصادية وانشـأ بين المسلمين أنماطاً متشابهة من السلوك الاقتصادية وهو واضح فى عقود البيوع والمرابحة.

ولا شـك أن الدول الإسلامية تعانى الكثير من المشـاكل والصعوبات الاقتصادية، كما فى باقى الدول النامية لذلك فهى بحاجة ماسـة لإقامة تكامل اقتصادى فيما بينها. وتبدو مبررات قيام هذا التكامل بالعوامل التالية:

١- لم يتجـاوز حجـم التجـارة البينيـة للـدول الإسـلامية ١١,٥٪ مـن إجمـالى تجارتهـم الخارجية.

٢- اختـلاف الموارد بين هذه الدول، منها دول كثيفة السـكان ودول أخرى تعانى من قلة السـكان، وعلى سـبيل المثال: بنجلاديش تبلغ الكثافة السـكانية لكل كليو متر مربع ٧٤١ مواطناً، بينما دول أخرى لديها خفة سـكانية مثـل موريتانيا وليبيا وعمان حيث تبلغ الكثافة السكانية لكل كيلو متر مربع ٢,٣، ٢، ١,٧ على التوالى.

٣- اختـلاف المـوارد المالية بين هذه الـدول، فبعضها ذات دخول وفوائـض مالية مرتفعة ومتراكمـة كالـدول البتروليـة بينـما الغالبية تعـانى من نـدرة رؤوس الأمـوال وذات مديونيات كبيرة. ويتراوح متوسـط دخل الفرد سـنوياً فى أقطار العالم الإسـلامى بين ٦٠٠ دولار، وأكثر من ٤٠ ألف دولار، فضلاً عن رؤوس الأموال الخاصة ببعض الدول البترولية والتى يتم اسـتثمارها لدى الدول الغربية والولايات المتحدة الأمريكية. بينما

هناك دول عربية و إسلامية أخرى غارقة فى مديونياتها الخارجية، وبعض منها وصلت إلى درجة الخطورة.

٤- ضيق نطاق الأسواق المحلية لهذه الدول، ومن ثم عدم قيام المشروعات الحديثة فى معظم مجالات النشاط الاقتصادى.

٥- عدم قدرة هذه الدول على القيام بالمشروعات الحديثة منفردة والتى يتصف معظمها بعدم القابلية للتجزئة سواء من الناحية الفنية أو الناحية الاقتصادية وذلك لاعتبارات تتعلق بالحجم الأمثل للمشروع من جهة ولاعتبارات تتعلق بالتكنولوجيا من جهة أخرى.

٦- ضعف المركز التفاوضى والتنافسى لهذه الدول فى مجال المعاملات الاقتصادية وما يرتبط بها من قواعد تنظيمية وأخرى مؤسسية. حيث تعتمد معظم هذه الدول على تصدير منتجات أولية زراعية أو استخراجية. كذلك تعتمد هذه الدول على استيراد معظم مستلزمات الإنتاج من الخارج.

٧- تبعية هذه الدول للعالم الخارجى فى النواحى الثقافية والعلمية والفنية كما ترتفع فيها نسبة الأمية، وتركيز التعليم على النواحى النظرية. هذا بالإضافة إلى غياب التكنولوجيا الحديثة، ومن ثم انخفاض الإنتاج والكفاءة الإنتاجية وعدم القدرة على مواجهة أو مقاومة آثار التقلبات الاقتصادية التى تشهدها دول العالم المتقدمة، وتدهور معدلات التبادل التجارى وتفاقم مشكلة الديون الخارجية على نحو يهدد مستقبلها السياسى واستقرارها الاجتماعى(١).

ولا شك أن الدول الإسلامية تعانى الكثير من المشاكل والصعوبات الاقتصادية، كما فى باقى الدول النامية، لذلك فهى بحاجة ماسة لإقامة تكتل اقتصادى عالمى فيما بينها، ومن ثم تكتسب الدعوة للتكامل الاقتصادى بين دول وشعوب العالم الإسلامى أهمية بالغة فى الوقت الراهن.

---

(١) مصطفى دسوقى كسبة- التكامل الاقتصادى بين أقطار العالم الإسلامى فى ظل العولمة-المؤتمر العام العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان الإسلام والقرن الحادى والعشرون-١٩٩٩- ص٤٤٩.

أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

تبدو أهمية التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية من خلال عدد من العوامل الاقتصادية والاجتماعية والسياسية نذكر منها:

١- الموارد الغنية التى تمتلكها الدول الإسلامية.

٢- مقومات التكامل الاقتصادى فيما بين الدول الإسلامية.

٣- الطبيعة الدينية لهذا التكتل الاقتصادى.

٤- نتائج التكامل الاقتصادى الإسلامى.

المطلب الخامس
مقومات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

يساند قيام التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية مجموعة من المقومات تدعم نجاح التكامل تتمثل فى الآتى[(١)]:

١- حداثة عهد الاقتصاديات الإسلامية بالتنمية، وقد يدفع البعض بأن اقتصاديات الدول الإسلامية تتشابه فى أن معظمها يعتمد على الزراعة والصناعات الاستخراجية مما يؤدى إلى التنافس فيما بينها و يعرقل أى محاولة للتكامل، إلا أننا نذكر هنا أن الدول الإسلامية تستطيع التنسيق فيما بينها بما يكفل تحسين الأداء الاقتصادى عن طريق الانتفاع بمزايا التخصص واتساع السوق.

٢- توافر الموارد الاقتصادية: حيث يمتد العالم الإسلامى فى قارات العالم مما يمتعه بالتنوع المساحى والذى ينعكس على تنوع الموارد الاقتصادية خاصة الزراعية كذلك تتوافر المساحات الشاسعة القابلة للاستزراع إضافة للمراعى والغابات كما يتمتع

(١) د/عبير فرحات على- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ودوره فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-٢٠٠٢-ص٢٣.

العالم الإسلامى بتعدد مصادر الطاقة وتنوعها فينتج العالم الإسلامى أكثر من ثلث إنتاج العالم من البترول، كما تتوافر الخامات المعدنية الهامة كالحديد والنحاس والالومنيوم. فإذا أضفنا للموارد السابقة أهم هذه الموارد وهو الطاقة البشرية نجد أن العالم الإسلامى لا ينقصه سوى التنسيق بين هذه الموارد ليحسن استغلالها وذلك عن طريق التكامل الاقتصادى.

٣- اتساع حجم السوق: مما يحقق وفورات الحجم الكبير هذا الاتساع يقصد به كلاً من عدد السكان فى الدول محل الدراسة حوالى (١,٧ مليار نسمة) مستهلك والمساحة الجغرافية التى يشغلها العالم الإسلامى والتى تمتد فى قارات العالم كذلك حجم إجمالى الناتج المحلى.

المبحث الثالث

واقع التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى

بدأت الأمة الإسلامية أمة واحدة فى جميع المجالات منذ عهد الرسول ﷺ واستمرت كذلك فى عهد الخلفاء الراشدين وما تلاها فى العصر الأموى والعباسى، وفى الفترات التالية حدث انفصال بعض الأقاليم وبالتالى ظهور دول إسلامية متعددة ودخل الإسلام بعض الدول الأخرى وكانت بينها علاقات اقتصادية لكن ليس إلى درجة التكامل، ثم عاد التكامل الاقتصادى بصورة واضحة بعد ذلك فى ظل الخلافة العثمانية التى وصلت إلى مرحلة توحيد العملة النقدية، ثم جاء الاستعمار الغربى الذى عمل مع العوامل الداخلية على سقوط الدولة العثمانية وتكريس الفرقة بين دول العالم الإسلامى، ومع ذلك بقيت وحدة الأمة الإسلامية بشكل عام والتكامل الاقتصادى على وجه الخصوص أملاً لدى المسلمين ومطلباً ارتكزت عليه جميع الحركات الإصلاحية التى انتشرت فى العالم الإسلامى[1].

المطلب الأول
واقع التكامل الاقتصادى على المستوى الإقليمى[2]

إن الدول الإسلامية تتوزع فى قارات عدة يجمع بين أغلبها بجانب الدين الإسلامى، الجوار والتجانس العرقى والظروف المتشابهة، وهذا ما جعل الكثير منها ينضم فى تكتلات إقليمية بلغت حوالى ٢٧ تكتلاً نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١- على مستوى المجموعة العربية، وجدت تكتلات عديدة منها: السوق العربية المشتركة، ومجلس الوحدة الاقتصادية العربية، واللجنة الاستشارية الدائمة لدول المغرب العربى، واتحاد المغرب العربى، ومجلس التعاون الخليجى، ومجلس التعاون العربى، وأخيراً منطقة

(١) د/محمد عبد الحليم عمر- التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى- مرجع سابق- ص ٤٦٧- بتصرف.
(٢) المرجع السابق-ص٤٦٨- بتصرف.

التجارة الحرة التى بدأ العمل بها من يناير ٢٠٠٥م. إلى جانب إنشاء مؤسسات تمويلية تكاملية مثل الصندوق العربى للتنمية والذى تتم معاملاته بالدينار العربى.

٢- على مستوى مجموعة الدول الآسيوية الإسلامية: وجدت منظمة التعاون الإقليمى من أجل التنمية، ومجموعة دول جنوب شرق آسيا (الآسيان)، ومنظمة اتفاقية بانكوك، ومنظمة جنوب آسيا للتعاون الإقليمى.

٣- على مستوى مجموعة الدول الأفريقية الإسلامية: وجدت حوالى ١٦ منظمة اقتصادية تدخل فيها الدول الأفريقية الإسلامية مثل: الجماعة الاقتصادية لغرب أفريقيا، لجنة حوض بحيرة تشاد، ومنظمة التجارة التفضيلية لدول شرق جنوب أفريقيا، والاتحاد الجمركى الاقتصادى لوسط أفريقيا. ويلاحظ أن هذه التكتلات تضم فى عضويتها دولا غير إسلامية.

المطلب الثانى
واقع التكامل الاقتصادى على مستوى العالم الإسلامى[1]

لقد أثمرت الدعوات المتكررة إلى توحيد العالم الإسلامى بعض المجهودات التكاملية فى المجال الاقتصادى نشير إلى أهمها فى الآتى.

أ- منظمة المؤتمر الإسلامى

لقد كانت كارثة حريق المسجد الأقصى عام ١٩٦٩ مدعاة لاجتماع المسلمين فى أول مؤتمر للقمة الإسلامية بالرباط (٢٢- ٢٥ سبتمبر ١٩٦٩) والذى أسفر عن ضرورة التعاون بين الدول الإسلامية بشكل عملى من خلال إنشاء منظمة وحدوية إسلامية تقرر فى اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية فى جدة(مارس ١٩٧٠) الموافقة على إنشائها بمسمى: (منظمة المؤتمر الإسلامى) والذى وقع على ميثاقها فى اجتماع وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد بجدة فى مارس ١٩٧٢ والذى نص على أنه من أهم أغراض المنظمة [دعم التعاون بين الدول الأعضاء فى

(١) المرجع السابق-ص٤٦٩-بتصرف.

المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والعلمية وفى المجالات الحيوية الأخرى والتشاور بين الدول الأعضاء فى المنظمات الدولية] وتم تشكيل المنظمة من أجهزة رئيسية هى: مؤتمر القمة للملوك والرؤساء العرب، ثم مؤتمر وزراء الخارجية، والأمانة العامة للمنظمة.

ولقد قامت منظمة المؤتمر الإسلامى بدور كبير وهام نحو التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى نذكر منها على سبيل المثال ما يلى:

١- على مستوى المؤسسات الاقتصادية التكاملية: أنشئ منها ما يلى:

- ❑ البنك الإسلامى للتنمية عام١٩٧٥ بمدينة جدة، وهدفه دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى لشعوب الدول الأعضاء والمجتمعات الإسلامية فى الدول غير الأعضاء مجتمعة ومنفردة وفقاً لمبادئ الشريعة الإسلامية، ويعتبر البنك من أهم المؤسسات التكاملية الإسلامية حيث يقوم بدور كبير فى تعزيز التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية وإنشاء العديد من المؤسسات الفرعية مثل محفظة البنوك الإسلامية للاستثمار والتنمية، وصندوق حصص الاستثمار، وصندوق البنية الأساسية، والمؤسسة الإسلامية لتنمية القطاع الخاص والمؤسسة الإسلامية لتأمين الاستثمار، واتحاد الصادرات، ومشروع الإفادة من الهدى والأضاحى، والمركز الدولى للزراعة المحلية، والهيئة العالمية للوقف، وشبكات معلومات الدول الأعضاء فى منظمة المؤتمر الإسلامى.
- ❑ الغرفة الإسلامية للتجارة والصناعة وأنشئت عام ١٩٧٩ ومقرها مدينة كراتشى بباكستان.
- ❑ الاتحاد الإسلامى لمالكى البواخر: أنشئ عام ١٩٨١ ومقره مدينة جدة بالمملكة العربية السعودية.
- ❑ مركز البحوث الإحصائية والاقتصادية والاجتماعية والتدريب، أنشئ عام ١٩٧٩ومقره مدينة أنقرة بتركيا.
- ❑ المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا والتنمية أنشئت عام ١٩٧٥ ومقرها بنجلاديش.

□ المركز الإسلامى لتنمية التجارة.

□ اللجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى بين الدول الأعضاء (كومسك) التى أنشئت عام ١٩٨٥.

٢- على مستوى الاتفاقيات الموقعة للتعاون بين الدول الإسلامية: ومنها ما يلى:

□ الاتفاقية العامة للتعاون الاقتصادى والفنى والتجارى بين الدول الإسلامية الموقعة فى المؤتمر الثامن لوزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى طرابلس بليبيا عام ١٩٧٧ وتهدف إلى تشجيع انتقال رؤوس الأموال وتبادل الخبرات والمهارات الفنية والتقنية بين الدول الأعضاء.

□ اتفاقية حماية وضمان الاستثمارات بين الدول الأعضاء الصادرة عن الدورة الثانية عشرة لمؤتمر وزراء خارجية الدول الإسلامية المنعقد فى بغداد بالعراق عام ١٩٨١.

□ اتفاقية الإطار العام عن النظام التجارى التفضيلى المعتمدة فى الدورة السادسة للجنة الدائمة للتعاون الاقتصادى والتجارى (كومسك) التى عقدت فى اسطنبول بتركياعام١٩٩٠م.

□ اتفاقية النظام الأساسى للمجلس الإسلامى للطيران المدنى المعتمدة فى المؤتمر الثانى عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذى عقد فى نيامى بالنيجر عام ١٩٨٢م.

□ اتفاقية النظام الأساسى لاتحاد الاتصالات السلكية واللاسلكية للدول الإسلامية المعتمدة فى المؤتمر الخامس عشر لوزراء خارجية الدول الإسلامية الذى عقد فى مدينة صنعاء باليمن عام ١٩٨٤م.

□ اتفاقية النظام الأساسى لمعهد المعايير والمقاييس للدول الإسلامية الصادرعن الدورة الرابعة عشرة للجنة(كومسك) التى عقدت فى اسطنبول بتركيا عام ١٩٩٨م.

□ قرار إنشاء السوق الإسلامية المشتركة، وكان مؤتمر القمة الثامن المنعقد فى طهران عام ١٩٩٨ اتخذ قراراً حول إنشاء سوق إسلامية وتأكد ذلك فى قرار وزراء خارجية الدول

الإسـلامية فى دورته السادسـة والعشرين المنعقدة فى بوركينا فاسو عام ١٩٩٩م وتأكد أيضاً فى قرارات مؤتمر القمة التاسع المنعقد فى الدوحة عام ٢٠٠٠م.

ب- رابطة العالم الإسلامى

والتـى أنشـئت بناء على قـرار صادر عن المؤتمر الإسـلامى الذى عقد بمكـة المكرمة عام ١٣٨١هـ - ١٩٦٢م. وأقر نظامها وتكوين المجلس التأسـيسى لهـا فى المؤتمر التالى عام ١٣٨٤هـ ١٩٦٥م.

ومن أهم أهداف الربطة فيما يتصل بالجانب الاقتصادى العمل على توحيد كلمة المسلمين وإزالـة العقبـات التى يعانى منها المجتمع المسـلم، ويمكن إيجاز مجهـودات الرابطة فيما يتعلق بالجانب الاقتصادى الذى يتصل بالتكامل فى الآتى:

١- الإسهام فى مكافحة المشكلات الاقتصادية مثل الفقر والبطالة ومعالجة قضايا التدريب والتعليم والإسكان، وسائر القضايا المتصلة بالتنمية الاقتصادية والاجتماعية وذلك من خلال برامج الإعانات والمساعدات لجميع المسلمين والدول الإسلامية.

٢- الإسـهام بالدراسة والبحث للمشكلات الاقتصادية فى العالم الإسلامى وتقديم الحلول لها.

٣- لا يخلو اجتماع أو مؤتمر من التى تعقدها الرابطة من دراسة أو بحوث تتناول الوحدة الاقتصادية بين العالم الإسلامى وتقديم تصورات عملية لكيفية تحقيقها، إلى جانب ما يصدر من قرارات من المجلس التأسيسى حول الدعوة لهذه الوحدة الاقتصادية، وكذا الحضور الفعال للرابطة فى اللقاءات التى تعقدها المنظمات الإسـلامية الأخرى وتبنيها للدعوة للوحدة الاقتصادية المنشودة.

٤- قطعت الرابطة شـوطا كبيرا فى وضع تصور عملى لإقامة السـوق الإسـلامية المشتركة بـدءا من عـام ١٩٨٠ وعرضت ذلك عـلى اجتماعات القمـة الإسـلامية المتعددة وعلى اجتماعـات وزراء خارجيـة الـدول الإسـلامية ووزراء الماليـة ووزارات الأوقـاف

والشئون الإسلامية، والتباحث بشأن قضية هذه السوق مع المنظمات التكاملية الأخرى مثل منظمة المؤتمر الإسلامى.

ج- منظمات ومؤسسات تكاملية أخرى

بالإضافة إلى ما سبق ذكره أنشئت عدة منظمات ومؤسسات وثيقة الصلة بالتكامل الاقتصادى فى مناحى عدة منها: هيئة المحاسبة والمراجعة للمؤسسات المالية الإسلامية التى أنشئت فى بداية التسعينات من القرن العشرين الميلادى بالبحرين، والمجلس الشرعى العام بالهيئة، ومؤسسة الخدمات المالية الإسلامية التى أنشئت فى ماليزيا عام ٢٠٠٢، والمجلس العام للبنوك الإسلامية الذى أنشئ بالبحرين عام ٢٠٠١م، إلى جانب محكمة العدل الإسلامية الدولية التى أنشئت عام ١٩٨٧، ومجمع الفقه الإسلامى الدولى التابع لمنظمة المؤتمر الإسلامى، ومنظمة إذاعات الدول الإسلامية عام ١٩٧٥، ووكالة الأنباء الإسلامية عام ١٩٧٢، والمجلس الإسلامى العالمى للدعوة والإغاثة، ومنظمة العواصم الإسلامية ١٩٧٨، والاتحاد الرياضى الإسلامى ١٩٨٥ ومقرها بمدينة جدة، والمنظمة الإسلامية للتربية والثقافة والعلوم عام ١٩٨٠ بالرباط ... وغيرها.

وهكذا يتضح أن التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى على مستوى القرارات والاتفاقيات والمؤسسات والمنظمات قائم فعلاً، غير أن النتيجة لهذا التكامل غير موجودة أو أنها أقل بكثير من المأمول؟

المبحث الرابع

موجبات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

منـذ قيام حركات التصنيـع الكبرى وانتشـارها فى العديد من بلاد العـالم من أوروبا إلى أمريكا إلى آسيا بدأت حركات التوحد فى كثير من الأمم فكان عنيفا لأمم كانت مجزأة (المانيا وايطاليا) أو لبلدان كانت على وشـك الانقسـام، كالولايات المتحدة الأمريكية التى شـهدت حربـا أهليـة عنيفة من أجل الحفاظ على اتحادها وتلك الحـركات الوحدوية أوجدت كيانات اقتصادية كبيرة ذات قدرات اقتصادية سـاهمت فى تطور نهضتهـا الصناعية وارتفاع معدلات النمو بها.

وإذا كانـت الـدول المتقدمة صناعيا ذات الاقتصادات القوية تسـعى جاهدة إلى التكتل رغبة فى رفع قدراتها التنموية (الاتحاد الأوروبى- رابطة أمم جنوب شرق آسيا الآسيان - اتفاقية التجارة الحرة لشـمال أمريكا نافتـا) فإن الدول ذات الكيانات الأصغـر حجما والأقل تطورا تكـون أولى بالتكتـل والتوحيد والتكامل فيما بينها كى تسـتطيع الحفاظ على وجودها فى عالم تحكمه القوى الاقتصادية العملاقة.

وتأتى حتمية قيام تكامل اقتصادى بين البلاد الإسلامية من الموجبات الآتية(١):

١- أن التكامل الاقتصادى سيتيح فرصاً كبيرة لإقامة مشروعات كبيرة الحجم تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير والحجم الكبير والتخصص الإنتاجى الذى يستند على المزايا النسبية التى تتمتع بها كل بلد وسـيكون ذلك دافعاً قويـاً لعمليات التنمية الاقتصادية والاجتماعية حيث ينشـط الطلب الكلى على المنتجات الإسـلامية وبالتالى زيـادة الطاقة الإنتاجية ودفع التنمية بخطى قوية وسريعة وبما يوفر فرص عمل مناسبة لأبناء العالم الإسلامى خاصة وأن العديد من الدول الإسلامية تعانى من مشكلة البطالة.

---

(١) حسنى العيوطى-اليورو وحلم السوق العربية المشتركة- كتاب الجمهورية-٢٠٠٢-ص١١٠- بتصرف.

٢- يحقق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية الأمان والاستقرار للمستثمرين والمنتجين بسبب وجود سوق واسع يمكنهم من تصريف منتجاتهم فتسود روح المبادرة والإقبال على المشاريع الإنمائية وتنشط حركة التجارة البينية، خاصة وأن التجارة الدولية أصبحت فى غير صالح الدول الإسلامية سواء من حيث العجز التجارى الذى تعانى منه أو من حيث انخفاض أسعار صادراتها وزيادة أسعار وارداتها.

٣- يعد التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية إطارا عاما يمكن من خلاله التنسيق بين السياسات الاقتصادية الإسلامية الأعضاء بما يحقق لها مركز تفاوضيا قويا تجاه التكتلات والقوى الاقتصادية الكبرى والدول الأخرى للحصول على مزايا أفضل وأوفر مما لو بقى كل بلد فيها يتعامل منفردا مع الخارج هذا بجانب الحماية من الهزات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية، كما أن التكامل الاقتصادى سيمكن الدول الإسلامية من مواجهة سلبيات تحرير التجارة الدولية واتفاقية الجات وذلك عن طريق الاستفادة من استثناءات واردة على بعض مبادئ الاتفاقية، فمن مبادئ هذه الاتفاقية الأساسية مبدأ عدم التميز Non-Discrimination بين البلاد المختلفة فى المعاملات التجارية الدولية - شرط الدول الأولى بالرعاية - أى تسيير التجارة الدولية على أساس جماعى Multilateral وهذا يجعل الاتفاقيات الثنائية وكذا نظام الصفقات المتكافئة Trade counter تتعارض مع اتفاقية الجات إلا أن الاتفاقية تجيز الخروج على مبدأ عدم التمييز والجماعية إذا كان التمييز إجمالى صادرات الدول الإسلامية ٩٪ من إجمالى وارداتها قد تم فى إطار تكتل اقتصادى بين بعض البلاد يحقق اتحاد جمركى أومنطقة تجارة حرة بين الدول أعضاء التكتل.

٤- إن أبرز سمات النظام العالمى الجديد هو الاتجاه لتكوين التكتلات الاقتصادية والاندماجات الإقليمية، وأصبحت تلك الظاهرة من أهم التحديات التى تواجه سبيل التجارة الخارجية للدول الإسلامية بسبب اتجاه تلك التكتلات إلى حماية أسواقها أمام صادرات الدول غير الأعضاء وبالتالى فإنه من المتوقع اتجاه هذه التكتلات نحو فرض شروطا صعبة على الدول الإسلامية التى ترغب فى دخول منتجاتها إليها. وما يزيد من خطورة الأمر أن بعض الدول الكبرى التى تنتسب إلى أى من هذه التكتلات

تعتبر الشريك التجارى الرئيسى للدول الإسلامية وهذا الارتباط الشديد بين الدول الإسلامية وبين بعض بلدان الكتل الاقتصادية -خاصة الصناعية منها- يجعلها أكثر عرضة للتاثر بسياسات تلك الكتل الحمائية بل يجعلها عرضة كذلك للأزمات التى قد تواجهها تلك الدول الصناعية وهو مايؤدى إلى تدهور شروط التبادل التجارى فى غير صالح الدول الإسلامية هذا بالإضافة إلى المخاوف الناجمة عن السوق الأوروبية الموحدة الذى خلق سوق مالى أوروبى ضخم يجتذب إليه رؤوس الأموال من خارج أوروبا بما يؤثر سلبا على تطور الأسواق المالية الإسلامية. وهذا كله يجعل من التكامل الاقتصادى الإسلامى ضرورة حتمية تدفع الدول الإسلامية إليها.

٥- التكامل الاقتصادى الإسلامى أصبح ضرورة ملحة لمواجهة الأصوات التى تعالت فى السنوات الأخيرة والتى تنادى بصور مختلفة للتعاون الاقتصادى الاقليمى كالسوق الشرق أوسطية التى تؤثر سلبا على التضامن للدول الإسلامية ويفقد المنطقة هويتها.

٦- التكامل الاقتصادى الإسلامى يؤدى إلى قيام ظروف وشروط مناسبة لتسريع حركة تطوير المعارف التكنولوجية لدى الدول الإسلامية التى تحتاجها المشاريع الكبيرة ذات الأساليب التقنية العالية والتى تتمتع بمزايا الإنتاج الوفير.

٧- التكامل الاقتصادى الإسلامى سوف يخفف من مشكلة عدم التناسب فى توزيع الموارد بين دول التكامل، حيث تكون دول منها كثيفة السكان وأخرى تعانى من قلة السكان وكذلك يتوفر لدول منها رؤوس أموال كثيفة نسبيًا فى شكل فوائض متراكمة أيضاً دول أخرى تعانى من ندرة السكان كذلك الموارد الطبيعية التى يكون توزيعها بين الدول الإسلامية غير متناسب.

هذا، ومن أهم دوافع التكامل الاقتصادى[1]:

١- الاستخدام الكامل لموارد الثروة الطبيعية والقوى البشرية فى مختلف نشاطاتها.

---

(١) د/خليل سامى على مهدى- توظيف إمكانات العالم الإسلامى فى ضوء القانون الدولى الاقتصادى المعاصر- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-١٩٩٩-ص ٤٥.

٢- تحقيق التخصص الإنتاجى، وتنويع النشاط الاقتصادى بين الدول الأعضاء.

٣- إزالة العقبات ذات الشأن أمام التجارة الدولية وموازين المدفوعات.

٤- تيسير انتقال رؤوس الأموال من دولة لأخرى وكذلك العمال.

٥- توسيع نطاق سوق المبيعات لضمان الحصول على العملات الأجنبية.

٦- تحسين وتطوير المواصلات وطرق النقل المختلفة.

٧- زيادة فرص تبادل الآراء والأفكار وفنون الإنتاج بين الدول.

٨- رفع المستوى الاقتصادى والاجتماعى بين الدول الأعضاء.

وهـذه الدوافع من غير الممكن تحقيقها بتطبيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسـلامية بشكل عملى.

المبحث الخامس

إمكانات التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

سوف يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

المطلب الأول
الإمكانات المتاحة عنصر قوة للعالم الإسلامى[(١)]

١- يشغل العالم الإسلامى مساحة كبيرة تقدر بنحو ٣٢ مليون كم٢ وهذه المساحة تمثل نحو ٢٢٪ من مساحة العالم البالغة حوالى ١٤٩ مليون كم٢ والمساحة الصالحة للزراعة تمثل نصف مساحة العالم القابلة للزراعة.

٢- امتداد العالم الإسلامى ساعد على تنوع المناخ، وتبع هذا تنوع فى المحاصيل الزراعية فهو يجمع بين محاصيل المنطقة الاستوائية والمحاصيل المدارية والصحراواية والبحر المتوسط.

٣- العالم الإسلامى عالم متصل جغرافياً سواء الجزء الآسيوى والأوروبى والأفريقى باستثناء الجزء المزروع الذى يفصل بين أفريقيا وآسيا داخل فلسطين، وهذا يسهل إمكانية عمل شبكة طرق وسكك حديدية ومد أنابيب المياه والبترول بين الأماكن المختلفة، بالإضافة إلى الموانئ البحرية والجوية، كما يعطى عمقاً استراتيجياً له فى حالة وحدة العالم الإسلامى.

٤- يتوفر فى العالم الإسلامى خامات معدنية متنوعة قابلة للاستخراج والاستثمار كما تتوافر فيه الطاقة، مما يسهل قيام صناعة رخيصة ومتطورة.

---

(١) يوسف جاسم الحجى- التكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الإسلامى- المؤتمر العام العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان الإسلام والقرن الحادى والعشرون-١٩٩٩-ص ٤١٦.

٥- وجود منظمة المؤتمر الإسلامى التى تعمل على وحدة ونمو دول العالم الإسلامى.

٦- وجود محكمة العدل الإسلامية والتى يمكن أن تكون أداة تحكيم فى النزاعات القائمة بين دول العالم الإسلامى.

٧- وجود البنك الإسلامى للتنمية والذى ينبغى التركيز على دعمه ليحل محل صندوق النقد الدولى والبنك الدولى للإنشاء والتعمير ليؤدى دوراً فعالاً.

٨- تتوفر بعض مراكز الأبحاث فى كثير من دول العالم الإسلامى وتحتاج إلى دعم ميزانيات وتوزيع أدوار الأبحاث فيما بينها لتؤدى دوراً فعالاً فى حل المشكلات التكنولوجية وتنمية المجتمعات الإسلامية.

٩- الصناعات المتشابهة يمكن إقامة تكامل أفقى بينها وتحمل تكلفة الأبحاث لتنميتها فيما بينها ونقل خبرات المتطور منها إلى الآخر.

يتبين مما ذكر أن القوة فى الإمكانات المتاحة تكمن فى التكامل فيما بينها.

المطلب الثانى
مصدر قوة الإمكانات تكمن فى التكامل فى العالم الإسلامى[1]

إن مفهوم التكامل الاقتصادى يعنى استكمال النقص القائم لدى دولة من الدول بالاستعانة بغيرها، لتشد من أزرها فى المجالات الاقتصادية المتعددة وإزالة الفوارق بين الوحدات الاقتصادية المنتمية إلى دول مختلفة.

ولم يعد من المجدى لأى دولة ناشئة محاولة الانفراد عن غيرها من الدول وخاصة فى ظل عالم السياسة والاقتصاد الذى تسوده التكتلات الكبرى.

وقد قدمت تجربة رابطة أمم جنوب شرقى آسيا «الآسيان» Assosiation of South - East Asian Nations نموذجاً لتجارب الاندماج الإقليمى لمجموعة من دول العالم الثالث، برغم أن

(١) د/خليل سامى على مهدى- توظيف إمكانات العالم الإسلامى فى ضوء القانون الدولى الاقتصادى المعاصر- مرجع سابق-ص٣٦.

ما بينها من اختلافات وما يسودها من انقسامات يفوق ما بينها من قواسم مشتركة تتوافر لدى العالم الإسلامى.

ذلك أن دول الآسيان بينها نزاعات إقليمية وانقسامات عرقية ودينية بالإضافة إلى الانقسامات فى التوجيهات السياسية عند إعلان قيام الرابطة فى ١٨ أغسطس ١٩٦٧، كما تتنوع دول الرابطة وتختلف من حيث المساحة والسكان. ودرجة التقدم العلمى والنمو الاقتصادى.

وقد اعتمدت رابطة «الآسيان» كتجمع إقليمى على المدخل الاقتصادى كأساس لبناء التعاون الإقليمى وخلق المصالح المشتركة بين الدول الأعضاء على نحو يدفع دول الرابطة إلى المزيد من التعاون فى المجالات الأخرى الاجتماعية والثقافية وأخيراً السياسية والأمنية.

وقد انعكس أداء الآسيان فى المجال الاقتصادى على العديد من القطاعات منها توزيع المشروعات الصناعية بين دول الرابطة للاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من الدول الأعضاء، ومنها أيضاً التوسع فى الإعفاءات الجمركية وحفز التجارة البينية والتعامل مع العالم الخارجى ككتلة واحدة على نحو يزيد من منافع دول الرابطة.

كما أنشأت دول الرابطة شبكة هائلة من المؤسسات الاقتصادية والثقافية والاجتماعية فيما بينها مما ساعدها على أن تعد الآن أكثر مناطق العالم الثالث ازدهارا من حيث التقدم الاقتصادى.

يتبين من ذلك أن الدول ذات الإمكانات المحدودة باتت ملزمة بالتعاون فيما بينها لتحقيق التكامل الاقتصادى واتساع سوقها التجارى.

لذا يجب العمل على تذليل العقبات التى تقف فى سبيل التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية والذى يعد هو مصدر قوة الإمكانات المتاحة للعالم الإسلامى.

المطلب الثالث
الحاجة إلى ومدى توافر أسس التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى

يرتكز التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى على واقعها الاقتصادى الذى تعد فيه من الدول النامية أو المتخلفة رغم إمكانياتها الكبيرة والتكامل هو أحد أهم الأساليب

للخروج من ربقة هذا التخلف، هذا فضلاً عن قلة التعاون الاقتصادى بينها مثلاً فى التجارة البينية على وجه الخصوص، وحالة التبعية المهينة لاقتصاديات الدول الكبرى، إضافة إلى أن دول العالم تسعى الآن إلى التكامل الاقتصادى فى أشكاله المختلفة لتحقيق مزيد من التقدم وحسن استغلال الطاقات ولمواجهة التحديات المعاصرة فى ظل العولمة التى تعمل على تكريس القوة الاقتصادية لدى الاقتصاديات كبيرة الحجم التى تستفيد أكثر من الاقتصاد العالمى على حساب الاقتصاديات الصغيرة(١).

كما أن العالم الإسلامى تتوفر لديه الأسس اللازمة لقيام التكامل الاقتصادى حسبما يتضح من الآتى(٢):

١- إن التكامل الاقتصادى هو فرع عن أصل هو: وحدة الأمة الإسلامية المقررة شرعاً والإسلام ليس عقيدة فقط و إنما هو نظام متكامل يمثل الاقتصاد أهم عناصر هذا النظام الذى اهتم به الإسلام حيث عنيت الشريعة به بصفة مباشرة وبتركيز كبير ممثلاً فى أحكام المعاملات التى تمثل حوالى ٧٥٪ من موضوعات الفقه الإسلامى.

٢- التجانس الثقافى والاجتماعى: وهو متوفر بحمد الله لدى جميع دول العالم الإسلامى حيث يرتكز هذا التجانس على الإسلام دين جميع الدول الإسلامية بما يحمله من رؤية متميزة لكل أمور الحياة وتنظيم العلاقات الاجتماعية الأمر الذى يجعل التفاهم بين سكان العالم الإسلامى أقرب وأسرع وأوثق.

٣- إمكانات التكامل الاقتصادى المتاحة بين البلاد الإسلامية والتى من أهمها ما يلى:

- موارد طبيعية: من الأراضى الصالحة للزراعة ومصادر المياه والغابات ومصادر الطاقة ومنتجات التعدين.
- الموارد البشرية من السكان والقوى العاملة.
- رأس المال والتقنية ورأس المال الاجتماعى والبنية الأساسية.

---

(١) د/محمد عبد الحليم عمر- التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى- مرجع سابق-ص ٤٦٥

(٢) المرجع السابق-ص٤٦٥.

٤- الجوار بين العالم الإسلامى حيث تمتد أغلب دوله فى سلسلة جغرافية متصلة من جنوب شرق آسيا وحتى بلاد المغرب العربى على المحيط مما يسهل عملية الاتصال والانتقال.

٥- التنوع البيئى والمناخى فى دول العالم الإسـلامى مما يجعل بعضها يكمل بعضاً فى وحدة مناخية وبيئية، إلى جانب التنوع فى الموارد والقدرات وبالتالى فى المنتجات.

٦- وجـود إمكانيـات كبيرة لـدى دول العالم الإسـلامى مجتمعة والجزء الأكـبر منها غير مسـتغل مثل الأراضى والموارد البشرية، كما أن جـزءاً منها يصدر إلى دول أخرى مثل رؤوس الأموال ويعاد تدفقة إلى العالم الإسـلامى بشروط غير مواتية، هذا فضلاً على عدم اسـتغلال بعض الإمكانيات فى إكمال العمليات الاقتصادية حيث تتسم صادرات الدول الإسلامية بأنها موارد أولية ويعاد استيرادها سلعاً مصنعة.

يترتب عـلى الإمكانات الكبيرة للبلاد الإسـلامية ومن اختلاف العامل البشرى والوسـط الطبيعـى فيـما بينهما، اختلاف فرص الاسـتثمار مـن بلد لآخر، من عدم تطابـق توزيع فرص الاستثمار، والقدرة على تمويل الاستثمار فى البلاد العربية والإسلامية.

فبعـض البلاد الإسـلامية يتمتع بمصادر تمويل تفوق ما يتمتع به من فرص الاسـتثمار بينما أن البعض الآخر يتمتع بفرص اسـتثمار تفوق ما يتمتع به من مصادر التمويل. ومن هنا يتضح كيف أن التكامل الاقتصادى، على مستوى العالم الإسلامى، يمكن أن يضمن التطابق بين فرص الاستثمار والقدرة على تمويله هذا التطابق المفتقد كقاعدة عامة، على مستوى كل بلد إسلامى مأخوذا على حده(١).

(١) د/رفعت المحجوب-دراسات اقتصادية إسلامية- المعهد العالى للدراسات الإسلامية- ١٩٩٥-ص ٩٥.

الفصل الثانى

المعوقـات والعقبـات التـى تواجه تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: المعوقات التى تواجه تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية.

المبحث الثانى: العقبـات والصعـاب التـى تواجـه تحقيـق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية.

المبحث الثالث: التحديـات التى تواجه تحقيـق التكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الإسلامى.

الفصل الثانى

المعوقات والعقبات التى تواجه تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

تثير بعض الآراء تحفظات على إمكانية نجاح التكامل الاقتصادى - بين مجموعة من الدول - بعضهـا يمثـل عقبات تكون فى نظـر البعض معوقـاً دون قيـام التكامل أو تحـول دون تحقيقه لأهدافـه، بينما لا يعدو البعض الآخر أن يكون من قبيل الصعوبات التى يكفى الالتفات إليها لتذليلها والعمل على تخطيها من خلال الجهود التكاملية.

المبحث الأول

المعوقات التى تواجه تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

إن عرضاً موجزاً لما يثار من معوقات فى وجه التكامل الاقتصادى بين البلدان الإسـلامية، لكفيـل من خلال التأمل والمناقشـة السريعـة، بتأكيد التجاوز عن بعضهـا والتصدى بالعلاج ببعض الإجراءات والتدابير لبعضها الآخر، وهو ما نورده فيما يلى[١]:

أولاً: مقولة الصفة التنافسـية بين اقتصاديات البلدان الإسـلامية، والناتجة عن التشـابه بين هياكلهـا الإنتاجية وتماثل العديد منها من حيث نوعية السـلع التى تشـكل الغالبية من إنتاجها

(١) د/وجدى محمود حسين-اقتصاديات العالم الإسلامى الواقع والمرتجى، دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى- منشأة المعارف -١٩٩٥-ص ١٨٥.

وصادراتها وحيث تأخذ هذه الغالبية صورة منتجات أولية إما من الحاصلات الزراعية أو المنتجات الاستخراجية، الأمر الذى يجعل التكامل بين تلك البلاد أمر عديم الجدوى. على أن رأياً أخر يتصدى لهذا التحفظ، حيث يرى فى الإنتاج المتنافس مناخاً مناسباً لشحذ المنافسة وإجادة الإنتاج وتطوير خصائص المنتج، خاصة إذا ما قام على مبدأ المزايا النسبية فى التخصص، واختلاف الظروف المناخية والطبيعية بين أجزاء العالم الإسلامى المترامية جغرافياً، مما تختلف معه مواسم إنتاج الحاصلات الزراعية فيقلل من صفة التنافس. يضاف إلى ذلك أن تشخيص حالة التماثل والتنافس فى الإنتاج هى من خلال نظرة اجمالية للمنتجات الأولية، دون النظر تفصيلاً لفئاتها وأصنافها أو مجموعاتها. ففى مجموعات الحبوب والخضر والفاكهة والإنتاج الحيوانى مثلاً، الإنتاج بين الدول الإسلامية شبه متكامل لا تنافسى. وفى المواد الخام الزراعية كالأقطان، نجد التنافس محدوداً لاختلاف المواصفات والرتب بين ما تنتجه دولة وتنتجه دولة أخرى. كما أن بعض المواد الخام تستقل بإنتاج غالبيته دولة أو دول مصدرة من بين الدول الإسلامية كالمطاط والجوت مثلاً. أما المنتجات الاستخراجية فليست محلاً للتنافس بين البلدان الإسلامية، حيث تصدر غالبيتها - وأهمها البترول - إلى العالم الخارجى.

ثانياً: استمرار التناقضات الهيكلية فى محيط العلاقات الاقتصادية الدولية، فى شكل اتساع لفجوة التخلف الاقتصادى بين الدول النامية عموما- وبينها الإسلامية - وبين الدول التقدمة الصناعية، وامتداد حالة التبعية الاقتصادية والتجزئة بين بلدان العالم الإسلامى بفعل القوى الدولية التى تسيطر على تقسيم العمل الدولى، وأدواتها الحالية التكتلات الغربية الاقتصادية القوية، والشركات متعددة الجنسية المتغلغة فى أنشطة الإنتاج والتمويل والتسويق على المستوى الدولى، حيث تدفع تلك القوى الدولية جميعاً، الدول النامية- وبينها الإسلامية - إلى تعميق الارتباط مع السوق العالمية فى ميادين التجارة والاستثمار والإنتاج والتكنولوجيا، مما يضعف من اتجاهها للتكامل الاقتصادى فيما بينها دفاعاً عن مصالحها وتعزيزاً لقوتها الاقتصادية. وجدير بالإشارة هنا أن بعض الأقطار الإسلامية لا تزال تفضل- أو تجد مصلحتها فى - التعامل مع التكتلات الاقتصادية الأجنبية الغربية.

على أن استقلال الدول الإسلامية سياسياً، وما يشيع فيها الآن من صحوة وقناعة بأهمية تعبئة الجهود وتوحيد الصف - سواء من خلال التجمعات الشاملة كمنظمة المؤتمر الإسلامى

أو الإقليمية كجامعة الدول العربية أو مجلس التعاون الخليجى، فضلاً عن جهودها المشتركة فى إطار المنظمات الدولية للدفاع عن مصالح الدول النامية بوجه عام والمنتجة للمواد الأولية بوجه خاص، يمكن أن يكون نواة لتصحيح تلك الاختلالات الهيكلية الناتجة عن أوضاع العلاقات الاقتصادية الدولية بوصفها أحد المعوقات دون بلوغ التكامل بين الدول الإسلامية.

ثالثاً: تفاوت درجات النمو أو التقدم الاقتصادى واختلاف أسلوب التخطيط بين البلدان الإسلامية.

فمن المعلوم أن تقارب الدول أعضاء التكامل الاقتصادى من حيث التقدم أو النمو، شرط حيوى لضمان وتعجيل نجاح التكامل الاقتصادى. حيث ينتج عن اختلاف درجات النمو الاقتصادى إفادة الأطراف المتقدمة القوية من إشاعة حرية التجارة وانتقالات عناصر الإنتاج على حساب الأطراف الأقل نمواً، حيث تنحسر إجراءات الحماية عن إنتاج الدول الأخيرة ذات القدرة التنافسية المحدودة، كما تنساب حركة عناصر الإنتاج صوب الأعضاء الأكثر تقدماً فى التكامل.

وتثير تلك العقبة فى طريق التكامل الاقتصادى بين البلدان الإسلامية، قضية التوزيع العادل والمعقول لمكاسب التجارة - والتكامل عموماً - بين البلدان الإسلامية الأعضاء التكامل المنشود بما يتطلبه ذلك من إجراءات وسياسات للحد من التوزيع غير المتكافئ لمنافع التكامل بين الأعضاء الأكثر نمواً والآخرين الأقل نمواً ولذا يوصى من أجل تخطى تلك العقبة باتباع ما يلى للتمسك بمزايا ومنافع التكامل بين الدول الإسلامية مع مراعاة مصالح الدول الأعضاء الأقل نمواً:

١- فى مجال التبادل التجارى يمكن منح معاملة تفضيلية لصادرات الدول الأقل نمواً، مع إعطائها مهلة معقولة قبل فتح أسواقها للتجارة الحرة أو تطبيق التعريفة الجمركية المشتركة على مراحل. كما يمكن منح الأولوية فى برنامج تحرير التجارة وإزالة الحواجز بين الدول الأعضاء، لتجارة وصادرات الدول الأقل نمواً.

٢- فى مجال انتقالات عناصر الإنتاج: إخضاع هجرة الأيدى العاملة من بلد لآخر من أعضاء التكامل للرقابة والمتابعة لترشيد توزيع ذوى الكفاءات النادرة والعمال

المهـرة وتعويـض الدولـة الأقل نمـواً - عند نـزوح تلك الفئـات منها- ماليـاً أو بتوفير برامـج التدريب. والمعونة الفنية لها. وكذا إخضاع انتقالات رأس المال لخطة لتنسـيق الاسـتثمار المشـترك حيث تقوم المؤسسـات المالية والمصرفية بتوجيه انتقال رأس المال للدول الأعضاء الأكثر حاجة للتمويل.

٣- وفى توفير المرافق والخدمات المشـتركة مثل مراكز البحـوث العلمية والفنية ومراكز التدريب، ومعارض ترويج المنتجات، يمكن مراعاة الدول الأقل نمواً بمعاملة تفضيلية سـواء مـن حيـث تعريفات أو رسـوم اسـتعمال تلـك الخدمـات أو اختيـار مواقعها أو تكاليف تمويل الخدمات والمرافق أو أسلوب الإمداد بها.

٤- وفى مجـال السياسـة النقديـة والمدفوعـات، يمكـن امداد الـدول الأعضـاء الأقل نمواً بالتعويضات المناسبة عن اهتزاز قيمة عملتهاو تقديم العون لها لتصحيح الاختلال فى موازين مدفوعاتها.

رابعاً: اختلاف النظم الاقتصادية بين الدول الأعضاء، ما بين نظم رأسـمالية ونظم مخططة مركزياً وكذا اختلاف نظم الحكم دستورياً ما بين نظم ملكية وأخرى جمهورية، وما بين نظم نيابية ديمقراطية ونظم أخرى غير نيابية.

وإذا كانت تلك العقبة لها وزنها فى سـبيل الوحدة السياسـية فإنها لا ينبغى أن تحول دون التكامـل الاقتصادى، وهـو ما تجاوزته بالفعل بعـض تجارب التكامل الاقتصادى مثل السـوق الأوربية المشتركة (الاتحاد الأوروبى).

كـما أن اختلاف النظـم الاقتصادية، إن هو مثّل صعوبـة فى مواجهة الوحدة الاقتصادية الكاملـة، فإنـه لا يحـول فى المرحلـة الراهنـة من اسـتخدام إحـدى أو بعض صـور التكامل الاقتصادى الأخرى كالسـوق الإسـلامية المشـتركة أو الاتحاد الجمركى بين الدول الإسـلامية، أو فى القليل التوسع فى أسلوب المشروعات الاستثمارية المشتركة فيما بينها.

خامسـاً: ارتفاع تكاليف النقل لبعض المسـافات بين بعض مناطق ودول العالم الإسلامى، حيث ترجع تلك العقبة فى الوقت الحالى لعدم توافر خطوط النقل الملاحية المنتظمة ووسـائله

بين بلدان العالم الإسلامى، إذ خضع إنشاء شبكات الطرق البرية والسكك الحديدية والخطوط الملاحية البحرية والجوية فيما مضى لسياسة الدول الغربية وتوجيه إنشاء تلك المرافق- فضلاً عن خدمات التأمين والشحن والتفريغ- لما يخدم مصالح الدول المذكورة فى الربط بين مراكزها الإنتاجية ومصادر المواد الخام اللازمة لصناعاتها والتى هى فى نفس الوقت أسواق لإنتاجها من السلع المصنوعة.

أما فى ظل التكامل بين الدول الإسلامية، فإن زيادة أواصر التبادل التجارى فيما بينهما مع تضامنها فى توفير الاستثمارات اللازمة لإنشاء الموانئ والأساطيل التجارية وشق شبكات الطرق البرية والخطوط الملاحية، يمكن معه التغلب على تلك العقبة التى لا ينبغى أن تقف حجرة عثرة دون جهود التكامل الاقتصادى الإسلامى.

سادساً: وأخيراً فإن من المعوقات فى وجه التكامل الاقتصادى الإسلامى ما يرجع لعوامل غير اقتصادية، مثل النزعات الأقليمية الضيقة الأفق والمزاعم الطائفية التى تتوهم خطر التكامل الإسلامى على مصالحها وعدائه لها، فضلاً عن العوامل الشخصية من منازعات أو أحقاد عكست أثرها على بعض الحكام العرب أو المسلمين فى بعض الآونة فكانت سبباً لانصرافهم عن دعوة التكامل الإسلامى حتى فى المجال الاقتصادى. أضف إلى ذلك تأثير دعوى القوميات التى ينتمى كل منها لحضارة من الحضارات القديمة كالفرعونية والفينيقية والأشورية، كعامل من عوامل التفكك بين أجزاء العالم الإسلامى، خلافاً لما تدعو له مبادئ الإسلام من الإخاء ووحدة الصف بين الأمة الإسلامية.

المبحث الثانى

العقبات والصعاب التى تواجه تحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

تعد العقبات والصعاب التالية أهم أسباب عدم تحقيق نتائج ملموسة من التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية[١]:

١. عدم توفر إطار فكرى يجمع شتات الأمة الإسلامية على الوحدة والاتحاد، يمس قلوب المسلمين وعقولهم من جانب معتقداتهم وما يؤمنون به من دين إسلامى يجمع أتباعه ويمنع تفرقهم. وهو ما يجد صورته فى دواعى الانعزالية، وقصور الوعى بالتكامل، وعدم رغبة الحكومات فى الحد من سلطاتها وتقييدها، وتفضيل التعامل مع الدول الأجنبية.

٢. عدم توفر مصلحة اقتصادية محددة ومباشرة تسعى الدول الإسلامية لتحقيقها بالإضافة إلى عدم توفر الضمانات الكافية للعمل المشترك خاصة فى مجال استخدام عناصر الإنتاج المتاحة على أساس مشترك، تعالج فى إطاره مشاكل توزيع أعباء ومكاسب التكامل الاقتصادى. وقد تسبب فى ذلك وساعد عليه النقص فى الدراسات العلمية عن ممكنات النمو والتنسيق المشترك.

٣. محدودية كثير من الاتفاقيات، وقيام بعضها على أسس غير مدروسة، وعدم جدية التنفيذ، وسهولة التحلل منها، بالإضافة إلى ما تثيره، صيغة الاتفاقيات التى بنيت عليها المشروعات المشتركة (وهى صيغة الشركة الدولية) من تعقيدات ومصاعب جمة.

٤. تنافس الاقتصاديات بين البلاد الإسلامية والتشابه السلعى فى بعض المجالات، وهو ما يمكن علاجه من خلال التكامل وتنسيق السياسات الاقتصادية.

---

(١) د/ محمد عبد المنعم عفر- الاقتصاد الإسلامى، دراسات تطبيقية- دار البيان العربى- ١٩٨٥- ص ٣١٣.

٥. اختلاف درجات النمو الاقتصادى وأساليب التنمية ومستوياتها، وهو ما يمكن أيضاً علاجه من خلال التكامل، واتباع سياسات تنمية إقليمية مساعدة لعلاج التفاوت.

٦. قصور العملات القابلة للتحويل لدى الكثير من الدول العربية والإسلامية (وهى الدول غير النفطية) وضعف العلاقات النقدية والمالية العربية الإسلامية، وغياب اتفاقيات الدفع المتعددة الأطراف، وما يرتبط بذلك من عدم توفر موارد مالية كافية للنشاط العربى الإسلامى المشترك.

٧. نقص وسائل النقل، وعدم توافر أنشطة اقتصادية مستمرة عبر الحدود القطرية، مما يؤدى إلى ارتفاع تكاليف النقل واتساع المسافات الاقتصادية.

وهو ما يمكن علاجه من خلال العمل بالإسلام كشريعة وعقيدة معاً، و إقامة النظام الاقتصادى الإسلامى فى هذه الدول، وهو ركيزة وحدة الأمة الإسلامية وأهم عامل فى نجاحه، وتحقيق التكامل الاقتصادى بين الأقطار الإسلامية على أساسه. وبالطبع فإن ذلك يتطلب الإرادة فى ذلك والتنفيذ المتدرج المضبوط لخطواته المطلوبة.

وتقودنا التجربة العملية إلى عدم نجاح التكتلات الاقتصادية بين الدول النامية بنفس الدرجة التى حققتها نظيرتها بين الدول الصناعية المتقدمة و يرجع ذلك إلى عدة أسباب لعل من أهمها[١]:

١- تغليب الاعتبارات السياسية على المصالح الاقتصادية مما يولد الخلافات بين أعضاء التكتل.

٢- عدم وجود المؤسسات السياسية الراسخة التى تستطيع التعامل مع التكتلات الاقتصادية بنجاح وبمنأى عن التقلبات الداخلية.

٣- تشابه الهياكل الاقتصادية لمعظم الدول النامية، مما يجعل اقتصاداتها متنافسة وليست متكاملة.

---

(١) د/عبير فرحات علي- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية ودوره فى جذب الاستثمار الأجنبى المباشر إليها- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامي- العدد (١٦) - ٢٠٠٢-ص ١١.

٤- عدم عدالة توزيع مكاسب التكتل الاقتصادى واستئثار عدد قليل من الأعضاء بمعظم هذه المكاسب، مما يهدد استقرار التكتل واستمراره.

٥- عدم وجود برامج زمنية متدرجة للتنفيذ والتى تسمح للأعضاء بتعديل القوانين الداخلية وتعديل هياكلها الاقتصادية، حيث أن التكامل لن ينجح بتوافر حسن النوايا والأمنيات الطيبة فقط.

٦- استعجال النتائج الديناميكية للتكامل- المتعلقة بتوليد وتنمية التجارة البينية و إيجاد نمط جديد من التخصص وتقسيم العمل- مما يؤدى إلى إجهاضها، حيث يحتاج الأمر إلى وقت ليس بالقصير.

أخيراً فإننا إذا أردنا إقامة تكتل ناجح بين دول نامية فعليا أن نراعى عدة نقاط وهى:

١- وجود مصالح مباشرة لكافة الأعضاء سواء اقتصادية أو سياسية.

٢- وجود جوانب تعويضية للأطراف الخاسرة لتشجيعها على الاستمرار فى التكتل.

٣- الجمع بين عناصر التكتل الإيجابى والسلبى.

٤- وجود مؤسسات على درجة عالية من الكفاءة والفعالية مهمتها وضع إجراءات التكتل موضع التنفيذ.

المبحث الثالث

التحديات التى تواجه التكامل الاقتصادى فى بلدان العالم الإسلامى

على صعيد التحديات الداخلية والبينية

- تعانى العديد من بلدان العالم الإسلامى من انخفاض شديد فى مؤشرات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والسياسية، كما تعانى نقصاً فى توافر الإحصائيات والبيانات، وهذا كله من شأنه إعاقة أى عملية اندماج اقتصادى.
- وعلى الرغم من أن بلدان العالم الإسلامى لديها العديد من مقومات التكامل الاجتماعى والثقافى والتاريخ المشترك، إلا أن الإرادة السياسة تشكل أحد أهم المعوقات التى تقف أمام أى عملية تكامل اقتصادى حقيقى. أيضًا تعانى الدول الإسلامية من ازدواجية فى المؤسسات التعليمية والاجتماية والقضائية بين ما هو إسلامى وما هو مدنى.
- فقدان الإيمان لدى بعض النخب بأن الاندماج الاقتصادى بين الدول الإسلامية يعد ضرورة لتحقيق مصالح اقتصادية وسياسة تتجاوز المصالح المتحققة من الأطراف الأخرى. حيث أنه حتى الآن لا يوجد فلسفة للتعاون الاقتصادى على المستوى الرسمى.
- وجود تحديات سياسية وأمنية سواء بسبب صراعات محلية داخل بعض دول العالم الإسلامى، أو بين بعضها البعض.

على صعيد التحديات الخارجية:

- يمكن القول أن بيئة التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى تتسم بالعديد من التحديات متمثلة فى تأثر البلدان الإسلامية بأزمات الديون الأوروبية بشكل غير إيجابي والمعاهدات الدولية التى أبرمت مع تكتلات اقتصادية أخرى.

هذا بالإضافة إلى التحديات الآتية[1]:

- ❐ الاتساع المتزايد لعملية إضفاء الطابع الدولى على الأنشطة الاقتصادية والخدمات ومن ضمنها الخدمات المالية. وما يترتب عليها من فتح الأسواق المحلية أمام حركة السلع والخدمات ورؤوس الأموال، خاصة بعد تأسيس منظمة التجارة العالمية.
- ❐ انتشار ظاهرة التجمعات والتكتلات الاقتصادية الإقليمية، والتى تهدف إلى تحرير التجارة فيما بينها سواء فى مجال السلع والخدمات أو عناصر الإنتاج، واتجاهها إلى وضع القيود أمام الأطراف الأخرى غير الأعضاء فى الاتفاق.
- ❐ مواجهة المنافسة المالية الأجنبية المتزايدة سواء داخل الأسواق الإسلامية أو فى أسواق المال الدولية، مع وجود طلب متزايد على الموارد البشرية والمالية بهدف تغطية متطلبات المنافسة والاحتكار المالى، واستخدام التقنية الحديثة لتقديم الخدمات المالية.
- ❐ تغير طبيعة وحجم المبادلات المالية ونموها، بحيث أصبحت هناك حاجة ملحة للتكامل بين الأسواق المالية.
- ❐ تصاعد الطلب الدولى على رؤوس الأموال الدولية بكافة أشكالها، مع تراجع حجم الأموال المتاحة للإقراض فى السوق العالمى، ووجود احتمالات كبيرة لتراجع تدفقات الاستثمارات الدولية إلى الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية.

---

(١) سلامة عبد الله الخولى- دور تحرير تجارة الخدمات المالية فى التكامل الاقتصادى العربى- رسالة دكتوراه- معهد البحوث والدراسات العربية- ٢٠٠٥- ص٢٥٠- بتصرف.

الفصل الثالث

الأساليب والوسائل والآليات الأنسب لتحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

ويشتمل على إحدى عشر مبحثًا:

المبحث الأول: المفاهيم الاقتصادية والآليات الفنية للتكامل الاقتصادى.

المبحث الثانى: تجارب بعض التكتلات الاقتصادية.

المبحث الثالث: محاولات التكامل الاقتصادى بين بعض الدول الإسلامية.

المبحث الرابع: برنامج مرحلى وتمهيدات أساسية للتكامل الاقتصادى الإسلامى.

المبحث الخامس: أسس ووسائل تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

المبحث السادس: الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادى الإسلامى.

المبحث السابع: أسلوب المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية.

المبحث الثامن: وسائل تنشيط التجارة البينية بين الدول الإسلامية.

المبحث التاسع: تحرير تجارة الخدمات المالية كوسيلة للتكامل الاقتصادى الإسلامى.

المبحث العاشر: مستقبل التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى.

المبحث الحادى عشر: نحو استراتيجية للتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية.

الفصل الثالث

الأساليب والوسائل والآليات الأنسب لتحقيق التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية

سوف يتناول هذا الفصل دراسة المباحث الآتية:

المبحث الأول

المفاهيم الاقتصادية والآليات الفنية للتكامل الاقتصادى

سوف يتضمن هذا المبحث دراسة المطالب التالية:

المطلب الأول
أشكال ومراحل التكامل الاقتصادى

يشير الواقع العملى للتكامل الاقتصادى أن هناك تدرج رأسى للتكامل يجعله يتخذ شكل مراحل. وتوضح الأدبيات الاقتصادية فى مجال التكامل الاقتصادى بالإضافة إلى ما أظهره الواقع العملى أن مراحل التكامل الاقتصادى تمتد طبقاً للتسلسل التالى[1]:

(١) د/ أمانى فاخر -التكتلات الاقتصادية فى ظل المتغيرات العالمية - الناشر المؤلف- بدون تاريخ نشر - ص٣٩..

التكامل النقدى Monetary Integration
الوحدة الاقتصادية Economic Union
السوق المشتركة Common Market
الاتحاد الجمركى Customs Union (CU)
منطقة التجارة الحرة Free- Trade Area (FTA)
اتفاقيات التجارة التفضيلية Preferential Trade Agreements (PTA)

وفيما يلى عرض مبسط للمفاهيم الخاصة بكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى:

أولاً: اتفاقيات التجارة التفضيلية

تعد هذه الاتفاقيات هـى أول وأقل درجة للتكامل الاقتصادى الإقليمى وتعتمد مثل هذه الاتفاقيات على تخفيض القيود الجمركية وغير الجمركية على بعض السـلع والخدمات بين الدول الأعضاء فى الاتفاقية، وعلى ذلك فإن اتفاقية التجارة التفضيلية تعكس ما يلى:

- ❑ تتضمـن اتفاقيـة التجـارة التفضيلية تخفيـض القيـود الجمركية وغـير الجمركية وليس إلغاءها، كما أنها قد تكون على مجموعة من السلع والخدمات وليس جميعها.
- ❑ ليس هناك سياسـة تجارية موحدة لدول الاتفاقيـة فى مواجهة العالم الخارجى (الدول غير الأعضاء فى الاتفاقية).
- ❑ قد يكون تخفيض القيود التجارية أحادياً (أى من جانب واحد).
- ❑ تنصب المعاملات التمييزية فى اتفاقيات التجارة التفضيلية على الجانب العينى (الجانب السلعى) دون النقدى.

وتعد منطقة الكومنولث The Preferential Syatem of the Commonwealth هى من أبرز الأمثلة لاتفاقيات التفضيل الجزئى.

ثانيا: منطقة التجارة الحرة

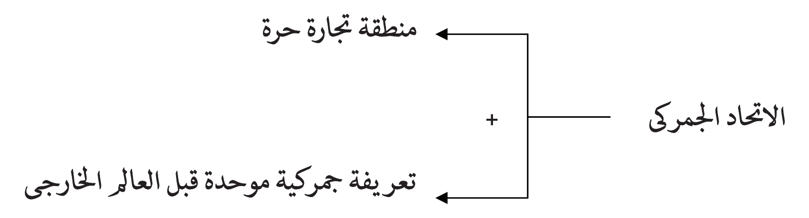
يعتمد تكوين منطقة التجارة الحرة على إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية على التجارة البينية للدول الأعضاء فى منطقة التجارة الحرة، **وعلى ذلك تتضمن منطقة التجارة الحرة ما يلى:**

- ❑ تتضمن منطقة التجارة الحرة إلغاء القيود الجمركية وغير الجمركية على السلع والخدمات المتبادلة بين الدول الأعضاء.
- ❑ ليس هناك سياسة تجارية موحدة لدول المنطقة فى مواجهة العالم الخارجى (الدول غير الأعضاء فى منطقة التجارة).
- ❑ تنصب المعاملات التمييزية فى منطقة التجارة الحرة على الجانب السلعى دون انتقالات عناصر الإنتاج أو الجانب النقدى.
- ❑ يتطلب تفادى مشاكل وصعوبات إنشاء منطقة التجارة الحرة الالتزام بقواعد المنشأ لتحديد منشأ السلعة ما إذا كانت منتجة من إحدى دول المنطقة أو خارجها.

ثالثا: الاتحاد الجمركى

مثل منطقة التجارة الحرة، فالاتحاد الجمركى يقوم على إلغاء كافة القيود الجمركية وغير الجمركية بين الدول الأعضاء فى الاتحاد الجمركى.

بالإضافة لذلك فالاتحاد الجمركى يشتمل على سياسة تجارية موحدة قبل العالم الخارجى (مثل تعريفة جمركية موحدة).



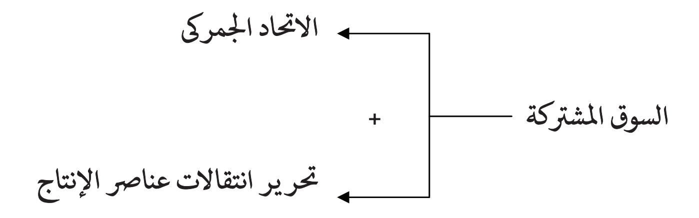
وتتضمن إجـراءات الاتحاد الجمركى تلك الخاصة بتعديل الاتفاقيـات التجارية مع العالم الخارجى لعدم تعارضها مع التزامات هذه الدول تجاه بعضها البعض، بالإضافة إلى الامتناع عن عقد أى اتفاقيات(جمركية أو تجارية) بين أى دولة عضو والعالم الخارجى.

ومـن هنـا يمكن القول أن الاتحاد الجمركى يشـتمل على أربعة مكونات رئيسـية مرتبة على الوجه التالى:

- ❑ وحدة القانون الجمركى والتعريفية الجمركية.
- ❑ وحدة تداول السلع بين الدول الأعضاء.
- ❑ وحـدة الحـدود الجمركية والإقليم الجمركى بالنسـبة لبقية دول العـالم غير الأعضاء فى الاتحاد.
- ❑ توزيـع حصيلة الرسـوم الجمركية المفروضـة على واردات الدول الأعضـاء من العالم الخارجى حسب معادلة يتفق عليها، وتتولى توزيع الأنظمة بين الدول الأعضاء.

رابعا: السوق المشتركة

وتتضمن قواعد الاتحاد الجمركى بالإضافة إلى حرية انتقال عناصر الإنتاج.



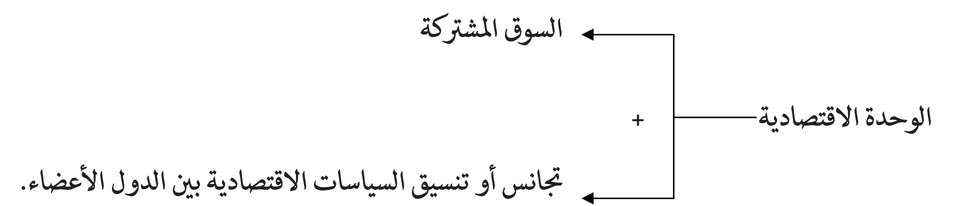
وعلى ذلك فإن تكوين السوق المشتركة يتضمن:

- ❑ إلغـاء كافة القيـود الجمركية وغير الجمركية بـين الدول الأعضاء ليـس فقط لإحلال التجارة الحرة على السلع ولكن على حرية تبادل الخدمات أيضاً.
- ❑ فرض سياسة تجارية موحدة قبل العالم الخارجى(مثل تعريفة جمركية موحدة).

- ❐ حرية انتقال عناصر الإنتاج (العمل- رأس المال).
- ❐ يهدف تكوين السوق المشتركة إلى وجود سياسات مشتركة فى العديد من المجالات مثل الزراعة، والنقل، والمنافسة، والإعانة وغيرها.

خامسا: الوحدة الاقتصادية

تعد الوحدة الاقتصادية هى مرحلة توسعية لمرحلة السوق المشتركة متضمناً التنسيق أو التجانس للسياسات الاقتصادية بين الدول الأعضاء فى التكامل.



سادسا: التكامل النقدى

يعد التكامل النقدى أعلى درجات التكامل الاقتصادى، ليس فقط لأنه يعتمد على وجود عملة موحدة لدول التكامل الاقتصادى، ولكنه أيضاً لأنه يحقق معه أهداف التكامل ويعمل على القضاء على المشكلات النقدية التى تعوق قدرة بعض أشكال التكامل مثل الاتحاد الجمركى والسوق المشتركة من تحقيق أهدافها(من خلال مشاكل المدفوعات الخاصة بالسلع والخدمات وعناصر الإنتاج).

ويعرف التكامل النقدى: «**على أنه مجموعة من الترتيبات الهادفة إلى تسهيل المدفوعات الدولية عن طريق إحلال عملة مشتركة محل العملات الوطنية للدول الأعضاء فى المنطقة التكاملية**».

ويتضمن تكوين التكامل النقدى تحقيق ما يلى:

أولاً: وجود سلطة نقدية تتولى مسئولية إدارة العملة المشتركة الموحدة والتى عادة تأخذ شكل بنك مركزى موحد.

ثانياً: اختفاء صور الرقابة على الصرف داخل المنطقة الموحدة نقدياً.

وعلى الرغم من أن التكامل النقدى يعد من أعلى مراحل التكامل الاقتصادى من خلال وجود عملة موحدة لدول التكامل، ومع نجاح الاتحاد الأوروبى فى الوصول إلى أعلى درجات التكامل. فإن الواقع العملى الآن وخاصة على صعيد الاتحاد الأوروبى الذى وصل إلى أعلى درجات التكامل يشير إلى مرحلة جديدة من التكامل الاقتصادى بعيداً عن التنظير فى هذا المجال وهى مرحلة التكامل المالى financial integration. والذى يهدف إلى توحيد الهياكل المالية لمجموعة الدول أعضاء التكامل، مشتملاً بذلك على توحيد كافة السياسات الاقتصادية والتشريعية لكافة الأسواق المالية (مثل سعر الفائدة) وتحرير لكافة عناصر النظام المالى (مثل رأس المال) الأمر الذى يعمل إلى خلق سوق مالى واحد بين دول التكامل. ولا شك أن نجاح دول الاتحاد الأوروبى فى تخطى الصعوبات والمشاكل والوصول إلى الوحدة النقدية يبشر بنجاح هذا الاتحاد فى خلق والوصول إلى مرحلة جديدة يتطلبها عصر العولمة اليوم ألا وهو التكامل المالى.

هذا، ويمكن إدارة مراحل التكامل الاقتصادى بعدة وسائل على الوجه التالى[(١)]:

(١) إدماج كافة المراحل للتكامل فى اتفاقية واحدة، ويعتبر النموذج البارز لذلك هو (الاتحاد الأوروبى)، والذى استكمل مراحل التكامل الاقتصادى.

(٢) وضع اتفاقية إطارية عامة، تنبثق عنها لاحقاً اتفاقيات جزئية(أو برامج تنفيذية) متتابعة لكل مرحلة من مراحل التكامل الاقتصادى على حدة (مثال ذلك مجلس التعاون الخليجى- اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية).

(٣) وضع اتفاقية مفصلة ولكنها مرنة للتكامل الاقتصادى، ويمكن التعجيل فيها فى كل مرحلة منها ببعض التدابير والإجراءات التى تنتمى أصلا لمرحلة تالية من مراحل التكامل، إذا كانت الظروف مهيأة لها، أو تعجيل الجدول الزمنى لإحدى المراحل

---

(١) د/ أحمد جويلى- السوق الإسلامية المشتركة بين الطموح والواقع ومقومات قيامها- المؤتمر العام الثامن عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مشكلات العالم الإسلامى وعلاجها فى ظل العولمة- ٢٠٠٦- ص٨٧٤.

بأكملها، فى ضوء نجاح تجربة التطبيق لها. (ومثال ذلك اتفاقية السوق العربية المشتركة لشرق ووسط أفريقيا- الكوميسا).

(٤) وضع اتفاقية تقتصر على مرحلة واحدة من مراحل التكامل الاقتصادى مع دعمها بإجراءات محددة انتقائية من مراحل التكامل الأخرى، ومنح المجالس العليا للاتفاقيات اتخاذ القرارات التنفيذية اللازمة وتهيئة الظروف والأوضاع لها. (ومن أمثلة ذلك اتفاقيات الآسيان والنافتا والأبيك) لإقامة مناطق للتجارة الحرة - تشتمل على جوانب تتعلق بالاستثمار).

جدول رقم (٣)

ملخص لمراحل التكامل الاقتصادى

	إلغاء التعريفات الجمركية	تعريفة جمركية موحدة	حرية انتقال الموارد	عملة وسياسة نقدية موحدة	هيئة اقتصادية مشتركة عليا
اتفاقية تفضيلات					
منطقة تجارة حرة	√				
اتحاد جمركى	√	√			
سوق مشتركة	√	√	√		
اتحاد النقدى	√	√	√	√	
تكامل اقتصادى كامل	√	√	√	√	√

المطلب الثانى
نحو اتحاد جمركى إسلامى

يتميز الاتحاد الجمركى الإسلامى عموماً عن منطقة التجارة الحرة، بما يتضمنه من اتباع الدول الأعضاء لتنسيق سياستهم التجارية إزاء العالم الخارجى فضلاً عن توحيد معاملاتهم مع الخارج بموجب تعريفة جمركية واحدة.

على أن فكرة الاتحاد الجمركى كأسلوب للتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية لها خصائصها التى اجتهد بعض الاقتصاديين المسلمين فى إبرازها وفى بيان آثارها.

وأولى خصائص الاتحاد الجمركى الإسلامى ارتكازه على سياسة جمركية إسلامية موحدة تقوم على مبدأ التمييز النسبى للعالم الإسلامى وتوحيد معاملتهم الجمركية تجاه الخارج وفيما بينهم، وهو المبدأ الذى أرساه الخليفة عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ فى نظام العشور فقد قرر أبو يوسف أن إسماعيل بن إبراهيم بن هاجر ذكر عن أبيه أنه قال: سمعت زياد بن جدير قال: «أول من بعث عمر بن الخطاب رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ على العشور أنا، فأمرنى ألا أفتش أحداً وما مر على من شىء أخذت من حساب أربعين درهماً، درهماً واحداً من المسلمين، ومن أهل الذمة من كل عشرين واحداً وممن لا ذمة له العشر». كما نقل أبو يوسف حديثاً عن عاصم بن سليمان عن الحسن قال: كتب أبو موسى الأشعرى: «أن تجاراً من قبلنا من المسلمين يأتون أرض الحرب فتأخذون منهم العشر»، قال فكتب إليه عمر «خذ منهم كما يأخذون من تجار المسلمين وخذ من أهل الذمة نصف العشر ومن المسلمين من كل أربعين درهماً درهماً، وليس فيما دون المائتين شىء فإذا كانت مائتين فمنها خمسة دراهم وما زاد بحسابة»[1].

ويتضح من تلك الأقول المعالم الرئيسية لسياسة جمركية موحدة ينبغى الاسترشاد بها فى إطار الاتحاد الجمركى الإسلامى، وأهمها[2]:

١. المعاملة التفضيلية التى تفرق فى التجار أو المستوردين بين فئات ثلاث:

(أ) التجار المسلمين وتفرض على وارداتهم ضريبة نسبية ٢,٥٪ من القيمة.

(ب) التجار الكتابيين وتفرض على بضاعتهم ضريبة ٥٪ من القيمة أى ضعف ما يفرض على المسلمين.

(ج) التجارة الواردة مع تجار من بلدان محاربة أو معادية للإسلام وتبلغ ضريبتها ١٠٪ من القيمة أى أربعة أمثال ما يفرض على المسلمين.

---

(١) د/ وجدى محمود حسين- اقتصاديات العالم الإسلامى، الواقع والمرتجى دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى - مرجع سابق- ١٩٩٤- ص٧٠٢.

(٢) المرجع السابق-ص٢٠٨.

٢. الأخذ بمبدأ المعاملة بالمثل (خذ أنت منهم كما يأخذون من تجار المسلمين).

٣. إقرار مبدأ حد أدنى للإعفاء الجمركى (وليس فيما دون المائتين شىء).

وإزاء ما قد يبديه البعض من تحفظات على تطبيق نظام العشور فى عصرنا هذا بالنظر لانخفاض أسعار الضريبة المقررة بمقتضاه عما هو سائد اليوم ولتمييزه فى المعاملة بحسب الديانة. فإن المتحمسين للفكرة يردون على تلك التحفظات بأن أسعار أو فئات الضريبية يمكن تعديلها لتقارب أسعار الضريبة الجمركية فى زماننا هذا بل ليضاف إليها أثر القيود الحمائية الأخرى لتشمل ما يسمى بمعدلات الحماية الفاعلة وفى صدد تطبيق الفكرة على مشروع الاتحاد الجمركى الإسلامى فإن الضريبة الجمركية تفرض بسعر مخفض على قيمة الواردات بين البلدان الإسلامية أعضاء الاتحاد أو التكامل. أما الدول الأخرى الأجنبية فتفرض على الواردات منها ضريبة بسعر أعلى يتناسب مع معدلات الحماية الفعالة التى تفرضها هى على وارداتها من الدول الإسلامية، مع إمكان تنويع السعر باختلاف فئات الدول الأجنبية حسب تكتل أو عداء كل منها لمصالح وواردات الدول الإسلامية، وعلى ألا يقل السعر عن ضعف ما يفرض على التجارة البينية للدول الإسلامية. وذلك فى حالة البلدان الكتابية المسالمة مع البلدان الإسلامية. أما البلدان المعادية للدول الإسلامية، فيرتفع معدل الضريبية الجمركية على وارداتها إلى ضعفين على الأقل. لما يفرض على التجارة البينية الإسلامية. وسيستند ذلك ليس فقط على معدل الحماية الفعالة الذى تفرضه تلك الدول الأجنبية ولكن أيضاً على مبدأ المعاملة بالمثل.

ويتطلب ما سبق الاتفاق على أسس تلك السياسة الجمركية بين البلدان الإسلامية لتصبح سياسة موحدة تسترشد بما وضعه الخليفة عمر بن الخطاب فيما يعرف بنظام العشور تأسياً بتوجيه رسول الله ﷺ: «**عليكم بسنتى وسنة الخلفاء الراشدين المهديين**».

وسوف يكون ذلك يسيراً عند اجتماع الدول الإسلامية على إقامة اتحاد جمركى إسلامى خاصة بعد استيفاء المتطلبات الأساسية للتكامل الاقتصادى الإسلامى.

وتتمثل أثار قيام الاتحاد الجمركى بين البلدان الإسلامية فى خفض الواردات من الدول الأجنبية لصالح الواردات من بلدان إسلامية تتمتع بتمييز فى الضريبة الجمركية يخفض من

أسعارها نسبياً، فلا يبقى مستورداً من الخارج إلا السلع التى تتمتع بمنافسة سعرية كبيرة نتيجة الانخفاض الشديد فى نفقتها النسبية فى دول غير إسلامية.

وفيما يتعلق بالأثر التحويلى لقيام الاتحاد والمتضمن اضطرار المستهلك فى البلد الإسلامى لشراء سلعة من بلد إسلامى آخر، كان ممكن أن يحصل عليها بثمن أقل من خارج دول الاتحاد، يشير البعض إلى أن رفاهية المستهلك المسلم يدخل فى حسابها إزاء التضحية المذكورة إحساسه بما يعوضه من رضاء ضميره الدينى نتيجة تضامنه من أجل التعاون بين المسلمين فى مواجهة آخرين منهم من يعادى الإسلام والمسلمين، خاصة مع ما يترتب على نجاح الاتحاد الجمركى الإسلامى من تشجيع قيام صناعات محلية وطنية تضيف إلى الطاقات الإنتاجية للأمة الإسلامية، حيث يؤدى زيادة التبادل فيما بين الدول الإسلامية إلى اتساع السوق أمام الصناعات الوطنية الناشئة وتحقيق طموح الدول الإسلامية للتنمية الصناعية.

المطلب الثالث
نحو سوق إسلامية مشتركة

إن إنشاء السوق الإسلامية المشتركة يتيح حرية انتقال عناصر الإنتاج بين دول العالم الإسلامى وفقاً لآليات السوق على نحو يمكن أن يؤدى إلى تحقيق تخصيص سليم للموارد الاقتصادية يتفق مع الأهداف العليا لدول السوق، وفى ظل وجود سوق إسلامية مشتركة تتجه الدول الأعضاء إلى تبنى سياسات موحدة فى مجالات الزراعة، ونقل التكنولوجيا، والنقل والملاحة، إضافة إلى توحيد سياسة ومعدلات الضرائب المباشرة وغير المباشرة داخل الدول الإسلامية، ومن ثم فإن تنسيق وتوحيد السياسات الاقتصادية يمكن أن يؤدى إلى تحقيق استفادة أفضل من الموارد المتاحة فى العالم الإسلامى وفى نفس الوقت منع أى اتجاهات تنافسية بين الاقتصاديات الإسلامية وتعميق روابط التكامل الاقتصادى الإسلامى.

بيد أن تحسن الأحوال المعيشية، وازدهار الأنشطة الاقتصادية، والتقدم الاقتصادى، والاستقلال السياسى، والازدهار الاجتماعى وتحسن العلاقات بين دول العالم الإسلامى يقوى فرص نجاح قيام السوق الإسلامية المشتركة.

أهم ما يميز السوق المشتركة عن الاتحاد الجمركى، هو إطلاق أو تحرير انتقال عناصر الإنتاج بين الدول أعضاء السوق، وأهم مظاهر ذلك فى السوق الإسلامية المشتركة[(١)].

- ❑ تحرير انتقال القوة العاملة من القيود على مستوى العالم الإسلامى وتمييزها عند الانتقال بمعاملة تفضيلية و إعدادها لمواجهة تفضيلية، وفى ذلك تحقيق لحركية عنصر العمل Mobility of Labour من منطقة أو بلد إسلامى لآخر، وهو ما يتفق وتوجهات الاقتصاد الإسلامى من قول الله تعالى: ﴿هُوَ ٱلَّذِى جَعَلَ لَكُمُ ٱلْأَرْضَ ذَلُولًا فَٱمْشُوا۟ فِى مَنَاكِبِهَا وَكُلُوا۟ مِن رِّزْقِهِۦ﴾ [الملك: ١٥].... وقوله تعالى: ﴿وَءَاخَرُونَ يُقَٰتِلُونَ فِى سَبِيلِ ٱللَّهِ﴾ [المزمل: ٢٠] ولقد كانت حرية حركة القوة البشرية بل وتشجيعها بين أجزاء الأمة الإسلامية حال توحدها من السمات المعروفة والدافعة لحركة النشاط الاقتصادى. كما أن تمييز قوة العمل المسلمة عن القوى العاملة الأجنبية فى المعاملة وتفضيلها فى القدوم إلى بلد إسلامى أمر منطقى ومحمود ويجنب المجتمعات الإسلامية الكثير من المشكلات الاجتماعية بل والاقتصادية الناشئة عن اختلاف الديانة أو القيم والتقاليد أو اللغة.
- ❑ تيسير انتقال رؤوس الأموال بين البلدان الإسلامية وفى ظل التكامل الإسلامى تمتنع القروض الربوية، كما يمتنع على مشروعات الاستثمار الأجنبى المباشر الاشتغال بمجالات إنتاج مخالفة للشريعة الإسلامية كإنتاج سلع محرمة أو ضارة بالصحة أو مفسدة للأخلاق، كما سيحاط قدوم رأس المال الأجنبى بضمانات تحول دون استغلاله للمصالح الوطنية أو النيل من الاستقلال الاقتصادى للبلد المضيف. كما سيؤدى تشجيع انسياب رؤوس الأموال من بلد إسلامى لآخر وفقاً للمنهج الإسلامى فى التنمية إلى تمتع نشاطها الاستثمارى بضمانات حرية الحركة والمبادرة والحماية.

ولا تقتصر الموارد المالية الاحتمالية فى العالم الإسلامى على فوائض إيرادات الدول الإسلامية البترولية، بل تتعداها لما يمكن تعبئته فى أى بلد إسلامى من مدخرات خاصة وتحريكها فى اتجاه الأنشطة الاستثمارية المتوافقة مع الشريعة الإسلامية، وخاصة فى شكل مشروعات مشتركة Joint Venture ذات نشاط دولى. ويمكن أن يساعد على كل ذلك وجود

(١) المرجع السابق-ص٢٠٤.

مؤسسـات مصرفية إسـلامية ذات فروع منتشرة فى أنحاء العالم الإسلامى تنشط بعملية تعبئة المدخرات وتوجيه توظيفها فى الصيغ الإسلامية.

و يسـاعد فى نجاح السوق المشـتركة الإسـلامية على هذا النحو تحقيق ما يسمى بالمواطنة الاقتصاديـة بـين الممولين ورجال الأعمال على مسـتوى الدول الإسـلامية حيـث تحترم حرية ممارسـة النشـاط الاقتصادى والتملك من خلال كفالة المسـاواة فى المعاملة بين المواطن المحلى ومواطنى الدول الإسلامية الأعضاء من أشخاص طبيعيين أو اعتباريين.

المطلب الرابع
نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية بين العالم الإسلامى

يمكـن وضع تصور نحو تحقيق الوحدة الاقتصاديـة فى صورة رؤوس موضوعات تتضمن مايلى[1]:

أولاً: تفعيل المؤسسات والاتفاقيات التكاملية القائمة

وهذا التفعيل يتطلب مايلى:

١- الحث على ضرورة الالتزام بتنفيذ الاتفاقيات التكاملية الموقع عليها و إيجاد آلية لمتابعة تنفيذها.

٢- إنشـاء منظمة اقتصادية عليا للتنسيق بين المؤسسات القائمة التى تعمل فى مجال الوحدة الإسـلامية سـواء كانت مؤسسـات علميـة أو تطبيقيـة، ولمتابعـة تنفيـذ الاتفاقيات التكاملية سواء القائم أو ما يستجد منها.

٣- قيام المنظمة المقترحة فى البند السابق بإجراء تقويم شامل للمؤسسات والاتفاقيات للتعرف على الجوانب الإيجابية وتشجيعها، وعلى الجوانب السلبية وتقديم مقترحات لعلاجها.

---

(١) د/محمد عبد الحليم عمر- الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية- مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية - رابطة العالم الإسلامى عقد بمكة المكرمة- ١٤٢٦هـ.

ثانيا: التهيئة والتمهيد للوحدة الاقتصادية:

وتتطلب مايلى:

أ- توفير المعلومات عن اقتصاديات العالم الإسلامى، يتولى إعدادها إما المنظمة المقترحة أو إحدى المنظمات القائمة مثل غرفة التجارة والصناعة الإسلامية، على أن يتم ذلك فى صورة دليل شامل لإمكانيات كل دولة من حيث السكان والقوى العاملة وتخصصاتها والأرض واستخداماتها، وحجم الاقتصاد ونتائجه، وبيانات عن الشركات والوحدات الاقتصادية العاملة والمنتجات، إلى غير ذلك من البيانات حيث يلاحظ غيبة هذه المعلومات وعدم توافرها بسهولة.

ب- توثيق عملية الاتصالات بين العالم الإسلامى، وكذا تيسير المواصلات لنقل السلع ويمكن للتغلب على صعوبة نقل السلع وزيادة تكاليفه بإقامة مخازن إقليمية لدى كل مجموعة متقاربة من الدول وتخزين البضائع من المجموعات الأخرى بها لإتاحتها بسهولة.

ج- الاهتمام بعملية الترجمة بين اللغات المنتشرة فى العالم الإسلامى والتى تقف حائلا دون التواصل بين رجال الأعمال.

د- العمل على تشجيع دراسات الاقتصاد الإسلامى وتشجيع تطبيقاته والتى أثبتت نجاحاً فى مجال المؤسسات المالية، وتعميمه فى جميع الدول الإسلامية، وإرضاء لله عز وجل أولاً، وتوحيدا لأسس التعامل بما يساعد على التنسيق بين السياسات الاقتصادية فى الدول الإسلامية والتى تعتبر أحد مطالب التكامل الاقتصادى.

ثالثا: بعض الخطوات العملية نحو تحقيق الوحدة الاقتصادية

ونلخصها فى الآتى:

أ- البدء فى طريق الوحدة المنشودة بالتكتلات الإقليمية، حيث يمكن النظر للعالم الإسلامى على أنه يتكون من الأقاليم المتجانسة التالية:

مجموعة دول جنوب وشرق ووسط آسيا - مجموعة تركيا و إيران والدول المنفصلة عن الاتحاد السوفييتى - مجموعة الدول العربية - مجموعة الدول الأفريقية.

ومن الملاحظ أن هذه المجموعات تنتظم فى تكتلات اقتصادية إقليمية فعلا، والمطلوب هو تفعيل هذه التكتلات و إبراز الصفة الإسلامية فيها، إلى جانب وجود تنسيق فيما بينها من خلال المنظمة السابق اقتراحها.

ب- العمل على إقامة مشروعات مشتركة فى المجالات التى لبعض الدول الإسلامية ميزة نسبية فيها مثل صناعات البتروكيماويات وصناعات مواد البناء والمنسوجات وذلك فى صورة شركات متعددة الجنسية مفتوحة للمساهمة فيها لكل مواطنى العالم الإسلامى.

ج- اختيار مجال اقتصادى معين وتوحيده مثلما حدث بالنسبة لإنشاء البنك الإسلامى للتنمية، وليتم البدء بالتنسيق فى مجال الأمن الغذائى على سبيل المثال والذى يعانى العالم الإسلامى من فجوة كبيرة فيه، حيث توجد الأراضى الزراعية غير المستغلة وبمساحات كبيرة فى بعض الدول التى تفتقر إلى رأس المال والعمالة وهى متوفرة بكثرة فى دول أخرى.

د- تنسيق وتوحيد المواقف الإسلامية فى اجتماعات المنظمات الدولية وخاصة فى منظمة التجارة العالمية للحصول على شروط أفضل للعالم الإسلامى فى الاتفاقيات الصادرة عنها.

هـ- البدء وتمشيا مع اتفاقيات الجات بالسماح بتحرير انتقال السلع والخدمات وعناصر الإنتاج من عمالة ورؤوس أموال بين الدول الإسلامية و إعطائها معاملة تفضيلية عن ما سواها.

و- البدء فى تنسيق بل وتوحيد قطاع البحوث والتدريب لعلاج التخلف التكنولوجى فى العالم الإسلامى والذى أصبح يمثل العصب الأساسى لتحقيق التقدم الاقتصادى، والأمر لا يحتاج سوى تفعيل المؤسسة الإسلامية للعلوم والتكنولوجيا.

هذا، ويتضمن تكوين الوحدة الاقتصادية الكاملة خمس مراحل[١]:

١. تقوية المشاعر الإسلامية بدعم من الإعلام لتعزيز فكرة الوحدة بين صفوف الجماهير الإسلامية كحل لا بديل له فى مواجهة نظام العولمة.

٢. الإعلان عن اتحاد الإرادة السياسية فى دول العالم الإسلامى بجميع قياداتها وزعمائها فى إطار اتحاد اقتصادى متكامل قادر على مواجهة التحولات الجديدة وتحولات العصر.

٣. تطبيع فكرة الاتحاد النقدى للمنطقة العربية الإسلامية على عدة مراحل زمنية محددة وصولا إلى توحيد العملة الإسلامية.

٤. طرح دستور قانونى جديد يحدد الحقوق والواجبات وأسلوب التعامل التجارى والاقتصادى والضريبى بين الدول الأعضاء، مع مراعاة الناحية الاجتماعية والأخلاقية التزامًا بأحكام الشريعة الإسلامية السمحة.

٥. تكوين الشكل النهائى للوحدة الاقتصادية الإسلامية بجميع أبعادها السياسية والاقتصادية والاجتماعية أمام المجتمع الدولى وطرحه للمنافسة الدولية.

المطلب الخامس
نحو تكامل نقدى إسلامى

التكامل النقدى

هو ترتيبات نقدية تهدف إلى إزالة العقبات التى تعوق المبادلات وحركات عناصر الإنتاج بين بلاد منطقة التكامل التى تستخدم عملات مختلفة، فالتجارة تستدعى المدفوعات وتحرك رأس المال يستدعى إمكانية تبادل العملات المختلفة وانتقال العمالة والهجرة تستدعى تهيئة فرص تقاضى أجور وحيازتها وتحويلها، ومن هنا فإن قيام الترتيبات النقدية التى تسمح بتحرير المدفوعات والنقد الأجنبى من القيود أو العقبات تكون بمثابة تكامل نقدى[٢]:

(١) د/أمين أحمد عز الدين- الإسلام وتوطين التكنولوجيا- المؤتمر العام الثانى عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان الإسلام ومتغيرات العصر ٢٠٠١- ص٣٢٤.

(٢) حسنى العيوطى- اليورو وحلم السوق العربية- مرجع سابق- ص١٢٥.

إن توافر التكامل النقدى بين البلاد الإسلامية من شأنه أن يدعم من إمكانيات التكامل الاقتصادى ويقويها بما يؤدى إليه من تيسير التجارة وانتقال لعناصر الإنتاج بينها، وذلك لأن وجود أية قيود من أى نوع على المدفوعات الدولية وعلى عمليات الصرف بين البلاد الإسلامية تؤدى بطبيعتها إلى تقييد التجارة وحركة عناصر الإنتاج فيما بينها وتحديدها وهو ما يتناقض مع مفهوم التكامل؛ والتكامل النقدى يكون بإنشاء عملة مشتركة موحدة تحل محل العملات الوطنية، ويتم تداولها بين الدول الأعضاء. وتعتمد صيغ التكامل النقدى على مدى واسعاً من الخيارات التى تتراوح فى أقصى أطرافها بين «منطقة العملة» إلى أن تصل إلى «الاتحاد النقدى» عند الطرف الآخر[١].

تتعدد صيغ التكامل النقدى إلى أربع صيغ:

١-مناطق العملة. ٢- اتحاد العملة.

٣- المناطق النقدية. ٤- الاتحاد النقدى.

يتبين أن التكامل النقدى له صيغ متعددة تندرج فى مراحلها من مرحلة منطقة العملة التى تمثل الحد الأدنى للتكامل النقدى، إلى أن تصل إلى أعلى مرحلة وهى مرحلة الاتحاد النقدى، ولكن على الرغم من ذلك تشترك مراحل التكامل النقدى جميعها على درجة من السلطة النقدية المعهود بها إلى الاتحاد، وإن كان التنازل عن هذه السيادة يتمثل فى حده الأدنى فى مناطق العملة، إلا أن الاتحادات النقدية تنطوى على نقل حقيقى للسيادة الكاملة إلى الاتحاد[٢].

نظام نقدى إسلامى مقترح

فى ضوء العرض السابق لمفهوم التكامل النقدى ولأهمية التكامل الإسلامى فأننا نأمل فى قيام نظام نقدى إسلامى يقوم على الآليات الواضحة التالية:

(١) د/محمد رشدى إبراهيم مسعود- توحيد العملات النقدية وأثره فى اقتصاد الدول المتقدمة والنامية- مرجع سابق- ص٥٥.

(٢) المرجع السابق- ص ٥٧.

١. آلية لقابلية تحويل العملات الإسلامية بعضها إلى بعض.

٢. آلية لتثبيت أسعار الصرف فى إطار هوامش ضيقة للتقلب.

٣. آلية لخلق سيولة إضافية لمواجهة كل من العجز الجارى، والعجز الهيكلى لميزان المدفوعات.

٤. آلية لتجنب التقلبات الحادة لأسعار العملات الدولية.

المطلب السادس
آليات تمويل التكامل الاقتصادى
واستحداث بنك الاستثمار والتنمية الإقليمى

دور القطاع المصرفى والمالى فى التكامل الاقتصادى

ينبغى أن يمثل القطاع المصرفى والمالى رأس الحربة فى مسيرة التكامل الاقتصادى فى العالم الإسلامى وفى الواقع نجد أنه من مصلحة هذا القطاع أن يتمكن من دخول سوق موحدة والاستفادة من مزاياها بما فيها وفورات الحجم والنطاق وتنويع المخاطر وانتشار تكنولوجيات المعلومات والاتصالات المنطبقة على النشاط المصرفى وتوفر نظام مدفوعات متكامل. ومن شأن ذلك أن يسمح بدوره لقطاع المصارف بتمويل مسيرة التكامل الاقتصادى من خلال المشاركة فى تمويل مشروعات البنية التحتية الإقليمية. وبالإضافة فمن شأن إنشاء سوق مصرفية موحدة أن تؤدى إلى توجيه أرصدة البلدان الغنية بالموارد والمتمتعة بالسيولة والمصدرة لرؤوس الأموال نحو الاستثمارات ذات العائد المرتفع والإقراض فى البلدان المستوردة لرؤوس الأموال فى العالم الإسلامى. وبالمثل فإن من شأن تنمية أسواق المال فى البلدان الإسلامية وتكاملها أن يسمحان بتمويل التنمية الاقتصادية والانتقال إلى اقتصاد سوقى.

يتعذر النجاح فى إقامة منطقة اقتصادية إسلامية متكاملة إذا لم تساند ذلك آلية مالية مساعدة تشمل المنح والتحويلات المالية. وينبغى أن تتم مساندة التكامل المتزايد من خلال إقامة مؤسسات للتكامل الاقتصادى. وبالتحديد فإن التكيف مع تحرير التجارة والإصلاح

الهيكلى والانتقال إلى اقتصاد السوق - بما فى ذلك تقليص دور الدولة وتوسيع مشاركة القطاع الخاص- فى البلدان الإسلامية والاحتياجات لتمويل مشروعات البنية التحتية الضخمة اللازمة لدعم تكامل البلدان الإسلامية إقليمياً هى اعتبارات تبرر الدعوة لإنشاء بنك الاستثمار والتنمية الإقليمى. وتجدر الإشارة إلى أن بنك الاستثمار والتنمية الإقليمى يمكنه أن ينتج عن إعادة هيكلة مؤسسات وصناديق قائمة حاليا دون الحاجة إلى خلق مؤسسة جديدة تترتب عليها أعباء إضافية. وتشكل المهمة، والأهداف وبرنامج العمل الأساس لهذا البنك. وسيولى البنك الإقليمى أولوية خاصة لتنمية النشاط الاقتصادى للقطاع الخاص وللمشروعات التى تساهم فى خلق بيئة ملائمة للاستثمارات الخاصة. فنجاح الاتحاد الأوروبى فى تكامله الإقليمى والدروس المستمدة من تجربة البنك الأوروبى للاستثمار تؤكد على أهمية توفر بنك رسمى ديناميكى لدعم مسيرتى التكامل والتقارب وسيتعاون البنك الإقليمى مع صندوق النقد العربى ومختلف الصناديق العربية والإسلامية والمنظمات المالية الدولية الأخرى فى تقديم التمويل لمشروعات البنية التحتية الإقليمية. فالبنية التحتية وشبكات المعلومات يشكلان عاملين رئيسيين فى تعزيز الاتصالات والترابطات المادية، وفى تخفيض تكلفة المعاملات وتكاليف النقل والاتصال، مما يساهم فى تعزيز التجارة والاستثمارات الإسلامية البينية وفى نقل المنطقة إلى العصر المعلوماتى ويولد النمو.

ويعكس المبرر لإنشاء بنك الاستثمار والتنمية الإقليمى المدى المحدود لتطور القطاع المالى فى المنطقة فقد بدأت الأسواق المالية تعود للظهور بنهج مشتت وغير مكتمل. وبالأخص يفتقر معظم البلدان إلى وجود أسواق متطورة للدين الحكومى باستثناء سندات الخزينة قصيرة الأجل. وينتج عن ذلك أنه يتعذر على الحكومات الاعتماد على أسواق الدين المحلية لتمويل المشروعات طويلة الأمد أو المشروعات البنية التحتية، مما يضطرها إلى الاعتماد على احتياطياتها المالية والتمويل المصرفى قصير الأجل أو التوجه إلى أسواق رأس المال الدولية.

وبالمثل فإن شبه انعدام التكنولوجيات المالية العصرية وبالأخص أدوات وتكنولوجيا توريق السندات يحد من إمكانية تمويل مشروعات التنمية والبنية التحتية. كما أن تطور شبكات البنية التحتية الأساسية- الطرقات والنقل والطاقة والمياه والاتصالات- لم يبلغ

المستوى اللازم مما يؤدى إلى ارتفاع تكلفة المعلومات والكلفة اللوجستية وتجزؤ أسواق السلع والخدمات والعمل داخل البلدان الإسلامية وبطبيعة الحال، فيما بينها[١].

المطلب السابع
التكامل الاقتصادى الأمثل

التدرج فى تحقيق التكامل الاقتصادى باعتباره هدفاً تسعى إليه كل الدول يدعو إلى التساؤل عن معيار للتكامل الاقتصادى الأمثل.

إن التكامل الاقتصادى الأمثل، وبغض النظر عن أسسه ودرجته، هو الذى يؤدى إلى خلق سوق واحدة. وإذا خلقت هذه السوق، فإنه لا تمييز فى أسعارها، وبالتالى لا خلافات على هذه الأسعار فى الدول المكونة لمثل هذا التكامل. وإذا تحقق ذلك، فإن هذا معناه الوضع الأمثل، نظراً لأن ذلك سوف يؤدى بطريقة مباشرة إلى تساوى عوائد عناصر إنتاج هذه الوحدات فى دول إنتاجها. وأنه يمثل الوضع الذى ينبغى أن يكون عليه Normative Analysis وتحقيق مثل هذا الوضع الأمثل يتطلب اتخاذ التدابير والإجراءات التالية التى تمثل حصيلة الدرجات المختلفة السابق الإشارة إليها[٢].

١. القضاء على كافة القيود التى تؤدى إلى عرقلة ونمو التجارة فيما بين الدول المكونة لها. ولقد ظهرت هذه العراقيل كوضع استثنائى فى الدول المختلفة بعد الحروب، ولتنمية اقتصاديات هذه الدول، ولكن أصبحت هذه القيود هى الوضع الدائم الذى ينبغى القضاء عليه، والعودة مرة أخرى إلى حرية التجارة.

٢. القضاء على أية قيود تعرقل حركة وحرية انتقال عناصر الإنتاج المختلفة، بالشكل الذى يسمح باستغلال هذه الموارد الاقتصادية (عمل ورأس مال) الاستخدام الأمثل. إن

(١) د/ سعود البريكان - التكامل الاقتصادى العربى، التحديات والآفاق- صندوق النقد العربى - ٢٠١٠- ص٦٧- بتصرف.

(٢) د/مصطفى محمد عز العرب- سياسات وتخطيط التجارة الخارجية- الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨ - ص٢٤٨.

حركة انتقال العمل ورأس المال من شأنها استقرار هذه العوامل بالشكل الذى يسمح باستغلال إنتاجيتها، ووضع العراقيل التى تعرقل حركتها، معناه إساءة استخدام هذه الموارد.

٣. توحيد السياسات المالية والنقدية، لما هذه السياسات من تأثيرات على العديد من المتغيرات، والتى تتدخل وتتحكم بصورة أو بأخرى فى حركة التبادل التجارى، وحركة عناصر الإنتاج.

٤. تبنى جدول أو تعريفة جمركية واحدة تحكم علاقات الدول المكونة لهذا التكامل الاقتصادى مع الغير بالشكل الذى يقضى على مشاكل التتبع المعروفة فى الأشكال الأخرى للتكامل.

المطلب الثامن
العوامل التى تساعد على خلق أو تكوين درجات التكامل الاقتصادى

هناك العديد من العوامل التى تساعد على تكوين الدرجات السابق الإشارة إليها ومن أهمها[١]:

١- وجود علاقات قوية بين الدول المختلفة قبل تكوين الاتحاد فيما بينها:

ولا شك أن وجود علاقات قوية بين الدول المكونة لأى اتحاد هى الأساس الذى يدعو إلى تحقيق نوع التكامل الاقتنصادى فيما بينها، إيماناً منها بازدياد الفائدة التى تعود على كل الدول المكونة لمثل هذا الاتحاد

٢- وجود العديد من القيود التى تعرقل حركة التجارة، وانتقال عناصر الإنتاج:

وتعتبر هذه القيود هى الدافع الأساسى لتكوين مثل هذه الاتحادات، حيث إنها تمثل الهدف الذى ينبغى تحقيقه، نظراً لتأثيرها الفعال فى حجم التجارة الدولية. وارتفاع هذه القيود له تأثيره فى ازدياد الفائدة التى تعود من تكوين هذا الاتحاد.

(١) المرجع السابق-ص٢٥٠.

٣- وجود درجة من المنافسة بين الدول المكونة، وليس درجة من التكامل فى اقتصاديات هذه الدول:

إن وجود هذه المنافسة مع الحائط الجمركى للحماية يمثلان أساساً لتكوين مثل هذه الاتحادات الجمركية، حيث عن طريق مثل هذه الاتحادات، وإلغاء التعريفة الجمركية فيما بينها يتيح فرصة ظهور الكفاية فى إنتاج هذه السلع، وبالتالى تمتع الدول ذات الكفاءة بالإنتاج؛ وبالتالى اعتماد الأخرى عليها فى الحصول على متطلباتها، بما يؤدى إلى خلق التجارة، وارتفاع معدلاتها.

٤- العامل الجغرافى:

يمثل عاملاً مساعداً له أهميته، فعدم وجود الحواجز الطبيعية وسهولة انتقال السلع والخدمات من شأنه عدم التأثير على نفقات النقل، ويسمح بوجود سعر واحد فى هذه السوق الواحدة التى يسعى التكامل إلى خلقها.

٥- كثرة عدد الدول المكونة لمثل هذا الاتحاد يشجع على تكوينها، نظراً للاستفادة بحجم السوق، وتعدد مصادره، وكذلك الأهمية النسبية للسلع المختلفة بالاستفادة منها لصالح الدول الأخرى المشتركة.

المبحث الثانى

تجارب بعض التكتلات الاقتصادية

سـوف نتطرق فيما يلى بعرض موجز إلى تجارب بعض التكتلات أو الاتحادات الاقتصادية والنقدية المختلفة حتى نلم إلماماً كاملاً بتلك التجارب.

سـوف نشـير إلى تجربتين هما تجربة الاتحاد الأوروبى حيث تجمع بين التكامل الاقتصادى والتكامل النقدى، ثم نتطرق إلى تجربة النافتا والتى تمثل التكامل الاقتصادى فقط.

الاتحاد الأوروبى[١]

هـو جمعية دوليـة للدول الأوروبية يضم ٢٨ دولة وأخرهم كانـت كرواتيا التى انضمت فى ١ يوليو ٢٠١٣، تأسـس بناء على اتفاقية معروفة باسم معاهدة ماسترخت الموقعة عام ١٩٩٢، ولكن العديد من أفكاره موجودة منذ خمسينات القرن الماضى.

من أهـم مبادئ الاتحـاد الأوروبى نقل صلاحيات الـدول القومية إلى المؤسسـات الدولية الأوروبية. لكن تظل هذه المؤسسـات محكومة بمقدار الصلاحيات الممنوحة من كل دولة على حـدة لذا لا يمكن اعتبار هذا الاتحاد على أنه اتحاد فدرالى حيث أنه ينفرد بنظام سـياسى فريد من نوعه فى العالم.

للاتحاد الأوروبى نشـاطات عديدة، أهمها كونه سوق موحد ذو عملة واحدة هى اليورو، كما له سياسة زراعية مشتركة وسياسة صيد بحرى موحدة.

احتفل فى مارس ٢٠٠٧ بمرور ٥٠ عام على إنشاء الاتحاد بتوقيع اتفاقية روما.

الاتحاد يرفع شعار .... متحدون فى التنوع.

(١) الاتحاد الاوروبى ٢٠١٥. www.wikipedia.org

اللغات: ٢٤ لغة رسمية.

التعداد السكانى: ٥١٠ مليون نسمة (سنة ٢٠١٥).

العملة: اليورو.

تاريخ الاتحاد:

اتفاقية روما	١ يناير ١٩٥٨	بدأت بست دول.
معاهدة الاتحاد الأوروبى	١ نوفمبر ١٩٩٣.	
معاهدة لشبونة	١ ديسمبر ٢٠٠٩.	

أهم بنود الاتحاد الأوروبى ما يلى[١]:

- إزالة الرسوم الجمركية ونظام الحصص بين الدول الأعضاء.
- إزالة العوائق التى تحول دون انتقال الأشخاص والخدمات ورؤوس الأموال بين الدول الأعضاء.
- توحيد التعريفة الجمركية التى تتعامل بها الدول الأعضاء مع العالم الخارجى ووضع سياسة موحدة فى مجال التجارة الخارجية.
- وضع سياسة موحدة فى مجال الزراعة والنقل.
- تطبيق إجراءات تسمح بالتنسيق بين السياسات الاقتصادية والاجتماعية للدول الأعضاء.
- التقريب بين التشريعات الإقليمية فى الدول الأعضاء.

(١) د/نبيل حشاد- الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى- الهيئة المصرية العامة للكتاب-٢٠٠١- ص٦٢.

النافتا[١]**:**

نشأت فكرة النافتا (NAFTA) - وهى تعنى اتفاقية التجارة الحرة لدول أمريكيا الشمالية- فى عهد الرئيس الأمريكى جورج بوش، وقد ظهرت هذه الفكرة خلال فترة الركود الاقتصادى الذى شهدته الولايات المتحدة الأمريكية والتى أخذت تبحث عن حل للخروج من دائرة الركود إلى حالة الانتعاش، وكان من أهم الحلول المطروحة هو تشجيع التجارة الدولية باعتبارها المحرك الرئيسى فى عملية النمو الاقتصادى.

العضوية: كندا والمكسيك والولايات المتحدة الامريكية.

التأسيس:١ يناير ١٩٩٤.

التعداد السكانى: ٤٩٠ مليون نسمة (سنة ٢٠١٥).

اللغات: ٣ لغات.

إشكالية الوحدة: بعد معاهدة ماسترخت فى فبراير ١٩٩٢ والتى كانت وراء ظهور تكتل الاتحاد الأوروبى، وقعت الدول الثلاث كندا والولايات المتحدة الأمريكية والمكسيك اتفاقية مجموعة أمريكا الشمالية للتبادل الحر فى ديسمبر ١٩٩٢.

أهداف وميادين إتفاقية التبادل الحر لأمريكا الشمالية:

اتفقت الدول الثلاث على:

- تأسيس منطقة التبادل الحر.
- تشجيع المنافسة الحرة والعادلة فى منطقة التبادل الحر.
- إلغاء الحقوق الجمركية بشكل تدريجى.
- سياسة جمركية موحدة مع منسوجات وخدمات واستثمارات البلدان الثلاث.

---

(١) النافتا٢٠١٥ www.wikipedia.org.

- تسهيل وتحسين الولوج إلى الأسواق العمومية بين البلدان الثلاث لترويج السلع والخدمات.
- وضع تنظيمات ومعايير موحدة لحماية الملكية الفكرية.
- تجارة موسعة فى المحاصيل الزراعية.
- تجارة موسعة فى الخدمات المالية.

أهم المظاهر الاقتصادية الناتجة عن اتفاقية التبادل الحر فى أمريكا الشمالية:

- نمو المبادلات التجارية وتطور قيمتها بين الدول الثلاث.
- هيمنة صادرات دول المجموعة فى الأسواق العالمية.
- تزايد حجم الاستثمار فى دول المجموعة.

المبحث الثالث

محاولات التكامل الاقتصادى بين بعض الدول الإسلامية

شهد العقد الأخير من القرن الماضى تشكيل عدد من التكتلات الاقتصادية الإقليمية التى ضمت أعداداً مختلفة من الدول الإسلامية يبينها الجدول رقم (٤) الذى يلخص الأشكال الحالية للتكامل الإقليمى لمجموعات الدول الإسلامية.

جدول رقم (٤)

الأشكال الحالية للتكامل الإقليمى لمجموعات الدول الإسلامية

شكل التكامل الإقليمى	عدد الأعضاء	اسم المجموعة
اتحاد جمركى	١٢	مجلس الوحدة الاقتصادية العربية(١٩٦٤)
منطقة تجارة تفضيلية	١٠	منظمة التعاون الاقتصادى(١٩٦٤)
١-اتحاد جمركى ٢-سوق مشتركة	٦	مجلس التعاون الخليجى(١٩٨١)
١-اتحاد جمركى	٥	اتحاد المغرب العربى(١٩٨٧)
٢-سوق مشتركة		
١-سوق مشتركة ٢-اتحاد نقدى	٦	الاتحاد النقدى والاقتصادى لغرب أفريقيا(١٩٨٧)

المصدر: www.islamonline.net/ararbic/economics/2013

إلى جانب ذلك يمكن الإشارة هنا إلى أن الدول الإسلامية عرفت ثلاثة أشكال من التكتلات الاقتصادية تبعا لطبيعة الدول المشاركة فيها وهى[1]:

(١) عبد الله تركستانى- عبد القادر شاكى - محمد باضويح- جدوى التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى - جامعة الملك عبد العزيز-١٤٢٩ه - ص٤١.

- ☐ تكتل مكون من بلدان إسلامية فقط وهى: دول مجلس التعاون الخليجى، واتحاد المغرب العربى، ومنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى.
- ☐ تكتل تساهم فيه بلدان غير إسلامية كالسوق المشتركة لشرق وجنوب أفريقيا (كوميسا) والذى يضم مصر، والسودان، وجيبوتى، وكينيا، وأوغندا، إضافة إلى دول إفريقية غير إسلامية. ومجموعة آسيان التى تضم ماليزيا، وإندونسيا، إضافة إلى دول غير إسلامية.
- ☐ تكتل يضم حالياً دولاً إسلامية فقط (مجموعة البلدان النامية الثمانية) وهى تركيا، وإيران، وباكستان، وماليزيا، وإندونيسيا، وبنغلادش، ومصر، ونيجيريا.

وخلاصة القول أن كل هذه التكتلات لم تحقق بعد الأهداف المرجوة مقارنة بتجربة الاتحاد الأوروبى نظراً للعوائق التى تحيط بها سواء على المستوى البينى أو الخارجى.

أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادى الإسلامى

يمكننا إيجاز أسباب فشل محاولات التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية فى الآتى[1]:

- ☐ سيادة الروح الإقليمية بين الدول الإسلامية، ومحاولة الدول الكبرى تمزيق الكيان الإسلامى سياسياً، واقتصادياً، وحضارياً، وتعمل جاهدة على تعميق هذه الروح خوفاً من أى تقارب ينسف مصالحها الخاصة فى المنطقة بشكل عام.
- ☐ اختلاف أنظمة الحكم المتبعة فى الدول الإسلامية، وعدم وجود إرادة سياسية قوية وصادقة لتحقيق التكامل الاقتصادى الإسلامى.
- ☐ التباين الكبير فى مستويات التقدم الاقتصادى والاجتماعى ودرجات النمو بين الدول الإسلامية، إذ يسيطر بكل أشكاله على معظم الدول الإسلامية، فى الوقت الذى ينعم فيه البعض الآخر بحياة نوعاً ما مستقرة مادياً.

---

(١) المرجع السابق- ص٤٣.

- اختلاف السياسات الاقتصادية المرتبطة باختلاف أدوات السياسات التجارية والمالية والنقدية لكل دولة، ناهيك عن تبعية اقتصاديات الدول الإسلامية للدول المتقدمة صناعياً.
- قصور واختلال الهياكل الإنتاجية للدول الإسلامية، وهذا ما يلاحظ من خلال ضعف نسب التبادل التجارى فيما بينها.
- سوء الإدارة وتخلفها، إضافة إلى انتشار ظاهرة الفساد بكل أشكاله فى المؤسسات والأجهزة الحكومية فى معظم الدول الإسلامية.
- ضعف القدرة التنافسية للدول الإسلامية فى مجال العلاقات الاقتصادية الدولية، واتساع الفجوة الغذائية والتكنولوجية، وفجوة الدخل مما أدى إلى ازدياد الاعتماد على الخارج، ومن ثم انخفاض أسعار عملاتها.

المبحث الرابع

برنامج مرحلى وتمهيدات أساسية للتكامل الاقتصادى الإسلامى

توجد ترتيبات تمهيدية أساسية لا بد أن يتضمنها برنامج مرحلى واقعى تحكمه استراتيجية واضحة طويلة المدى.

ففيما يتعلق بأركان وخطوات البرنامج المرحلى للتكامل بين دول العالم الإسلامى اقتصادياً[(١)]:

من المفيد أن يبدأ العمل التكاملى فى الآونة الراهنة بتعزيز ودفع خطى التجمعات الاقليمية العربية الإسلامية الراهنة كتجمع الوحدة الاقتصادية العربية (السوق العربية المشتركة) ومجلس التعاون الخليجى والاتحاد المغاربى، لتكون كل منها نواة يتوافر لها النجاح أولاً كتجارب تجمع بين دولاً متقاربة فى الظروف والأحوال والمصالح وغالبًا متجاورة جغرافيًا. وعلى ذلك تنتهج هذه الدول الأطراف- فى تلك التجمعات الاقليمية الجزئية لبلدان إسلامية- النهج الإسلامى للتكامل الاقتصادى الانمائى الذى يقوم على أسس من الإخاء والتعاون فضلاً عن التزام مبادئ وتوجيهات الإسلام الحنيف، حيث تعلو تلك الأسس والمبادئ على أى مقتضيات أو اعتبارات قومية أو عرقية أو اقتصادية أو جغرافية.

فتعتنق كل من تلك التجمعات أو التكتلات العربية فكرة السعى الحثيث نحو تكامل اقتصادى إسلامى شامل فى الأجل الطويل، مما ينبغى معه أن تلتزم تلك التكتلات بالتنسيق المشترك فيما بينها من أجل بلوغ ذلك الهدف البعيد.

ومن الضرورى- فى هذا الصدد- لمجالس قمة تلك التكتلات الاقليمية العربية القائمة،

---

(١) د/ وجدى محمود حسين- اقتصاديات العالم الإسلامى، الواقع والمرتجى دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى - مرجع سابق-ص ١٩٢.

بحكم انتماء الدول الأعضاء فى كل منها لمنظمة المؤتمر الإسلامى فى نفس الوقت، أن تتخذ من منظمة المؤتمر محوراً ومرتكزاً لتنسيق الجهود نحو تحقيق الوحدة الإسلامية الشاملة وتقوية أواصر التعاون الاقتصادى بين الدول الإسلامية مجتمعة حيث لا يضيف ذلك جديداً على مهام وأهداف المنظمة المذكورة التى تشكل أكبر أو أشمل تجمع دولى بين بلدان العالم الإسلامى فى الوقت الحاضر.

وهكذا يعتبر تنسيق السياسات الاقتصادية- فى اتجاه التوحد من جانب التجمعات الاقليمية القائمة خطوات أساسية بين مجموعات اقليمية تتقارب مصالحها وتتلاقى آمالها وتتشابه ظروفها فى سبيل تحقيق الأمل البعيد المنشود بين جمهرة البلدان الإسلامية جمعاء، والتى لا يزال اختلاف ظروفها الاقتصادية وارتباطاتها التاريخية وانتماءات بعضها الدولية وتباعد أقاليمها جغرافياً واختلاف لغاتها... بمثابة صعوبات مرحلية يتطلب تجاوزها بعضاً من الوقت طال أم قصر.

وعلى منظمة المؤتمر الإسلامى فى هذا الصدد وضع استراتيجية طويلة المدى على أساس من الدراسة المتخصصة لظروف وتوجهات مختلف التجمعات الاقليمية الإسلامية فضلاً عن البلدان الإسلامية فرادى، من أجل تنسيق يراعى كل تلك الاعتبارات، ويرسم مسارات التكامل الاقتصادى الشامل على المدى البعيد.

ولعل من أهم وسائل تلك الاستراتيجية فى الزمن الطويل استخدام فكرة الاتحادات الجمركية أو السوق الإسلامية المشتركة أو أسلوب المشروعات الاستثمارية المشتركة، بخطى وئيدة متدرجة تبدأ بالتجمعات الاقليمية الراهنة، فإذا ما تحقق لها استكمال أسباب النجاح والإنجاز تدرج كل منها فى التوسع ليضم بلداناً إسلامية أخرى أو لوضع تنسيق بين التكتلات الإقليمية المشار إليها وبين بعضها البعض، بخطوات محسوبة ومتتابعة واعية للإنجازات الجارية والعقبات المحتملة أولاً بأول.

- ❐ وضع الهدف القريب للتكامل الاقتصادى الإسلامى فى صورة اختيار لشكل السوق الإسلامية المشتركة، والعمل على استكمال مقوماتها وخصائصها، والإفادة فى ذلك من التجارب السابقة كالسوق العربية المشتركة، لتجنب عثراتها واستكمال نقائصها، ويمكن أن تشمل السوق الإسلامية المشتركة المنشودة، إقامة اتحاد جمركى حقيقى تطبق

بين أعضائه تعريفة جمركية واحدة وتنسق لتعامله مع الخارج سياسة تجارية واحدة من قبل الدول الإسلامية أعضاء السوق المشتركة. وكل ما نحرص على الإشارة إليه هنا هو ألا تتجاوز الطموحات الواقع فتعلن الشعارات الفضفاضة لإقامة وحدة اقتصادية كاملة على التو بين البلدان الإسلامية. بينما إعلان السوق الإسلامية المشتركة يعتبر هو الحل المناسب فى المدى المتوسط.

❑ ولدى أخذ الصعوبات والعقبات واختلاف درجات النمو الاقتصادى- بين الدول الإسلامية أطراف التكامل الاقتصادى فى الحسبان، من المؤكد أن يكون أسلوب المشروعات المشتركة وهو الحل الذى يمكن البدء به فى المدى القصير حيث يتلافى الأسلوب المذكور صعوبات السوق المشتركة والمتطلبات التمهيدية والاستثنائية لصالح الدول الأقل نموًا الأعضاء فى السوق المشتركة، كما يحقق المصالح والمنافع المشتركة دون موانع أو تحفظات تذكر.

أما المتطلبات الأساسية التى تعد تمهيدات سابقة لا بد من توافرها لإيجاد المناخ المناسب لقيام السوق الإسلامية المشتركة، فتتمثل إيجازاً فيما يلى:

١. توفير الإطار العملى والملتزم لتطبيق مبادئ الاقتصاد الإسلامى لدى كل دولة إسلامية من أعضاء السوق وذلك بتبنى النظام الاقتصادى فى الدولة لقواعد الشريعة الإسلامية أساساً لتشريعاتها ونظمها- حتى من خلال فترة تمهيدية- تتكيف وفقاً لها القوانين الوضعية ومؤسسات الدولة مع مبادئ تحريم الربا وغيره من الأنشطة المحرمة وفقاً للشريعة، والحكم بالشورى واحترام ملكية المال الخاص وحرية النشاط الاقتصادى من تبادل تجارى وانتقال لعناصر الإنتاج. وجميعها متطلبات أساسية لقيام تكامل اقتصادى ناجح وفعال.

كما يرتبط بتوفير ذلك الإطار إيجاد المناخ الاجتماعى والثقافى الذى يرفض التبعية والمحاكاة لأنماط السلوك والتفكير الغربى، والذى لا يرضى بشريعة وأخلاق الإسلام بديلاً مما تروج له نظريات الغرب فيعكس حالة من الازدواجية الاجتماعية والثقافية فى بعض مجتمعاتنا الإسلامية.

٢. تحقيق الاستقلال الاقتصادى لدى الدول الإسلامية المقبلة على التكامل وذلك من خلال التوجيه الجاد للتخلص من أوضاع التبعية الاقتصادية للخارج وتحقيق التوازن لأبنيتها الإنتاجية بما يحررها من الاعتماد المفرط على صادراتها من المنتجات الأولية ولأسواق معينة هى مصدر الهيمنة التى تكرس التبعية الاقتصادية وتعمق أوضاع الاختلال والتخلف فى اقتصاديات الكثير من الدول الإسلامية. وسيضمن هذا التوجيه تمكين البلدان الإسلامية من تضافر جهودها نحو تنمية اقتصادية وتكامل فعال يقوم على تحررها الاقتصادى والاعتماد المتبادل فيما بينها بدلاً من الاعتماد على دول وأسواق الغرب الصناعى.

ولا يعنى تغيير هياكل الإنتاج أو الصادرات- تخلصاً من التبعية الاقتصادية للخارج- فيما يرى البعض توقفًا عن إنتاج المواد الأولية، بل تنويعاً للإنتاج والصادرات يمكن أن يتضمن منتجات أولية جديدة تجد طريقها للأسواق الخارجية. كما يمكن استبدالها باتباع استراتيجية التوجه إلى الداخل Inward- Looking بتنمية صناعات بدائل الواردات وتقليل الاعتماد على الخارج فى الواردات، وهو ما يساعد البلدان الإسلامية على تخصيص مواردها وفقاً لأولويات المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية، كإنتاج السلع الغذائية الضرورية أو تصنيع بعض سلع الاستهلاك الشعبية.

ويلحق بالتحرر الإسلامى تقليص دور الشركات الأجنبية متعددة الجنسيات فى الهيمنة على اقتصاديات بعض البلدان الإسلامية مما يعد أداة لتعويق قيام التكامل الاقتصادى، كما يلحق بذلك أيضاً إزالة بقايا التبعية السياسية والاجتماعية من فئات ذات مصالح مع الاستعمار القديم أو ذات انتماءات تساند النفوذ الأجنبى.

٣. تكوين كوادر وخبرات بحثية وتخطيطية لإعداد الدراسات الكافية عن الإمكانات والموارد وبدائل استخدامها والتنويع الكفء للتخصص وتقسيم العمل بين البلدان الإسلامية، وما تتطلبه تلك الدراسات من إحصاءات وبيانات كافية على أسس موحدة.

هذا، بالإضافة إلى؛ تفعيل المؤسسات الاقتصادية الإسلامية[١]:

هناك العديد من المؤسسات الاقتصادية الإسلامية المنبثقة عن منظمة المؤتمر الإسلامى، تهدف إلى تحقيق التكامل الاقتصادى للأمة الإسلامية تتطلب تفعيل دورها من خلال:

١- التنسيق بين المؤسسات والمنظمات الاقتصادية.

٢- تطوير المؤسسات والمنظمات الاقتصادية والإسلامية.

٣- التنسيق والتعاون على مستوى أقطار العالم الإسلامى.

(١) مصطفى دسوقى كسبة- المستقبل الاقتصادى للعالم الإسلامى فى ظل العولمة- المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مستقبل الأمة الإسلامية- ٢٠٠٣-ص ٣٩٥.

المبحث الخامس

أسس ووسائل تحقيق التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

من وسائل وأدوات التكامل الاقتصادى ما هو شائع ومعروف كاستخدام الأشكال التقليدية للتكامل من اتحادات جمركية أو أسواق مشتركة إلى تنسيق السياسات الاقتصادية والمالية والنقدية والتجارية بين الدول أعضاء التكامل.

غير أن أسس ووسائل تحقيق التكامل بين الدول الإسلامية، فى ضوء متطلبات أساسية وأهمها الإيمان الراسخ والالتزام بمبادئ الاقتصاد الإسلامى و إعلان الشريعة الإسلامية أساساً للقوانين- يتطلب أن تكون أسس ووسائل تحقيق التكامل الاقتصادى الإسلامى على هدى من تلك المبادئ. **ووفقاً لذلك نعدد أهم الوسائل فى إيجاز كما يلى**[1]:

- ❐ إقامة سوق إسلامية مشتركة كهدف نهائى للتكامل الاقتصادى الإسلامى على المدى البعيد، ودعم وتصحيح مسار السوق العربية المشتركة فى المدى المتوسط والقصير حيث تتضمن تلك السوق فضلاً عن تحرير التبادل السلعى من الحواجز والقيود بين الأعضاء، وتنسيق الخطط الإنمائية والسياسات الاقتصادية والمالية والنقدية ونظم التجارة، وتحرير انتقالات عناصر الإنتاج من القوى العاملة ورأس المال بين الدول الأعضاء من كافة القيود والحواجز ومنحها معاملة تفضيلية.

- ❐ إنشاء اتحاد جمركى بين الدول الإسلامية تختفى فى ظله الحواجز والقيود على حركة التبادل التجارى للسلع والخدمات ذات المنشأ فى إحدى الدول الأعضاء بما فى ذلك التعريفات الجمركية فيما بينها أو استخدام فئات منخفضة نسبية موحدة على ذلك التبادل، مع توحيد التعريفة الجمركية تجاه العالم الخارجى بواقع معدلات ضرائب

---

(١) د/ وجدى محمود حسين- اقتصاديات العالم الإسلامى، الواقع والمرتجى دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى- مرجع سابق- ص ٢٠١.

مرتفعة نسبياً لتوفير الحماية الجمركية المشتركة لصناعات البلدان الإسلامية الأعضاء، على خلاف فى الرأى حول التمييز بين المسلمين وغير المسلمين فى فئات التعريفة الجمركية.

- التوسع فى المشروعات الاستثمارية المشتركة كأساس مرحلى للتجمع الاقليمى، من خلال خطة إنمائية وعلى أساس من المزايا النسبية وبهدف تخطى عقبة اختلاف النظم الاقتصادية ودرجات النمو الاقتصادى وعلى أن تأخذ تلك المشروعات من الصيغ والأشكال ما يتوافق مع الشريعة الإسلامية.

- إقامة التنسيق الاقتصادى بين الخطط والسياسات على العمل التخطيطى والدراسة الفنية للإمكانيات الإنتاجية وحصر الإنتاج المتماثل وتقدير الحجم الأمثل للمشروعات، مع توحيد الفترة غير الزمنية للخطط، وتحديد نوعية البيانات المقارنة وتوحيد المفاهيم والمصطلحات فى الإحصاءات والحسابات القومية.

- إزالة أو تخفيف عقبات التجارة بين الدول الإسلامية من خلال خطة تدريجية تقوم على الدراسات الموضوعية الدقيقة تصاحبها أو تسبقها المفاوضات الضرورية، ومنح فترة تمهيدية للتخفيف التدريجى لفئات الضريبة الجمركية على بعض السلع خاصة لدى الأعضاء الأقل نمواً. والاهتمام بعامل المسافة وأثره على نفقات النقل بين مراكز الإنتاج وأسواق الاستهلاك والعمل على خلق تيارات تبادل تجارى فعال من خلال تخطيط العرض والطلب لخدمة أهداف التنمية وليس مجرد تحرير حركة التجارة القائمة.

- العمل على تكوين الآليات الإطارية اللازمة لقيام استراتيجية الاعتماد المتبادل بين الدول الإسلامية سواء من القيادات صانعة القرار أو الكوادر التخطيطية أو التشريعات القائمة من نصوص الدساتير والأنظمة إلى اللوائح المؤسسية، فضلاً عن أجهزة الإعلام والمنظمات الثقافية والاجتماعية التى تشيع التزام المدخل التكاملى التنموى الإسلامى وتتمسك به، حيث تعتبر من عوامل نجاح واستمرار تجارب التكامل الاقتصادى عادة توافر الإيمان الكافى والعزيمة الصادقة والاستعداد للتضحية المشتركة من أجل إقامته والحفاظ عليه. ويعتبر توافر هذه الآليات الإطارية فى حالة

التكامل الإســلامى إحســاس وقناعة كاملة على مستوى الحكام والمحكومين من واقع عقيدتهم بأن المســلمين وحدة واحدة كما أرادهم الله سبحانه وتعالى وأن التعاون على الـبر والتقـوى إنما هو أمر إلهى وأن التزام تطبيق الشريعة الإســلامية هو الســبيل إلى وجود خير أمة أخرجت للناس.

❒ التعاون فى مجال تنمية الموارد البشرية و إعدادها لمواجهة متطلبات التنمية الاقتصادية على مســتوى العالم الإســلامى بأسره بالإضافة إلى تعاون الدول الإسلامية على تطوير وتطويع التكنولوجيا والنهوض بمستوى البحوث والمعرفة.

❒ دعـم مرافق البنية الأساسـية وخاصة مصـادر الطاقة والمياه وشـبكات الطرق والرى والصرف ووسائل النقل والاتصالات على مستوى الدول الإسلامية.

❒ تعاون الدول الإســلامية فى نقل الموارد المالية من الدول الإسلامية ذات الفائض المتولد من النشــاط الاســتخراجى خاصة من الريع البترولى لتمويل الاستثمارات المنتجة فى الـدول الإســلامية ذات العجز ومن أجـل تعزيز الجهاز الإنتاجى على مســتوى العالم الإسلامى، وبذلك يتحول ذلك الفائض الاقتصادى سواء من الريع البترولى أو من موارد إسلامية عاطلة أو مستخدمة استخداماً غير اقتصادى كالمضاربة أو فى استثمارات غير منتجة أو فى وجوه استهلاك بذخى إلى طاقة إنتاجية فى نطاق استراتيجية التنمية سواء فى الإنتاج الصناعى أم الزراعى أم مرافق البنية الأساسية لبلدان العالم الإسلامى.

المبحث السادس

الأساليب المختلفة للتكامل الاقتصادى

بعد هذا السرد للتكامل الاقتصادى فإنه يثور سؤال ذو أهمية عن الأسلوب الملائم لأجل قيام تكامل اقتصادى إسلامى.

إن اختيار أسلوب للتكامل الاقتصادى، لأى مجموعة من الدول يتوقف على اتجاهات هذه الدول- رأسمالية أو اشتراكية، أم هى من الدول الساعية للنمو- كما يتوقف أيضاً على حالتها الاقتصادية، ومدى تقارب هذه الدول فى مستواها الاقتصادى والإنتاجى. ومدى توافر هياكل البنية الأساسية. كل هذه العوامل تحدد الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادى بين مجموعة هذه الدول.

و يلاحظ أنه رغم تعدد الأساليب من الناحية النظرية، فإنه لا يوجد- واقعياً- حدود فاصلة بينها. حيث إن كل أسلوب يقام يعمل على الاستفادة من بعض أدوات الأسلوب الآخر.

وقد اختلفت الدراسات الاقتصادية فى تقسيمها لأساليب التكامل الاقتصادى، فمنها من قسمها إلى أسلوب التكامل الكلى، وأسلوب التكامل الجزئى، ومنها من قسمها إلى أسلوب غير مباشر وأسلوب مباشر.

وسوف نشير إلى هذه الأساليب فيما يلى(١):

أولاً: أسلوب التكامل الكلى

يعمل أسلوب التكامل الكلى على إزالة مختلف العقبات المصطنعة أمام حركة السلع وعناصر الإنتاج، فهو يحدث تغييراً فى الإطار التنظيمى للنشاط الاقتصادى. و ينقسم هذا الأسلوب إلى أسلوبين هما:

---

(١) د/ إسماعيل عبد الرحيم شلبى- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية- الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية- ١٩٨٠- ص ٢٦٣ - بتصرف.

١- أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق (أسلوب السوق).

٢- أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق.

أ- أسلوب التكامل الكلى بلا تنسيق (أسلوب السوق):

يكتفى هذا الأسلوب بتحرير السلع، وعناصر الإنتاج بين الدول المشتركة فى التكامل تاركاً تحقيق التكامل لقوى السوق التلقائية. أى أن هذا الأسلوب لا يعمل على التنسيق بين السياسات الاقتصادية أو الإنتاجية لدول التكامل.

ب- أسلوب التكامل الكلى مع التنسيق:

بجانب تحرير حركة السلع بين دول التكامل، يعتمد هذا الأسلوب على التدخل للتنسيق بين مختلف السياسات الاقتصادية والاجتماعية المنظمة للنشاط الاقتصادى فى الدول الأعضاء. وذلك من أجل خلق ظروف متكافئة فى بلاد التكامل لمختلف أوجه النشاط الاقتصادى فيها.

ثانيا: أسلوب التكامل الجزئى

يقوم أسلوب التكامل الجزئى على تدخل الدولة فى النشاط الاقتصادى بالتخطيط أو التنسيق. وذلك لتلافى أسباب التمييز بين الوحدات الاقتصادية التابعة لدول التكامل حتى لا يحدث أى نوع من الازدواج بين اقتصاديات هذه الدول، وكفالة إجراء توزيع عادل للمنافع والمضار بينها.

وأسلوب التكامل الجزئى ينقسم إلى نوعين هما:

أ. التنسيق الشامل.

ب. التنسيق الجزئى، والذى ينقسم إلى:

١- التنسيق على مستوى القطاع.

٢- التنسيق على مستوى المشروع.

١-أسلوب التنسيق الشامل:

يقصد بهذا الأسلوب إجراء تنسيق شامل لكافة الأنشطة الاقتصادية فى الدول الأعضاء، حتى إنه ينظر إلى هذه الدول كوحدة واحدة حيث يوضع لها خطة إقليمية مشتركة تتضمن سياسة استثمارية ويشترط لنجاح هذا الأسلوب أن يكون اقتصاد مجموعة هذه الدول قائماً على التخطيط الملزم. لذلك فالتنسيق بهذا الأسلوب يتطلب عدة إجراءات تساعد وتسهل العمل عليه.

ومن أهم هذه الإجراءات ما يلى:

أ. توحيد خطط التنمية فى بلاد التكامل من ناحية المدة والزمن.

ب. عمل موازين سلعية حاضرة ومستقبلة لمختلف الموارد والاستخدامات على المستوى القومى والإقليمى معاً.

ج. تكوين هيئة عليا، لها من السلطات ما يعلو السلطات المحلية للدول المشتركة مع الالتزام ببعض التنازلات بالنسبة للسيادة، والاستقلال الداخلى لكل دولة بالنسبة لهذه الهيئة.

٢- أسلوب التنسيق الجزئى:

يقصد بالتنسيق الجزئى، حدوث نوع من التنسيق يقل عن التنسيق الشامل، حيث يتم التنسيق طبقاً لهذا الأسلوب على مستوى قطاع معين من القطاعات المختلفة سواء كانت صناعية أو زراعية أو يتم التنسيق على مستوى مشروع من المشروعات وبذلك يتم التنسيق الجزئى بإحدى صورتين:

أ- التنسيق على مستوى القطاع. ب- التنسيق على مستوى المشروع.

١- التنسيق على مستوى القطاع:

يقصد بالتنسيق على مستوى القطاع، اتفاق الدول الأعضاء فى التكامل على حدوث تنسيق فيما بينها على مستوى قطاع معين. وذلك بإجراء دراسة حول نفقات الإنتاج المختلفة لهذا

القطاع من الدول المشتركة، مع التعرف على سياسات الأعضاء وأهدافهم المتعلقة بهذا القطاع، حتى يمكن التنسيق بينها و يشمل التنسيق مرحلة الإنتاج والتسو يق الداخلى والخارجى لمنتجات هـذا القطاع. مع تخصيص و إعادة توزيع الموارد بين الدول الأعضاء وفقاً للتكاليف النسـبية، والأهداف الإقليمية. وعدم الإضرار بمصلحة أى دولة من الدول الأعضاء فى التكامل.

٢- أسلوب التنسيق الجزئى على مستوى المشروع المشترك:

يعنى هذا الأسـلوب تعاون دولتين أو أكثر لتنسيق سياسات الاستثمار فى نطاق إنتاج قائم بالفعل أو إنتاج جديد.

و يتميز هذا الأسلوب بالكثير من المزايا؛ حيث لا يتطلب من الدول الأعضاء فى التكامل التخـلى عن سياسـاتها أو أنظمتها الخاصة، كما لا يتعارض مع حالة اختلاف مسـتو يات النمو والتقـدم بـين دول التكامل؛ حيـث إن لديه من النـماذج والصيغ ما يتلاءم مـع كل دولة مهما اختلفت فى مستواها أو أنظمتها الاقتصادية ودون أن يتعارض مع مصالحها.

بعد هذه النبذة المختصرة عن أسـاليب التكامل الاقتصادى؛ فإنه يثور التسـاؤل السـابق الإشارة إليه حول الأسلوب الملائم لقيام التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية؟

و يـرى البعض أنـه على ضوء الظروف الحاليـة للبلاد الإسـلامية، وتفككها والصراعات الداخليـة والخارجية الموجـودة فيها- وما يحيط بهـا من أخطار خارجية، فإنه يفضل أسـلوب المشروعات المشـتركة كأسـلوب مناسـب لقيام تكامل اقتصـادى للأمة الإسـلامية فى الوقت الراهن.

و إذا مـا تحسـنت الأوضاع السياسـية، وتقاربت هذه الـدول من بعضهـا البعض وأنهت خلافاتها، فيمكن تغيير هذا الأسـلوب بإحدى الصور المتقدمة من صور التكامل الاقتصادى، والتى تتلاءم مع حالة الدول المشتركة فى إطار التكامل.

المبحث السابع

أسلوب المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية

لقد جرى التأكيد فى العديد من بحوث الاقتصاديين على أهمية المشروعات المشتركة كآلية للتكامل الاقتصادى بين الأقطار الإسلامية وللتنمية المشتركة: ولكن ما زال فى البحوث متسع كبير لبيان: كيفية إنشاء المشروعات المشتركة لتساهم فى عملية التكامل الاقتصادى من ناحية؛ وكيفية ادارة وتسيير المشروعات العربية الإسلامية المشتركة بحيث تساهم فى التكامل الاقتصادى الإسلامى من ناحية أخرى؛ ودور هذه المشروعات فى عملية التكامل الاقتصادى وأثرها من ناحية ثالثة(١).

أسلوب المشروعات المشتركة بين الدول الإسلامية

يقصد بالمشروعات المشتركة فى سياق جهود التكامل الاقتصادى تلك المشروعات التى تستخدم كأداة رئيسية لإقامة علاقات اقتصادية متكافئة إما على أساس المشاركة المستمرة أو على أساس التعاقد لمدى زمنى معين.

وهى بذلك تتميز عن الشركات المتعددة الجنسية ذات النشاط الدولى المنتشر عادة فى دول مختلفة وتضم أطرافاً من جنسيات متعددة يساهمون فى رأسمالها، وتأخذ غالباً شكل استثمارات مباشرة فى الخارج لاستغلال الموارد الرخيصة فى مواقع الإنتاج بهدف تحقيق أقصى الأرباح الممكنة بأساليب احتكارية ودون اعتبار بالمصالح القومية للدول المضيفة. وتتميز غالباً بالتنوع والتكامل فى العملية الإنتاجية والتفوق التكنولوجى ومركزية الإدارة وتعدد مجالات النشاط فى الخارج.

والمشروعات المشتركة التى نعنيها فى السياق التكاملى من علاقات اقتصادية متكافئة، إما

(١) أنور عبد الملك - دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى - مركز دراسات الوحدة العربية-٢٠١٣- ص٢٣٤- بتصرف.

أن تغطى نشـاطاً اقتصادياً ذا نفع مشترك لجميع الشركاء مما يتطلب استثماراً طويل الأمد تديره هيئة مسـتقلة، وإما أن تقام باتفاق بين طرفين أحدهما محلى والآخر أجنبى يتقاسـمان التمويل أو يقوم المستثمر المحلى بالتمويل والأجنبى بالإدارة.

وتنحصر تجارب المشروعات المشتركة فى الدول الإسلامية- تقريباً- فى المشروعات العربية المشـتركة، حيث جرى تحديد مفهوم المشروعات المشتركة غالبًا حول المشروعات التى تشترك فيها أكثر من دولة عربية بهدف إنتاج السـلع والخدمات، سواء كان ذلك فى صورة مشروعات جديدة أم تعزيز للكفاية الإنتاجية لمشروعات قائمة يتم ادماجها فى مشروع عربى واحد.

ومن ذلك يلاحظ اسـتبعاد عنصر التنسـيق بين السياسـات والبرامج فى نطاق المشروعات العربية المشتركة بحسب المفهوم السائد لديها[١].

المشروعات المشتركة أنسب الأساليب لإحداث تكامل اقتصادى بين الدول الإسلامية

المشروعات المشـتركة عبـارة عن مشروعات اقتصادية يتعاون فى إقامتها بلدان إسـلاميان أو أكثر، عن طريق قيام كل منها بتزويد المشروع برأس المال أو العمل أو غيرهما من عناصر الإنتـاج، وتتحقـق بقيامها مصلحـة اقتصادية لأكثر من دولة إسـلامية فضلاً عـن الكثير من الفوائد الأخرى كالآتى[٢]:

١. المشروعـات المشـتركة تعد أحد الأسـاليب، أو الصيـغ الخاصة بالتكامـل الاقتصادى الجـزئى؛ حيث إنها لا تمس إلا جزءاً من الاقتصاد القومى فهى لا تتعدى تعاون عدد من الدول فيما يتعلق بمنتجات معينة محددة سـلفاً ومن الأفضل للدول الإسـلامية، أن تبدأ مشروعاتها المشتركة، بالمشروعات التى تتميز بشمول نفعها للأطراف المشتركة جميعاً، والتى تحتاج إلى أموال تعجز الدولة الواحدة عن توفيرها.

(١) وجدى محمود حسين- اقتصاديات العالم الإسلامى، الواقع والمرتجى دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى- مرجع سابق -ص ٢١٠.

(٢) د/ إسماعيل عبد الرحيم شلبى- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مرجع سابق- ص٢٧٧.

٢. إن المزايا الأساسية للمشروعات المشتركة - وهى الاستفادة من مزايا الحجم الكبير، واتساع السوق،.... إلخ لا تختلف عن المزايا الأساسية التى تحققها الصور الأخرى من التكامل الاقتصادى بصفة عامة. والصور المختلفة والتى يمكن أن تتخذها المشروعات المشتركة، تتيح لكل دولة أياً كان نظامها أو مستواها الاقتصادى أن تشترك وتتعاون اقتصادياً فى مجال معين، وبالأسلوب والصيغة التى لا تتعارض مع مصالحها الخاصة.

٣. إن المشروع المشترك كصيغة مبسطة من صيغ التعاون والتكامل الاقتصادى، لا يثير الكثير من المشاكل، حيث تتميز المشروعات المشتركة بتقدير التكاليف والأعباء المترتبة على التكامل مقدماً، أو الفوائد التى ستعود من هذه المشروعات، وبذلك يسهل الاتفاق على توزيعها بين الدول المشتركة.

٤. إن البلاد التى فى سبيلها إلى النمو، تعانى من وجود اختلال وقصور فى هيا كلها الإنتاجية، وضعف نسب التبادل التجارى بينها، بسبب ضعف البنيان الإنتاجى بها لهذا فإن من عوامل إصلاح هذا البنيان إقامة المشروعات المشتركة بين هذه البلاد.

٥. أسلوب المشروعات المشتركة، يمكن أن يحقق هدفين من الأهداف التى تعمل الدول التى فى طريقها إلى النمو على تحقيقها. وهما القضاء على تبعية البلاد الإسلامية للاقتصاديات الأجنبية، وإقامة التكامل بين الوحدات الاقتصادية، من أجل خلق اقتصاد متطور والتكامل بالإضافة إلى أنها قادرة على إقامة الجهاز الإنتاجى المتطور والمتقدم.

وانتشار المشروعات المشتركة الإسلامية - وهى أنسب الصيغ القانونية والمالية الممكنة- سوف يجعل منها البديل الأفضل فى المستقبل لانتشار الشركات الأجنبية المتعددة الجنسية، وذات النشاط الدولى فى المنطقة.

٦. إن ظاهرة عدم حدوث تكامل اقتصادى بين دول الوطن الإسلامى، هو من الأسباب الرئيسية التى أدت إلى ما تعانيه عمليات التنمية القطرية بهذا الوطن من بطء وتعثر. ففى الوقت الذى تعانى فيه البلاد الإسلامية كل على حدة من النقص فى بعض الموارد الاقتصادية، فإن هذه الموارد تتوافر على المستوى الإسلامى الشامل، لتؤكد إمكان

قيام التكامل الاقتصادى الذى يشكل الطريق الأفضل للاستغلال الأمثل لهذه الموارد وتعجيل التنمية الاقتصادية.

٧. إن التوسع فى المشروعات المشتركة داخل البلاد الإسلامية - وكلها بلاد آخذه فى النمو- يؤدى إلى زيادة حجم التبادل التجارى بينها، خاصة فى ظل تطبيق سياسة لتحرير هذا التبادل مما يحقق استخداماً أمثل لعوامل الإنتاج عن طريق تقسيم العمل على المستوى الإسلامى مع التركيز فى اختيار الطرق التى تتلاءم أكثر مع ظروفنا وواقعنا الإسلامى والذى يعوزه الجهاز الإنتاجى المتقدم.

٨. تبين من التجارب السابقة لبعض الدول الإسلامية (الدول العربية) أن تنفيذ المشروعات -داخل النطاقات القطرية- التى تحتاج إلى رأس مال ضخم، أو إلى سوق كبيرة تعتبر عملية غير ناجحة اقتصادياً وتنتهى بالفشل؛ خاصة إذا لم تتوافر لها الحماية والدعم الحكومى- فى حين أن مثل هذه المشروعات يتهيأ لها فرص النجاح إذا أخذت صيغة المشروعات المشتركة، حيث يمكنها التعامل مع الوحدات الإنتاجية الدولية من مركز قوة.

٩. من عوائق تحقيق التكامل الاقتصادى فى التجربة العربية الاعتماد على أسلوب تحرير التبادل وحده، لأن القدرات الإنتاجية لكل دولة من دول هذه التجربة محدودة بالإضافة إلى الصفة التنافسية لمنتجاتها والتى لم تجد التنسيق اللازم بين الخطط إنتاجها.

ولذلك يلزم القضاء على هذه المعوقات، وأن يصل حجم ونوعية السلع والمنتجات فى البلاد الإسلامية إلى المستوى الذى يلزم لتحقيق تبادل تجارى ذى قيمة بينها ومن الوسائل الفعالة التى تؤدى إلى ذلك، المشروعات المشتركة والتى تغير من أنماط وحجم القدرات الإنتاجية فى المنطقة فى حالة توفر المناخ والبيئة والموارد اللازمة لها.

١٠. إن صيغة المشروعات المشتركة تأتى كحل أمثل لتلاقى اقتصاديات مجموعة البلاد الإسلامية ذات التراكمات المالية التى لا تقدر على استيعابها، باقتصاديات البلاد الإسلامية ذات العجز، والتى يتوافر لديها فرص الاستثمار والقدرة على الاستيعاب وينقصها الموارد المالية اللازمة لذلك.

١١. يحقق قيام المشروع المشترك عدة مصالح لأكثر من دولة؛ كأن يقوم المشروع على استغلال موارد طبيعية مشتركة بين دولتين أو أكثر أو يعتمد على أكثر من دولة فى الحصول على المنتجات الوسيطة اللازمة له، أو لتسويق منتجاته، أو ربط بعض البلاد بوسائل النقل والمواصلات المختلفة.

١٢. إن أفضل السبل إلى تنفيذ المشروعات الضخمة والتى قد تعجز موارد دولة واحدة عن تمويلها، أو عن تصريف منتجاتها فى سوقها المحلية، وللحصول على مزايا الإنتاج الكبير هى المشروعات المشتركة، لما للاستثمار الأولى فيها من آثار مضاعفة على الاقتصاد القومى. حيث يدفع إلى موجات أخرى من الاستهلاك المولد من الاستثمار المولد وبذلك يشكل أداة فعالة لتنشيط الموارد المحلية، وخلق مجموعة جديدة من رجال الأعمال والإدارة، مما يسهم فى تيسير إمكانات نقل وتطويع التكنولوجيا المتقدمة واللازمة للإنتاج الحديث.

وبعد هذه الإشارة السريعة عن المشروعات المشتركة وأهميتها للدول الإسلامية؛ فإنه يثور سؤال عما إذا كان من الأفضل قيام المشروعات المشتركة برأس مال إسلامى بالكامل، أم اشتراك رأس المال الأجنبى معه؟

قد يكون اشتراك رأس المال الأجنبى مع رأس المال الإسلامى فيه فائدة كبيرة تعود على الدول الإسلامية نتيجة الاستفادة من الخبرات والتكنولوجيا التى تجلبها الشركات المتعددة الجنسية مما يعطى دفعة كبيرة لهذه المشروعات.

كما أن اشتراك دولة إسلامية- أو عدد من الدول الإسلامية - فى نصيب من رأس مال المشروع، مع رأس مال أجنبى، يعطى للدول الإسلامية نصيباً من الدخل المتولد عن المشروع أكبر مما تحصل عليه فى صورة ضرائب على دخل المشروع المملوك ملكية خالصة لرأس المال الأجنبى؛ إلا أنه من الملاحظ أن الشركات المتعددة الجنسية فى حالة مشاركة رأس المال الوطنى معها فى مشروعاتها لدى الدول المتخلفة فإنها لا تميل إلى نقل المعرفة الفنية المتقدمة إلى المشروع المشترك الجديد دون مقابل، أو بيعها للمنتجات الوسيطة بأسعار ميسرة.

لهذا يرى البعض أن قيام المشروعات المشـتركة الإسـلامية برأس مال إسـلامى بالكامل؛ وذلك لأن دخول رأس المال الأجنبى فى المشروعات سـيمكنه من السيطرة واستغلال المشروع لمصلحتـه الخاصة، نظراً لما له من أسـاليب ملتويـة فى إدارة هذه المشروعـات، ويمكن للدول الإسـلامية فى حالـة حاجتهـا إلى التكنولوجيـا أن تسـتورد مـا تحتاجـه وما يلائمهـا من أجل مشروعاتها.

مما سبق وضح لنا مدى أهمية قيام المشروعات المشتركة الإسلامية كأسلوب ملائم لإحداث تكامل اقتصادى إسلامى.

المبحث الثامن

وسائل تنشيط التجارة البينية بين الدول الإسلامية

أصبحت الحاجة إلى تحقيق المزيد من عمليات التجارة البينية بين الدول الإسلامية- بوابة التكامل الاقتصادى- هدفاً استراتيجياً وضرورة تفرضها التطورات الاقتصادية العالمية فى ظل مناخ العولمة الاقتصادية وما نتج عنها من بروز كيانات ومصالح اقتصادية دولية لا تلتفت إلى الكيانات الصغيرة والهامشية، وتعطى الأولوية للتكتلات الاقتصادية التى تستطيع الصمود فى وجه المنافسة العالمية فى مختلف المجالات الاقتصادية.

رغم الإمكانيات الهائلة لتعظيم منافع التجارة البينية بين الدول الإسلامية، فإن معدل التجارة البينية بين الدول الإسلامية لم تتجاوز نسبته حتى الآن أكثر من ١٢٪ من إجمالى التجارة الخارجية.

أولاً: أهمية التجارة البينية للدول الإسلامية[١]

يمكن الاعتماد على التجارة البينية بين الدول الإسلامية كآلية للتكامل الاقتصادى وأيضاً لزيادة الإنتاج فى كل دولة إسلامية بما يتفق مع المزايا النسبية التى تتمتع بها، وهى تختلف من دولة لأخرى على نحو يمكن فى النهاية من إقامة تكتل اقتصادى يكمل بعضه بعضاً. وكذلك يمكن أن تمتد التجارة البينية بين الدول الإسلامية لتنشط قطاعات متعددة مرتبطة بالتصدير، وبذلك يمكن القضاء على مشكلة قطاعات التصدير المنعزلة التى تسود فى معظم الدول الإسلامية.

ويمكن للدول الإسلامية أن تعتمد على التجارة البينية لزيادة النمو الاقتصادى وذلك عن

(١) د/ السيد عطية عبد الوحد - التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها فى تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو- مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادى فى العالم الإسلامى - جامعة الأزهر بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة -٢٠١٠- ص٦.

طريق زيادة مبيعاتها من الصادرات، حيث تؤدى زيادة الناتج والعمالة فى قطاعات الصادرات إلى إنعاش الناتج والعمالة فى القطاعات الأخرى فى الاقتصاد.

كذلك يمكن أن تساعد التجارة البينية للدول الإسلامية على تحسين مستوى المعيشة بالنسبة لجميع الدول الإسلامية وذلك لما ستؤدى إليه من زيادة الإنتاج ومعدل النمو، لأنه من الثابت أن تنشيط الإنتاج فى قطاعات التصدير سيؤدى إلى تنشيط الإنتاج فى بقية قطاعات الاقتصاد المرتبطة به.

وتعد تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية مدخلا من مداخل التعاون والتكامل فى سبيل تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو فى الدول الإسلامية نظراً لطبيعة هياكلها الإنتاجية وظروفها الاقتصادية.

ثانيا: المعوقات والتحديات التى تواجه التجارة البينية الإسلامية

إن من أهم مشكلات الوصول إلى أسواق الدول الإسلامية، هى الحواجز الجمركية وغير الجمركية، ونقص التمويل التجارى، والحواجز المؤسسية، وقصور البيانات الأساسية، ونقص المعلومات والموارد البشرية الماهرة، إضافة إلى صعوبات تأشيرات الدخول.

وقد أشار التقرير الصادر من المركز الإسلامى لتنمية التجارة، إلى أنه وفى أواخر الألفية الثانية بدأت جهود منظمة المؤتمر الإسلامى الرامية إلى تعزيز التجارة البينية تعطى ثمارها، فالتجارة البينية التى لم تتجوز ٩٪ من التجارة الاجتماعية عام ٢٠٠٠ سجلت ١٢٪ عام ٢٠١٣م.

ومن ثم تعد المؤسسة الإسلامية الدولية لتمويل التجارة أداة متميزة لتدعيم التعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء وتكثيف فرص المبادلات التجارية من مواد وخدمات وتنشيط الاستثمارات ذات العلاقة بالتجارة.

ورغم الجهود المبذولة على مستوى المنظمة والدول الأعضاء لأجل تنمية المبادلات التجارية البينية، فإن العديد من العوائق مازالت قائمة مسببة عدة اختناقات فى مجرى المبادلات التجارية البينية لمنظمة المؤتمر الإسلامى.

ومن أهم العوائق هى تلك المتعلقة بمشكلات الدخول إلى الأسواق، كذلك عوائق على المستوى اللوجستيكى (بنية تحتية، نقل) وعدم توفر المعلومات حول الأسواق وفرص الأعمال، و إجراءات معقدة فى إدارة وتدبير شؤون التجارة الخارجية على المستوى الجمركى والمصرفى وفى الموانئ وعدم وجود الكفاءات الفنية المتخصصة فى مجال التجارة الدولية، كذلك انعدام آليات التمويل المناسبة لفائدة المؤسسات الصغرى والمتوسطة، إضافة إلى أن السلع المعروضة للتصدير غير متنوعة، أو لا تتوافق مع المعايير والمواصفات الدولية المعتمدة فى الأسواق(١).

ثالثا: أساليب معالجة المعوقات والتحديات(٢)

- دعم وتفعيل دور منظمة المؤتمر الإسلامى من خلال القمة الإسلامية التى توجه الجهود والأعمال المتعلقة بالتعاون الاقتصادى بين الدول الأعضاء.
- دعم وتفعيل دور البنك الإسلامى للتنمية الذى يتمثل هدفه الرئيسى فى دعم التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعى للدول الأعضاء من خلال المشاركة فى رؤوس الأموال المستثمرة فى المشروعات والمؤسسات الإنتاجية للدول الأعضاء ودعم البنية الأساسية لاقتصادياتها، إلى جانب منح القروض لتمويل المشروعات والبرامج الإنتاجية فى القطاعين العام والخاص فى الدول الأعضاء بالإضافة إلى إدارة صناديق خاصة لأغراض معينة، مثل صندوق معاونة الدول الإسلامية غير الأعضاء.
- توسيع إطار اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية وجهازها الدائم المتمثل فى مجلس الوحدة الاقتصادية العربية ليشمل باقى الدول الإسلامية.
- توسيع إطار صندوق النقد العربى ليشمل باقى الدول الإسلامية، **وتكوين صندوق النقد الإسلامى.**

---

(١) مصطفى محمود عبد السلام - تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية- ٢٠١٥ - www.albayan.com

(٢) د/ إسماعيل شلبى- وحدة الأمة الإسلامية، واجب شرعى يجب تحقيقه فى ظل العولمة - الناشر المؤلف- ٢٠٠٤- ص١٥٦.

❑ فتح باب المساهمة فى الشركات العربية المشتركة القابضة الكبرى التى أنشأها مجلس الوحدة الاقتصادية أمام كافة الدول الإسلامية.

❑ تنشيط دور المؤسسات المالية الإقليمية على مستوى رقعة الدول الإسلامية، مثل الصندوق العربى للإنماء الاقتصادى والاجتماعى والصندوق الكويتى للتنمية الاقتصادية والصندوق السعودى للتنمية وصندوق أبو ظبى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية.

❑ التنسيق بين المؤسسات المالية فى مجال التجارة البينية وزيادة التبادل التجارى بين الدول الإسلامية.

❑ تفعيل وتوسيع نطاق برنامج تمويل التجارة العربية ليشمل الدول الإسلامية، ويهدف البرنامج إلى الإسهام فى تنمية التجارة بين الدول العربية والإسلامية، وتعزيز القدرة التنافسية للمصدر العربى الإسلامى.

❑ العمل على دمج البنوك فى الدول الإسلامية وتكاملها وانفتاحها على بعضها البعض.

❑ دراسة التجارب التكاملية فى العالم والتعرف على أسباب الفشل والنجاح فيها والاستفادة منها.

هذا بالإضافة إلى المقترحات الآتية[١]:

١. الاتفاق حول قواعد منشأ تفصيلية للسلع الإسلامية تتناسب مع واقع الصناعات فى العالم الإسلامى وتساعد على توسيع دائرة التبادل بين الدول الإسلامية.

٢. العمل على تحسين الوضع التنافسى للصناعات فى الدول الإسلامية برفع مستوى الجودة والنوعية؛ وبما يتناسب مع ذوق المستهلك.

٣. تيسير الإجراءات، وضمان شفافية المعاملات.

٤. الاهتمام بإقامة المعارض المشتركة فى الدول الإسلامية لعرض المنتج الإسلامى وحث

(١) د/ أحمد جويلى - السوق الإسلامية المشتركة بين الطموح والواقع ومقومات قيامها- مرجع سابق- ص٨٥٦.

وسـائل الإعلام على الترويج له؛ لتعريف المواطن بما تتيحه الدول الإسـلامية وتأصيل الشعور بضرورة الاعتماد على المنتج الإسلامى.

٥. تفعيل دور القطاع الخاص؛ حيث يمكن أن يقوم بدور بارز فى التعريف بالمعوقات التى تعترض التطبيق، خاصة فى مجال القيود غير الجمركية والتعريف بها.

٦. حث القطاع الخاص على استيراد حاجيات قطاع الإنتاج من الدول الإسلامية ويكون ذلك وفقاً لشروط المنافسة الدولية من حيث السعر والجودة.

٧. تعميق العلاقات بين رجال الأعمال والمسـتثمرين المسلمين، وتكثيف تبادل المعلومات الاقتصادية بما يمكّن من استغلال الفرص المتاحة فى العالم الإسلامى.

٨. العمل على اسـتكمال شـبكات النقل البرى والنقل، لما لذلك من آثار إيجابية على حركة التجارة البينية.

٩. إعداد قاعـدة معلومات حديثة عن المـوارد والمنتجات الإسـلامية وإتاحتها للمنتجين بالدول الإسـلامية؛ من خلال شبكة المعلومات، وحث المنتجين بالدول الإسلامية على استخدام المواد الخام الإسلامية المنشأ.

١٠. تنشيط التجارة الالكترونية بين الدول الإسلامية.

١١. توفير المعلومات اللازمة حول السياسات التجارية فى الدول الإسلامية.

١٢. تفعيل دور نقاط الاتصال بالدول الإسلامية؛ من خلال قيام كل نقطة بتوفير معلومات عن الموارد المتوفرة فى دولتها، وعناوين المنتجين، ونشر المعلومات عن التجارة البينية؛ وذلك من خلال موقع لكل نقطة اتصال على شبكة المعلومات الدولية.

١٣. تكثيف الجهود الساعية لمرحلة الأتحاد الجمركى بين البلدان الإسلامية الأعضاء فى السـوق.

١٤. تطوير التشريعات الاسـتثمارية وتقوية الجدارة الائتمانية لبعض الدول الإسـلامية لجذب روؤس الأموال العربية الإسلامية والاستثمارية.

١٥. حوسبة العمل فى المنافذ الجمركية الإسلامية.

المبحث التاسع

تحرير تجارة الخدمات المالية كوسيلة للتكامل الاقتصادى الإسلامى

سوف يتناول هذا المبحث النقاط التالية:

أولاً: دور تحرير القطاع المصرفى فى دعم التكامل الاقتصادى الإسلامى

يترتب على تحرير التجارة فى الخدمات المالية عدة آثار إيجابية يستفيد منها القطاع المصرفى، من أهمها زيادة حجم المؤشرات الرأسمالية والموارد المالية ومؤشرات الربحية، ويتيح ذلك إمكانية مساهمة المصارف فى الدول الإسلامية فى دفع حركة التكامل الاقتصادى الإسلامى من خلال عدة مجالات، أهمها ما يلى[١]:

أ- الآثار الإيجابية على الاندماج والاستحواذ المصرفى الإسلامى.

ب- تعدد المجالات المتاحة أمام المصارف الإسلامية لتكوين التحالفات الاستراتيجية.

ج- تعدد مزايا الاندماج المصرفى للمصارف الإسلامية.

د- تزايد دور المصارف الإسلامية بعد التحرير فى التكامل الاقتصادى الإسلامى:

١. تنمية التبادل التجارى البينى بين الدول الإسلامية.

٢. تسويق فرص الاستثمار فى الدول الإسلامية.

٣. تمويل المشاريع المشتركة بين الدول الإسلامية.

٤. تنشيط أسواق رأس المال الإسلامية.

---

(١) سلامة عبد الله الخولى - دور تحرير تجارة الخدمات المالية فى التكامل الاقتصادى العربى- مرجع سابق ص١٧٧- بتصرف.

٥. التعاون مع صناديق الإنماء العربية الإسلامية الإقليمية والوطنية.

٦. إنشاء الشركات الإسلامية القابضة.

٧. تغطية الثغرة التمويلية العربية الإسلامية.

٨. تكوين شبكة دفع مصرفية إسلامية موحدة.

٩. تمويل البحث العلمى والتكنولوجى فى الدول الإسلامية.

ثانيا: دور إجراءات تحرير القطاع المالى غير المصرفى فى التكامل الاقتصادى الإسلامى[١]

حيث تساعد إجراءات تحرير البورصات العربية الإسلامية فى دعم التكامل الاقتصادى الإسلامى، ودور هذه الإجراءات الهام فى إيجاد بورصة إسلامية موحدة ونشطة ومنظمة تتوافر بها الخدمات المالية، والمتطورة، حيث يمثل وجودها أحد الآليات المهمة لتحقيق التكامل الاقتصادى.

هذا، وعن دور إجراءات التحرير المالى فى إقامة بورصة إسلامية موحدة:

سمحت معظم الإجراءات التى تم اتخاذها لتحرير البورصات العربية استجابة للاتجاه الدولى لتحرير تجارة الخدمات المالية، بتداول الأوراق المالية العربية فى البورصات العربية وأتاحت المجال للمستثمرين العرب لتدوال الأوراق المالية فى البورصات العربية، سواء بطريق مباشر كما هو الحال فى مصر ولبنان والأردن وتونس والمغرب، أو بطريق غير مباشر من خلال صناديق الاستثمار المشترك، كما هو الحال فى دول مجلس التعاون الخليجى.

وقد تم عقد اتفاقات تعاون بين البورصات العربية لتسهيل تبادل الأوراق المالية العربية عربياً، وتوسيع مجال الاستثمار أمام المتعاملين، وتوطين الأموال العربية الإسلامية داخل الدول الإسلامية وكل ذلك يمهد لإقامة بورصة إسلامية موحدة.

(١) المرجع السابق- ص١٧٩- بتصرف.

أيضاً، وعن دور تحرير القطاع المالى فى جذب الاستثمارات العربية الإسلامية من الخارج وأثره على التكامل الاقتصادى:

يؤدى الحد من تدفق الاستثمارات العربية الإسلامية إلى الخارج إلى بقائها داخل دولها أو توطنها داخل باقى الدول الإسلامية، وهو ما يترتب عليه تأسيس مشاريع جديدة أو توسعه القائم منها، وتحتاج تلك المشاريع إلى عمالة ومواد خام يتم الحصول عليها من السوق الإسلامية وينشط ذلك من حركة التجارة البينية الإسلامية، ويزيد عملية تكامل أسواق العمل فى العالم الإسلامى ويحسن حركة التحويلات المالية الإسلامية، ويؤدى إلى تخفيف اعتماد بعض الدول الإسلامية على القروض والتمويل الأجنبى، ويساعد على تحقيق استقرار أسعار الصرف العربية، ويعنى ذلك ضخ المزيد من الدماء إلى عملية التكامل الاقتصادى الإسلامى[١].

تأسيس منطقة تجارة إسلامية حرة للخدمات المالية كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادى الإسلامى:

يساعد تأسيس منطقة تجارة إسلامية حرة للخدمات المالية فى تعظيم الاستفادة من إجراءات تحرير تجارة الخدمات المالية الإسلامية والتكيف مع ما يحدث من تطورات دولية فى تجارة الخدمات المالية، وبما يساعد فى دعم التكامل الاقتصادى الإسلامى.

العلاقة بين التحرير المالى البينى ونجاح التكامل الاقتصادى:

يتيح التحرير المالى سواء البينى أو الخارجى (الانفتاح المالى على الخارج) وجود أرضية مناسبة لتنمية التبادل التجارى، وزيادة حركة رؤوس الأموال بين دول التكامل، وهو ما يدعم من إمكانات نجاح التكامل الاقتصادى.

ويترتب على وجود منطقة تجارة إسلامية حرة للخدمات المالية إتاحة المجال لتكوين وحدات مصرفية ومالية إسلامية ضخمة تكون قادرة على البقاء والمنافسة مع المصارف والمؤسسات المالية الأجنبية التى ستتواجد فى السوق الإسلامى.

(١) المرجع السابق - ص ١٨١- بتصرف.

ويساعد وجود تلك المنطقة أيضاً على تدوير الاستثمارات الإسلامية البينية، حيث تتولى المصارف سواء التجارية أو مصارف الاستثمار الترويج للمشاريع الإسلامية المحفزة للتعاون الاقتصادى الإسلامى، بهدف حفز المساهمين من عدة دول إسلامية على المساهمة فى هذه الاستثمارات والمشروعات.

وبناء على العرض السابق فإنه توجد ضرورة لتكامل الأسواق المالية الإسلامية بمكوناتها من بورصات ومؤسسات مالية وشركات تأمين ومصارف، بما يمكنها من تسهيل عملية التكامل التجارى والاقتصادى فى العالم الإسلامى وبما يتيح لها أن تندمج لتكوين مؤسسات مالية أكبر حجماً، وأكثر قدرة على المنافسة مع المؤسسات المالية الأجنبية التى ستتواجد فى السوق الإسلامى وتكون عامل دعم للتكامل الاقتصادى الإسلامى[1].

(١) المرجع السابق- ص ١٨٣- بتصرف.

المبحث العاشر

مستقبل التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى

اتضح من السرد السابق أنه توجد حاجة للتكامل الاقتصادى الإسلامى، وأنه تتوفر... الإمكانيات لقيام هذا التكامل، وكذا تتوفر الأسس المطلوبة لبناء هذا التكامل كما أنه تتوفر المؤسسات والاتفاقيات والقرارات اللازمة لقيام التكامل غير أن القليل منها يعمل بكفاءة والكثير بدون فاعلية، لذا فإن الأمر لا يحتاج إلى أن نبدأ من الصفر ولكن المطلوب هو تفعيل القائم من أساليب وأدوات ومؤسسات التعامل وهو كثير، وهذا التفعيل يتطلب ما يلى[1]:

(١) توفر الإرادة التكاملية لدى قيادات العالم الإسلامى، فمع أن الاتفاقيات والمؤسسات التكاملية الموجودة صدق عليها، وأنشئت بموافقة الملوك والرؤساء ووزراء الخارجية فى الدول الإسلامية فى مؤتمراتهم العديدة إلا أنه عند التنفيذ تغيب هذه الإرادة إما فى قلة الموقعين على الاتفاقية فى صورتها النهائية أو المشاركة العملية فى المؤسسات والمنظمات، و إما فى عدم التعاون العملى معها، ولذا فإن الأمر لا يحتاج إلى مزيد من الاتفاقيات والقرارات أو إنشاء المؤسسات التكاملية بل يجب أن يكون المطروح على مؤتمرات القمة ووزراء الخارجية هو: كيف يتم تفعيل القائم منها؟

(٢) توفير المعلومات للاقتصاديين عن اقتصاديات الدول الأعضاء ومجالات التعاون الممكنة، حيث يلاحظ غياب الكثير من المعلومات عن اقتصاديات الدول الأعضاء لرجال الأعمال والمستثمرين والفنيين.

(٣) البدء فى اتخاذ خطوات عملية مثل إنشاء الاتحاد الجمركى الإسلامى وتفعيل السوق الإسلامية المشتركة، وطرح مشروعات تكاملية فى الدول الأعضاء وتقليل الحواجز لانتقال رؤوس الأموال والعمالة بين الدول الأعضاء.

---

(١) د/ محمد عبد الحليم عمر- التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى - مرجع سابق - ص ٤٧٢.

(٤) التنسيق بين الدول الإسلامية فى اجتماعات المنظمات الدولية مثل منظمة التجارة الدولية، والبنك المصرفى، وصندوق النقد الدولى بعقد اجتماعات تمهيدية وتحديد وجهة نظر إسلامية فى الموضوعات المعروضة تتبناها كل الدول الإسلامية أو يتم تكوين وفد واحد باسم الدول الإسلامية له كافة الصلاحيات فى مناقشة وإقرار الموضوعات التى تطرح فى هذه الاجتماعات.

(٥) حيث أن العنصر الأساسى الذى يجمع بين الدول الإسلامية هو الدين الإسلامى لذلك يلزم إعداد دراسات مكثفة حول المعاملات الاقتصادية فى صورتها الحاضرة من منظور إسلامى تكون أساساً لبناء التعاون الاقتصادى عليها، ولقد ثبت فى الواقع العملى صلاحية النظام الاقتصادى الإسلامى للتطبيق فى العصر الحاضر كما ظهر فى أعمال البنك الإسلامى للتنمية بصفته بنكاً دولياً أو فى البنوك الإسلامية وشركات التأمين الإسلامية وصناديق الاستثمار الإسلامى التى تنتشر على المستوى العالم كله وحققت نجاحاً باهراً.

أيضاً هناك خطوات عديدة ينبغى اتخاذها لتحقيق التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى، غير أنه لضخامة الهدف وأهميته فإن الوسائل أيضاً يتصور أن تكون على نفس القدر من الأهمية، وفيما يلى بعض الخطوات المتكاملة التى نتصور أنها ستعين تحقيق الهدف[(١)]:

١. حصر السياسات والنظم الاقتصادية المتبعة فى كافة دول العالم الإسلامى وتنقيتها حيث أن بعضها قد لا يساعد على تحقيق التكامل الاقتصادى المنشود.

٢. تشكيل مجلس اقتصادى عال من خبراء الدول الإسلامية تهيأ له الإمكانات اللازمة لرعاية شئون التكامل الاقتصادى ولإجراء الدراسات والخطط الكفيلة بتحقيقه.

٣. اهتمام كل دولة إسلامية على حده بتنمية ذاتها اقتصادياً عن طريق خطة تنمية تأخذ فى اعتبارها - كل وفق ظروفها - التغلب على المعوقات التى تقف حجر عثرة أمام انطلاقها اقتصادياً.

---

(١) عبد الوهاب عبد الواسع- التحديات التى تواجه العالم الإسلامى - مرجع سابق- ص ٧١.

٤. حصر الإمكانات والموارد الاقتصادية المتاحة فى العالم الإسلامى.

٥. تشجيع التبادل والتكامل فى الصناعة والزراعة حسب المزايا التى يتمتع بها كل بلد إسلامى عن الآخر توفيرًا لتكاليف التكرار أو المنافسة غير المجدية.

٦. الأخذ فى الاعتبار مواجهة التكتلات الاقتصادية العالمية.

٧. استخدام التقنية الحديثة وتطويرها وتطويعها بما يخدم ظروف التنمية الاقتصادية فى العالم الإسلامى.

٨. دراسة إقامة أسواق إسلامية مشتركة وفقاً لظروف المكان والموارد المختلفة بما يحقق وفورات اقتصادية كبيرة للدول المشاركة فى تلك الأسواق.

٩. الأخذ بعين الاعتبار تخفيض وتخفيف ما على دول العالم الإسلامى من ديون خارجية.

١٠. تفعيل دور القطاع الخاص فى تحقيق التكامل الاقتصادى.

١١. تأسيس منطقة تجارة إسلامية حرة للخدمات المالية كوسيلة لتعزيز التكامل الاقتصادى الإسلامى.

هذا، ولا شك أن عوامل نجاح التكامل الاقتصادى تتمثل فى الآتى:

١-إطار قانونى، يحتاج إلى:

- اتفاقيات جماعية.
- مواثيق عمل.
- تشريعات مشتركة

٢- مؤسسات جماعية، تعمل على:

- الإشراف على تطبيق الاتفاقيات.
- سن تشريعات جديدة.
- حل الخلافات البينية.

٣- استثمارات مشتركة، تحتاج إلى:

- تحسين مناخ الاستثمار.
- توحيد التشريعات.
- معاملة تفضيلية.

٤- تجارة بينية، تحتاج إلى:

- إلغاء التعريفات الجمركية.
- إلغاء الحواجز غير الجمركية.
- توحيد المقاييس.
- توحيد قواعد المنشأ.

المبحث الحادى عشر

نحو استراتيجية للتكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

استراتيجية العمل الاقتصادى فى المرحلة القادمة

إن آليات العمل الإسلامى المشترك وان تقدمت فى السنوات الأخيرة مازال ينقصها التصور العام والترابط والشمول التى لا غنى عنها لإعطاء التكامل الاقتصادى الإسلامى الزخم المطلوب لتحقيق أهدافه، فقد يكون من المفيد أن تتجه مجهودات العمل الاقتصادى الإسلامى المشترك فى المرحلة القادمة إلى:

١. إنشاء جهاز للتكامل الاقتصادى يتولى التنسيق والإشراف على مشروعات التكامل فى الدول الإسلامية على أن يكون له فروع بجميع الدول الإسلامية.

٢. وجود نظام موحد للشركات المساهمة الإسلامية يتولى الإشراف على تأسيس هذه الشركات و إبراز المميزات التى تتميز بها سواء ميزات ضريبية أو جمركية.

٣. إنشاء هيئة إسلامية للمواصفات الموحدة تتولى وضع هذه المواصفات بدلا من قيام كل دولة بوضع مواصفات خاصة بها.

٤. إنشاء مركز معلومات للعالم الإسلامى له فروع فى جميع الدول الإسلامية يقوم بمراقبة وجمع المعلومات الخاصة بالعمليات التمويلية، كما يحتوى على جميع المعلومات التى تفيد المخططين ومتخذى القرارات فى الدول الإسلامية سواء كانت معلومات عن المشروعات المتاحة للاستثمار من حيث الطاقة الإنتاجية وتكلفة التمويل ومصادرها وتكلفة العمالة أو عن تسويق المنتجات أو من حيث توافر مناخ الاستثمار - بصفة عامة - خاصة الأوضاع القانونية والاقتصادية والضريبية والسياسية التى تكون فى مجملها البيئة التى يتم فيها الاستثمار والتى يبنى عليها القرارات الاستثمارية.

٥. إقامة معارض دائمة لتسويق المنتجات الإسلامية داخل الدول الإسلامية حتى يتمكن

مستهلكو كل دولة من التعرف على منتجات الدول الإسلامية الأخرى، هذا من جهة، ومن جهة أخرى العمل على خلق شبكة تسويقية فى الدول الإسلامية التى تتركز معها المعاملات الخارجية بما فى ذلك تطوير شبكات ووكالات الدعاية والإعلان الإسلامية فى الأسواق الخارجية وذلك بهدف الحد من حلقة الوساطة الخارجية التى تتسبب فى دفع هوامش تسويقية لا داعى لها.

٦. إنشاء هيئة إسلامية لنقل التكنولوجيا على أن يكون لها فروع فى بعض الدول الإسلامية حسب وزنها الاقتصادى تكون مهمتها إنشاء معاهد متخصصة للقيام بعمليات البحث العملى التى تتلائم وظروف المنطقة الإسلامية وذلك بهدف الاستفادة من نقل التكنولوجيا وتوطينها فى الدول الإسلامية كما تتولى هذه الهيئة القيام بعملية الترجمة اللازمة لنقل التكنولوجيا.

٧. إنشاء بنك إسلامى للتنمية الزراعية والصناعية، تشترك فيه جميع البنوك الإسلامية ويطرح حصة منه للاكتتاب العام، على أن يقوم البنك المذكور بدراسة المشاريع ذات الجدوى الاقتصادية والأكثر ملاءمة وفقاً لخطط التنمية الاقتصادية فى الدول الإسلامية.

٨. ينبثق عن هذا البنك إنشاء مشروعات متخصصة فى الأوراق المالية وإنشاء صناديق استثمارية بعملات متعددة مهمتها تجميع مدخرات الأفراد للاستفادة منها فى تمويل مشاريع التكامل الاقتصادى الإسلامى.

٩. مطالبة وزراء الإعلام بوضع خطة إعلامية طموحة لترسيخ مفهوم التكامل الاقتصادى الإسلامى وأهميته للمواطن المسلم بدءا من مرحلة الطفولة، حيث تركز على ضرورة شراء سلع إسلامية حتى يشعر المواطن المسلم أنه عند شراء سلعة إسلامية سيخلق طلباً متزايدا من شأنه إيجاد فرصة وظيفية لابنه فى المستقبل، مع اهتمام وسائل الإعلام بالترويج للسلع الإسلامية.

١٠. خلق الوعى الإدخارى والاستثمارى للأفراد لتشجيع الطلب على الأوراق المالية خاصة فى السوق الأولية وهذا يتطلب خلق الثقة فى السوق من خلال حماية حقوق

المستثمرين والإشهار الكامل للمراكز المالية الحقيقية للشركات مع أهمية وضع معايير محاسبية دقيقة يمكن بها الحكم على مدى سلامة هذه المراكز المالية.

هذا، وتستلزم استراتيجية التكامل الاقتصادى الإسلامى التزام المنهج التنموى وفقاً لمبادئ الاقتصاد الإسلامى ويتضمن ذلك[1]:

١. إشباع الحاجات الأساسية لأجزاء العالم الإسلامى كأولوية يفرضها المنهج الإسلامى من خلال الاعتماد المتبادل بين البلدان الإسلامية فى تحقيق تنميتها.

٢. علاج اختلال هياكل الإنتاج فى سبيل استكمال القدرات الإنتاجية وتجنب الاعتماد المفرط على إنتاج المنتجات الأولية لما يلحقه بتلك الهياكل من سلبيات.

٣. العمل على تعديل هياكل الطلب النهائى على السلع والخدمات بترشيد إنتاج واستيراد السلع الكمالية المرتبط بنمط معين لتوزيع الدخول والانفاق وأنماط الاستهلاك السائدة.

٤. توجيه استخدامات الموارد الاقتصادية للعالم الإسلامى وتوطينها فى ضوء توافر المزايا النسبية لكل بلد.

٥. التصدى الواعى للتناقضات الهيكلية القائمة فى إطار العلاقات الاقتصادية الدولية للدول الإسلامية مع دول الغرب الصناعى المتقدمة وتكتلاتها والتى تنعكس على تقسيم العمل الدولى والتى لا تزال ترسى أوضاع التبعية الاقتصادية بما فى ذلك الممارسات الاحتكارية للشركات متعددة الجنسية والنقل المعاكس لرأس المال والتكنولوجيا على وجه يعوق جهود الإنماء الاقتصادى للبلدان النامية، أيضًا الاستراتيجية المقترحة للتكامل الاقتصادى الإسلامى، يجب أن تقوم على الأسس التالية[2]:

أولاً: فهم وتفهم كامل للطبيعة الخاصة والميزات والسمات للاقتصادات القائمة وتحليل

---

(١) د/وجدى محمود حسين - اقتصاديات العالم الإسلامى، الواقع والمرتجى دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى- مرجع سابق- ص٣١٣.

(٢) منير الحميش- التكامل الاقتصادى العربى - دار الجليل - بدون تاريخ نشر- ص١٧٣- بتصرف.

واع لأهم المشكلات الاقتصادية فى العالم الإسلامى المعاصرة وتلمس واضح للمعضلات والمعوقات الداخلية ومعرفة واسعة لطبيعة العلاقات الاقتصادية والاجتماعية السائدة فى الأقطار الإسلامية.

ثانياً: فهم وتفهم لطبيعة العلاقات الاقتصادية الدولية، وللنظام الاقتصادى العالمى، ومعرفة شاملة بأهمية سير هذه العلاقات وأهمية الاتجاه نحو التكامل الاقتصادى والتكتل الاقتصادى فى عالم يسير فى سباق مع الزمن.

ثالثاً: إدراك واع لأهمية التكامل الاقتصادى الإسلامى على الصعيدين الاقتصادى والسياسى والاعتقاد الموضوعى بأن المصلحة الأساسية للأقطار الإسلامية تكمن فى تكتل اقتصادى يمكنها من أن تبلغ على المدى الطويل أهدافا عديدة.

رابعاً: الاعتماد الجماعى على النفس: وذلك من أجل تخفيف ضغوط السوق الرأسمالى العالمى، والوفاء بالاحتياجات الأساسية للجماهير الإسلامية وهذا يعنى أن تعتمد التنمية فى الأقطار الإسلامية المختلفة على أساس تنسيق الخطط فيما بينها وأن تقوم على مبدأ الاعتماد الجماعى على النفس الأمر الذى يفتح إمكانيات جديدة أمام التكامل الاقتصادى الإسلامى عندما يقلل من الاعتماد على الأسواق الخارجية، ويفتح مجالا رحبا لمضاعفة المبادلات التجارية بين البلدان الإسلامية.

يجب أن نملك قناعة بأن فى وسعنا أن نحقق التنمية الاقتصادية والاجتماعية، باستخدام وسائلنا وأساليبنا الخاصة، وعن طريق التكامل الاقتصادى.

وهذه القناعة تقف فى مواجهة موقف التبعية الفكرية الاقتصادية للدول الصناعية الرأسمالية، هذا الموقف المتمثل فى الاستهتار بالقدرات الذاتية، والتطلع المستمر إلى الدول المتقدمة بحثا عن الحلول الجاهزة إزاء المشكلات التى تتعرض لها المجتمعات الإسلامية.

إن الاعتماد الجماعى على النفس، يعنى ثقة كاملة بالنفس واحتراماً كاملا

للتراث الحضارى للأمة الإسلامية، و إيمانا مطلقاً بقدرة هذه الأمة على الإبداع والتحرر من قيود التخلف، والجهل والتبعية، وفى ضوء هذا المفهوم، يمكن إقامة علاقات طبيعية مع جميع دول العالم، قائمة على التكافؤ والمساواة والمصالح المتبادلة.

خامساً: الاستخدام الأمثل لكل الموارد الذاتية: والمقصود بذلك أن تكون الموارد الطبيعية المتاحة فى العالم الإسلامى هى القاعدة الصلبة التى ينمو عليها الإنتاج، وأن يستخدم ذلك لمصلحة الاقتصاد بمجموعه والأمر الجوهرى هنا هو إدراك «محدودية» بعض الموارد الطبيعية، أن بعض الموارد الطبيعية غير متجدد، مثل النفط والمعادن، فأيا كان الموجود منه- فلا بد أن ينفذ فى المستقبل القريب أو البعيد، ولذا فان أسوأ استخدام للموارد الطبيعية هو فى استخراجها وتصديرها بكميات كبيرة إلى الخارج، ذلك أن الأصل هو المحافظة عليها، واستخدامها فى تنشيط الإنتاج المحلى وقصر التصدير منها على ما يفى باحتياجات الدولة من الموارد فى إطار التنمية.

وللموارد الطبيعية استخدامات بديلة ولذا لابد من البحث عن الاستخدام الأمثل والمهم ألا ينطلق هذا الاستخدام من مقاييس ربحية المشروع الواحد بل من الأخذ بالحسبان الآثار المباشرة وغير المباشرة على الاقتصاد القومى فى مجموعه فى المدى المتوسط والطويل.

وعندما نتحدث عن الموارد الطبيعية، لابد أيضا من الحديث عن الموارد الذاتية المالية، لكن لا بد من وضع هذه الموارد فى إطارها الحقيقى، ذلك أن أهميتها تنبع من قدرتها على تزويد الاقتصاد القومى بما يحتاج إليه من معدات ووسائل إنتاج فى إطار التكامل الاقتصادى الإسلامى والتنمية القومية، ووفقاً لأولويات معينة، كما أن أهميتها تنبع من قدرتها على تدعيم الاتجاه نحو الاعتماد الجماعى على النفس وتقليص الحاجة إلى الموارد النقدية الخارجية.

سادساً: وضع تصور جديد لهيكل الإنتاج وبنية السوق الاقليمية: أن الهيكل الإنتاجى

الحالى فى الأقطار الإسـلامية قد لا يساعد على قيام التكامل الاقتصادى الإسلامى لا بـل انه يهـدم أية افـكار جدية لتحقيقـه، ولذا لابـد من أن تقوم اسـتراتيجية التكامل الاقتصادى الإسـلامى على أسـاس بناء جديد لهيـكل الإنتاج فى الأقطار الإسـلامية، يرافقـه إعـادة تنظيم لبنية السـوق الإقليمية ضمن توجهات تنسـيق السياسات الاقتصادية والتجارية والمالية والنقدية.

من خلال التحليل السـابق تقوم اسـتراتيجية التكامل الاقتصادى الإسـلامى على المحاور الرئيسية التالية:

أولاً: التنمية القومية.

ثانياً: إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الصناعية و إقامة التصنيع الأساسى.

ثالثاً: إعادة تشكيل هياكل الإنتاج الزراعية والأمن الغذائى.

رابعاً: إعادة بناء هيكل السوق الإسلامية، و إيجاد نظام لتسوية المعاملات المالية.

خامساً: تعبئة الموارد البشرية والمالية.

سادساً: إيجاد نظام نقدى إسلامى.

سابعاً: اكتساب القدرة التكنولوجية وتوطين التكنولوجيا الملائمة.

ثامناً: توفير العناصر الجوهرية فى البنى التحتية.

تاسعاً: الإرادة السياسية.

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على تحقيق التكامل بين البلاد الإسلامية

ويشتمل على ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: آثار التكامل الاقتصادى.

المبحث الثانى: نتائج التكامل الاقتصادى الإسلامى.

المبحث الثالث: فوائد ومزايا التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية.

الفصل الرابع

الآثار المترتبة على تحقيق التكامل بين البلاد الإسلامية

التكامـل الاقتصادى حركة تاريخية، بمعنى أنه إذا كانت الخطوات التى اتخذت حتى الآن لم تأتى ثمارها التى كنا نرجوها، إلا أن ذلك لا يعنى أن حركة التاريخ ستتوقف، فليس التكامل محاولـة ثنائية عن طريق اتفاقيات ثنائية تحركها مصالح وقتية، بحيث تنتهى حيثما تنتهى هذه المصالح، كما أنه ليس محاولة لإقامة مشروعات مشتركة تزكيها مصالح مشتركة ووقتية بحيث تنتهـى هـذه الحركة حينما تنتهى هـذه المصالح، وبحيث يصيبها الفشـل حينـما تنتكس هذه الاتفاقيات أو هذه المشروعات، إنما التكامل الاقتصادى حركة تاريخية[١].

إن الهدف من وضع اسـتراتيجية للتكامل الاقتصادى الإسـلامى هو تحقيق الأمن القومى لدول العالم الإسـلامى، والتنمية الشـاملة وتتلخص أهم مجالات العمل لتحقيق هذا الهدف فى الآتى[٢]:

- ❐ الأمن العسكرى.
- ❐ الأمن الغذائى.
- ❐ الأمن المائى.

---

(١) أحمد عبد المنعم عبد الشافى - التكامل الاقتصادى فى بلاد المشرق العربى - رسالة ماجستير - المعهد العالى للدراسات الإسلامية - ١٩٧٨ - ص٢٦٣.

(٢) فؤاد مصطفى محمود - طريق النهضة للعالم الإسلامى المعاصر - سلسلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - ١٩٩٩ - ص١٧٩.

- ❐ الأمن التكنولوجى.
- ❐ أمن الطاقة.
- ❐ الأمن المالى والاقتصادى.
- ❐ الأمن الثقافى والفكرى.
- ❐ الأمن البشرى.

إن كل دولة من الدول الإسلامية مطالبة أولاً ببذل أقصى جهد من أجل مواجهة مشاكلها الاقتصاديـة الداخلية والخارجية. ومع ذلك فإن التكامل يتيح ظروفا أفضل للجميع. فالتكامل فيه تجميع وتوحيد للطاقات البشرية والطاقات الرأسمالية والموارد الطبيعية، واستخدام أفضل لـكل هـذه الطاقات والموارد على المستوى الكلى ومن ثم مقدرة أكبر عـلى تنمية الناتج الكلى ومستويات أعلى من الرفاهية.

ومـن جهة أخـرى فإن التكامل يتيح تحقيـق شروط أفضل للتبـادل للمجموعة المتكاملة بالنسبة للدول الأخرى فى العالم وهذا يتيح مزايا أكبر فى التبادل الدولى وظروفا أفضل لتحقيق التوازن الخارجي(١).

(١) د/ عبد الرحمن يسرى - دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى - الدار الجامعية - ٢٠٤ - ص٣١٨.

المبحث الأول

آثار التكامل الاقتصادى

تنقسم آثار التكامل الاقتصادى إلى آثار استاتيكية، وآثار ديناميكية، نتناولها بالتحليل هنا فيما يلى[١]:

أولًا: الآثار الاستاتيكية: Static effects

إن إلغاء القيود التجارية على حركة التجارة الدولية من شأنه التأثير على أسعار هذه المنتجات التى يتم إلغاء القيود عليها، غير أنه ينبغى التفرقة بين حالتين هما:

الأولى: هبوط السعر فى الدولة التى كان يتم التعامل معها قبل تكوين الاتحاد، والتى كانت تتمتع بالميزة النسبية فى إنتاجها[٢]، من شأنه التأثير على ازدياد معدل التبادل التجارى معها بعد تكوين الاتحاد، نظرا لأن ذلك يتيح التخصص فى إنتاجها، وقيام الدولة الأخرى باستيراد كل متطلباتها منها، وهو ما يطلق عليه اصطلاح خلق التجارة Trade Creation.

الثانية: هبوط السعر فى الدولة التى كان يتم التعامل معها، ولكنها لا تتمتع بالميزة النسبية فى إنتاجها. إن من شأن إلغاء القيود التجارية على منتجاتها بعد تكوين الاتحاد أن يؤدى إلى اتجاه التبادل التجارى للزيادة معها، ولكن هذا على حساب الدولة أو الدول الأخرى الأكثر كفاءة التى كان يتم التعامل معها قبل تكوين الاتحاد. ومثل هذا التحويل فى التجارة هو ما يطلع عليه Trade diversion.

(١) د/ مصطفى محمد عز العرب - سياسات وتخطيط التجارة الخارجية - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨ - ص٢٥١.

(٢) تشير الميزة النسبية إلى قدرة الاقتصاد على إنتاج السلعة بتكلفة أقل من أى اقتصاد آخر من خلال العوامل الإنتاجية المتوفرة فيه.

ثانيا: الآثار الديناميكية للتكامل

تختلف الآثار الديناميكية عن الآثار الاستاتيكية بأنها تأخذ عامل أو عنصر الزمن فى حسبانها، إذ بينما تهتم الآثار الاستاتيكية بتحليل النتائج أو الآثار عند نقطة زمنية معينة، فإن التحليل الديناميكى يتهم بتحليل هذه الآثار بعد فترة زمنية معينة وخلالها. ولذلك يمكن القول إن التكامل الاقتصادى (أو أى درجة من درجاته) من شأنه إحداث عدة تأثيرات بمرور الوقت، يمكن ذكرها فيما يلى.

١- اقتصاديات الحجم، واتساع نطاق السوق:

لا شك أن التكامل الاقتصادى نتيجة إلغاء القيود التجارية و إتاحة حرية انسياب السلع المختلفة من شأنه إحداث تغيرات فى إنتاج هذه السلع نتيجة اتباع مبدأ التخصص الذى يتيح الإنتاج بكميات أكبر وتكاليف أقل نتيجة للاستفادة من وفورات الإنتاج الكبير، واتساع نطاق السوق الذى يسمح بامتصاص هذا الإنتاج.

٢- ازدياد حدة المنافسة بين دول الاتحاد أو التكامل الاقتصادى:

التكامل الاقتصادى سوف يكون أجدى بين الدول المنافسة فى الإنتاج، نظرا لوجود حائط جمركى عال بين هذه الدول. فإذا ما تم تحرير هذه القيود، فإن المنافسة سوف تكون أقوى نتيجة لمحاولة التخصص فى إنتاج هذه السلع والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير، بما يتيح الاستخدام الكفء للموارد الاقتصادية، وبالتالى تأثيره على هبوط أسعارها.

٣- التقدم التكنولوجى:

إن استمرار وجود المنافسة والاستغلال الأمثل للموارد الاقتصادية سوف يتيح أو يخلق مراكز للأبحاث المستمرة التى تسعى إلى خفض الإنتاج، واستخدام الفنون الإنتاجية ذات الكفاءة الأعلى. وهذا سيكون له تأثيره على تحقيق مزيد من التقدم التكنولوجى داخل دول الاتحاد، كما أن تكوين مثل هذه الاتحادات سوف يوحد جهود دولها، بدلاً من تكرار هذه الجهود، وبالتالى الاستفادة تكون أكبر وأعم.

٤- الاستثمارات:

نظـرا لارتفـاع درجة التقـدم التكنولوجى، وهبـوط التكاليف فإن ذلك من شـأنه ازدياد فـرص الربحية نتيجة لاتسـاع هامش الربح، ممـا يكون له أثره البالغ عـلى زيادة الطلب على الاستثمارات داخل دول التكامل الاقتصادى. وهذا لن يكون فقط من داخل دول الاتحاد، بل أيضا من الدول الأخرى بما يساعد على هجرة رؤوس الأموال إليها.

المبحث الثانى

نتائج التكامل الاقتصادى الإسلامى

إن تزايـد الاتجـاه العالمى إلى إقامة الكيانـات الاقتصادية الكبرى ليـس غاية فى حد ذاته و إنما يرجع إلى ما تحققه التكتلات الاقتصادية من مكاسـب اقتصادية متعددة تبرز ضرورتها وأهميتها، و يتضح ذلك فيما يترتب على قيام التكامل الاقتصادى من نتائج من أهمها ما يلى(١):

أولا: توسيع نطاق السوق

يـؤدى التكامل الاقتصادى من خلال تحرير التجارة بين الدول الأعضاء فيه إلى توسـيع الحيز المكانى الذى تستطيع الدولة أن تصرف فيه منتجاتها حيث يمكنها فى هذه الحالة تصريف منتجاتها فى أسـواق الدول الأخرى الأعضاء فى التكامل بعد أن كانت هذه الأسـواق مغلقة أمامها بسـبب الرسوم والحواجز الجمركية العالية؛ ويعنى ذلك زيادة حجم الطلب على منتجاتها الأمر الذى يدفع إلى زيـادة الإنتاج والتى تؤدى إلى تخفيض نفقته وبالتـالى تحقيق الحجم الأمثل للمشروع والذى لا يتم الوصول إليه إلا إذا بلغت السوق درجة معينة من الاتساع؛ والواقع أن ما سيترتب على التكامل الاقتصادى من اتساع حجم السوق وزيادة نشاط الأعمال والاستثمارات سيؤدى إلى خلق مجالات جديدة للعمل وزيادة فرص العمل أمام الأيدى العاملة والفنية فى دول التكامل كافة.

ثانيا: زيادة الرفاهية الاقتصادية أو تحقيق التنمية الاقتصادية:

إن تحقيق التكامل الاقتصادى ليس هدفا فى ذاته بل هو وسيلة للوصول إلى الهدف الأساسى الـذى هو زيـادة الرفاهية الاقتصادية أو تحقيق التنمية الاقتصاديـة للدول الأعضاء فيه وذلك عن طريق ما يلى:

(١) جمال الدين أبو بكر - التكامل الاقتصادى العربى والمشكلات التى تواجهه - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - ٢٠٠٥ - ص١٢.

١- تخفيض نفقة الإنتاج نتيجة ما يحققه تحرير التجارة من اتساع السوق وزيادة فى الإنتاج وبالتالى انتشار ظاهرة المشروعات الكبيرة وتعميم مبدأ الوفورات الخارجية.

٢- تغيير البنيان الاقتصادى للدول الأعضاء بمعنى تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعى أو استخراجى متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم بإقامة الجهاز الإنتاجى اللازم لتشغيل الموارد الطبيعية البشرية والمالية المعطلة.

٣- تغيير ظروف التراكم الرأسمالى أى ظروف الادخار والاستثمار وذلك بالحد من الاعتماد على التمويل الخارجى - وهو ما يحد من العجز فى موازين مدفوعاتها- والاعتماد على التمويل الذاتى عن طريق تمويل التنمية بالتنمية وباستخدام فائض المدخرات القومية لدى بعض الدول الأعضاء.

٤- التنسيق بين خطط التنمية الاقتصادية للبلدان المتكاملة وتفادى ازدواجية إنشاء صناعات تقوم على إنتاج السلعة نفسها وذلك عن طريق تخصص البلدان أعضاء التكامل فى إنتاج السلع التى تمتلك فى إنتاجها مزية نسبية أكبر من باقى البلدان، وإحلال مبدأ التنمية المتوازنة على المستوى الإقليمى محل مبدأ التنمية المتوازنة على المستوى المحلى.

ثالثا: التكامل الاقتصادى واستهداف الاكتفاء الذاتى

عندما تعتمد الدول الإسلامية تطبيق مبدأ التكامل الاقتصادى فإن ذلك يؤدى إلى تحقيق الاكتفاء الذاتى بالنسبة لشعوبه، وذلك لأن القطاعات الإنتاجية المختلفة فيه، تسعى جاهدة لإيجاد تناسب بين الاحتياجات المختلفة إلى السلع والخدمات لتلبية الطلب النهائى وبين الطاقات الإنتاجية للمشروعات والوحدات التى تتولى إنتاج السلع والخدمات المطلوبة(١). وغاية هذا التكافؤ هو تحقيق مبدأ اقتصادى معروف خلاصته أن العرض يساوى الطلب، أى جعل الإنتاج يُلبى حاجات الناس، كماً ونوعاً، وعندها يتحقق الاكتفاء الذاتى(٢).

(١) د/ حسن محمد الرفاعى - مشكلة الفقر فى العالم الإسلامى - دار النفائس - ٢٠٠٦ - ص٥٩.

(٢) للاستزادة - لأهمية موضوع الاكتفاء الذاتى - انظر كتاب/ (فروض الكفاية وإحياء الأرض الموات سبيل الاكتفاء الذاتى، دراسة اقتصادية إسلامية) - دار الفكر العربى - ٢٠١٦.

رابعا: الحد من التبعية الاقتصادية

لا شك أن دعم التنمية الاقتصادية الذى يحققه التكامل الاقتصادى يؤدى إلى الحد من تبعية اقتصاديات الدول الإسلامية لاقتصاديات الدول المتقدمة وذلك بدعم استقلال اقتصاديات هذه الدول فى مواجهة السوق العالمية المتقدمة كما يعمل التكامل الاقتصادى بصفة مباشرة- فى المدى القصير وقبل اكتمال حلقات التنمية الاقتصادية- على الحد من تبعية اقتصاديات الدول الإسلامية للاقتصاديات المتقدمة وبالتالى يحصنها ضد التقلبات الاقتصادية المنعكسة عليها من الاقتصاديات المتقدمة المسيطرة وذلك عن طريق ما يلى:

١- توسيع العلاقات الاقتصادية بين الدول الأعضاء على حساب حصة الدول المتقدمة فى هذه العلاقات.

٢- العمل على تحقيق التوسع الصناعى داخل الدول أعضاء التكامل بالقدر الذى يكفل لها درجه الاكتفاء الذاتى.

٣- استخدام فائض الأموال المتراكمة لدى بعض الدول الأعضاء لتوافر فرص استثمارية لها فى تمويل برامج التنمية المدرجة بالخطة القومية الشاملة للدول المتكاملة.

خامسا: تقوية المركز التفاوضى للدول الأعضاء تجاه العالم الخارجى

سيدعم التكامل الاقتصادى المركز التفاوضى للدول الإسلامية فى الاقتصاد الدولى الراهن وفى مواجهة أى تحديات بقوة اقتصادية وسياسية؛ أيضا يحقق التكامل الاقتصادى للدول المتكاملة تقوية لمركزها التفاوضى تجاه العالم الخارجى وذلك لكبر حجم صادراتها مما يمكنها من الحصول على تخفيضات جمركية على هذه الصادرات مما يؤدى إلى انخفاض أثمانها بالنسبة للصادرات المماثلة لها والتى تصدرها البلدان الأخرى فى الأسواق الخارجية؛ ولزيادة حجم وارداتها مما يمكنها من الحصول عليها بأسعار أقل بسبب الخصم المقدم إليها من الدول المصدرة الأمر الذى يؤدى إلى اتجاه معدل التبادل التجارى مع العالم الخارجى إلى صالح الدول المتكاملة اقتصاديا وبالتالى تحسين موازين مدفوعاتها؛ وبتحقيق المجموعة الإسلامية المتكاملة مركزا

تفوضيا قويا مع الاقتصاديات الخارجية والتكتلات الأخرى يصبح بمقدورها أن تحصل على مزايا أفضل، كما أنها تكتسب القدرة على التصدى للهزات والاضطرابات الاقتصادية الخارجية.

سادسا: التكامل الاقتصادى أداة للتنمية المتوازنة

تجدر الإشارة- ونحن بصدد إبراز نتائج التكامل الاقتصادى- إلى أن التكامل الاقتصادى لا يمكن أن يتحقق أهدافه إلا إذا كان فى صالح مجموعة الدول المتكاملة؛ وفى صالح كل بلد منها على حدة؛ وأن يعمل على توزيع ثمار التنمية الاقتصادية توزيعا عادلا بين أعضائه؛ هذا وقد أولت كل الاتفاقيات المعاصرة للتكامل الاقتصادى فى البلاد الأقل تقدما اهتماما بالغا لكل من التناسق والتوازن فى العملية الاقتصادية للتكامل.

هذا، وسندرس هنا بشئ من التفصيل هذه النتائج التى تترتب على التكامل الاقتصادى[١]:

أولا: يؤدى التكامل الاقتصادى، وهو ينصرف إلى تحرير التجارة الدولية بين البلاد الأعضاء، إلى توسيع نطاق السوق أمام منتجاتها، وهو يؤدى مع زيادة الطلب على هذه المنتجات، إلى زيادة إنتاج هذه البلاد، وإلى ظهور المشروعات الكبيرة، وتؤدى زيادة الإنتاج هذه إلى تخفيض نفقة الإنتاج. فمن المعروف إن الحجم الأمثل للمشروع، وهو الحجم الذى ينتج عنده المشروع بأقل نفقة إنتاج متوسطة ممكنة، لا يمكن الوصول إليه إلا إذا بلغت السوق درجة معينة من الاتساع.

ومن المعروف أيضا أن البلاد الصغيرة، وهى تلك التى لا تملك بحكم تعريفها، إلا أسواقا داخلية ضيقة، ومثلها كثير من البلاد الإسلامية لا يمكنها أن تمتلك مؤسسات صناعية كبيرة، ولا يمكن لمشروعاتها أن تبلغ الحجم الأمثل، ولذلك فإن التكامل الاقتصادى، وهو يؤدى إلى اتساع السوق أمام المشروعات، يسمح بقيام المشروعات الكبيرة وباستخدامها التكنولوجيا المتقدمة، وببلوغها الحجم الأمثل، أى يسمح بتخفيض نفقة الإنتاج.

(١) د/ رفعت المحجوب - دراسات اقتصادية إسلامية - مرجع سابق - ص١٠٣.

هذا فضلا عن أن التكامل الاقتصادى يساعد على التوسع فى البحث العلمى، كما أنه يشجع فرص الاختراع مما يؤدى إلى تحسين نوع الإنتاج وتخفيض نفقاته، وهو مما يقوى مركز المنتجات فى المنافسة الدولية.

ونضيف إن إمتلاك سوق داخلية واسعة، وهو ما يحققه التكامل الاقتصادى، وخاصة البلاد الصغيرة، يعتبر عادة شرطا أساسيا لامتلاك المنافذ الخارجية، وذلك لأن ممارسة سياسة الأثمان المزدوجة (التمييز فى الأثمان)، وهى سياسة ضرورية لمواجهة المنافسة الدولية، ولغزو الأسواق الخارجية، تفترض أولا تمتع المشروعات التى تمارسها بمركز قوى فى السوق الداخلية، مركز يساندها فى ممارسة هذه السياسة.

ثانيًا: ولا يتوقف أثر التكامل الاقتصادى، بما لا ينصرف إليه من اتساع السوق أمام منتجات البلاد الأعضاء، ومن تركز عوامل الإنتاج ورؤوس الأموال، على تخفيض نفقة الإنتاج فحسب، بل يؤدى أيضاً إلى تغيير البنيان الاقتصادى للبلاد الأعضاء، وهنا نشير إلى أن التكامل الاقتصادى أى فى تحويل اقتصادها من اقتصاد زراعى أو استخراجى متخلف إلى اقتصاد صناعى متقدم، وذلك عن طريق خلق الجهاز الإنتاجى اللازم لتشغيل الموارد الطبيعية والبشرية والمالية المعطلة، ويمكن للتكامل الاقتصادى أن يسهم فى تحقيق هذا التغيير البنيانى عن طريق:

١- توسيع السوق أمام المنتجات المصنوعة، وهو ما يسمح أيضا، بفتح المنافذ الأجنبية أمام هذه المنتجات، وبالتالى بالتوسع فى الإنتاج، وخاصة لما يستتبعه من انخفاض نفقات الإنتاج، ومن تقدم البحث العلمى والاختراع. ومن المقدرة على ممارسة سياسة الأثمان المزدوجة.

٢- التوسع فى استخدام المواد الأولية المحلية.

٣- زيادة المقدرة على تمويل التنمية الاقتصادية، وخاصة فى الحالات التى تزيد فيها المدخرات القومية لدى بعض البلاد الأعضاء فى التكامل عن فرص للاستثمار بها.

ثالثا: ويؤدى التكامل الاقتصادى أيضا إلى تغيير ظروف التراكم الرأسمالى، أى ظروف

الادخار والاستثمار، وإلى تغيير العلاقات التجارية التى تربط الدول الأعضاء بالخارج، وإلى تغيير الخطط الاقتصادية التى تضعها البلاد الأعضاء، وذلك على النحو التالى:

١- يحد التكامل الاقتصادى من اعتماد البلاد الأعضاء على الخارج فى التمويل، أى من الاعتماد على القروض الخارجية والاستثمارات الخارجية، وهو ما يحد من العجز فى موازين مدفوعاتها وبالتالى من التدهور فى قيمة عملاتها، هذا بالإضافة إلى أن التنمية الاقتصادية، وهى تعنى رفع الدخل القومى، وتؤدى إلى ارتفاع حجم الادخار والاستثمار، تعنى إذن «التنمية تمول التنمية».

٢- يؤدى التكامل الاقتصادى، بما يحققه من اتساع نطاق السوق، ومن الإسراع بالتنمية الاقتصادية، وخاصة بحركة التصنيع- إلى اتساع نطاق المعاملات التجارية بين البلاد الأعضاء وإلى ارتفاع نسبتها إلى مجموع تجارتها الدولية وبالتالى إلى انخفاض نسبة تجارتها مع العالم الخارجى إلى تجارتها الدولية، وهو ما يؤدى إلى الحد من العجز فى الموازين التجارية وفى موازين المدفوعات الخاصة بالبلاد الأعضاء تجاه العالم الخارجى.

رابعا: لما كان التكامل الاقتصادى يؤدى، وعلى ما قدمنا إلى دعم التنمية الاقتصادية فإنه يؤدى إذن. وعن هذا الطريق، إلى القضاء على تبعية الاقتصاديات الآخذة فى النمو للاقتصاديات المتقدمة، أى يؤدى إلى دعم استقلال هذه الاقتصاديات الآخذة فى النمو عن السوق العالمية المتقدمة. ونريد هنا أن ننبه إلى أن هذا الاستقلال الاقتصادى يعتبر نتيجة طبيعية للتنمية الاقتصادية، نتيجة تتحقق بمقدار ما تتحقق هذه التنمية.

ولكننا نريد أن نضيف هنا إن التكامل الاقتصادى يؤدى، بطريق مباشر. وبالإضافة إلى الطريق السابق الذكر، إلى الحد من تبعية اقتصاديات البلاد الأعضاء للاقتصاديات المتقدمة، وبالتالى إلى الحد من تأثر اقتصاديات البلاد الأعضاء بالتغيرات الاقتصادية التى تقع فى الاقتصاديات المتقدمة، أى أن التكامل يحصن، بطريق مباشر، اقتصاديات الأعضاء تجاه التغيرات المنعكسة من الخارج، بل ويمكن القول أن التكامل يمكنه أن يؤدى هذه المهمة، فى المدة القصيرة، دون انتظار اكتمال حلقات التنمية الاقتصادية.

إن التكامل الاقتصادى للعالم الإسلامى ينبغى أن يستهدف به هدفان رئيسيان[١]:

الهدف الأول: هدف دينى، وهو الدعوة إلى الوحدة الإسلامية وتدعيمها واستخدام كل ذلك فى الدعوة إلى الإسلام وتقوية المسلمين.

الهدف الثانى: هدف اقتصادى، ويتكون من عنصرين هما:

١- المساهمة فى التقدم الاقتصادى للعالم الإسلامى.

٢- القضاء على تبعية العالم الإسلامى الاقتصادية لبلاد الاقتصاديات المتقدمة وبالتالى يحقق الاستقلال الاقتصادى للمسلمين.

إذا انطلقت الدول الإسلامية من فكرة الوحدة وضرورة التكامل الاقتصادى حتى من منطلق إيمان الاقتصاديين الغربيين به، فإن ذلك يعيد الاتزان إلى عقول المسئولين عن التنمية الاقتصادية بها، فتفتح فكرة التكامل الاقتصادى عقولهم على فكرة حل مشكلة المنهج الذى تتحقق التنمية الاقتصادية به فى هذه البلاد.

دعاة التكامل الاقتصادى، كيف لم يهتدوا إلى فكرة المنهج الواحد- المنهج الإسلامي- وكونه الحل الوحيد لمشكلتهم!؟

ولعل الرغبة فى التكامل يمكن أن تفتح عيوننا على ضرورة المنهج الواحد حتى تتحقق به التنمية الاقتصادية. وتتحقق النتائج الآتية المعروفة لنا من التكامل الاقتصادي[٢]:

١- التكامل سيخلصنا من التردد غير الواعى بين المناهج المستوردة من الشرق والغرب، والتى ثبت أنها لن تحقق تنمية اقتصادية.

٢- التنمية فى ظل التكامل الاقتصادى ستحقق لهذه البلاد استقلالها الذى كافحت من أجله، وقد خيل إليها أنها حصلت عليه بعد الحرب العالمية الثانية، فلما بدأت تطبق

(١) د/ رفعت العوضى - التكامل الاقتصادى الإسلامى - مرجع سابق - ص٣١.

(٢) د/ يوسف إبراهيم يوسف - التكامل الاقتصادى والسوق الإسلامية المشتركة- المؤتمر العام الثانى والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مقاصد الشريعة الإسلامية وقضايا العصر - ٢٠١٠-ص١٦٦.

مناهج التنمية المستوردة، تنبن لها أنها انتهت إلى الوضع الذى حسبت نفسها قد تخلصت منه، وهو التبعية للأجنبى، وغالباً ما يكون نفس المستعمر السابق.

٣- التكامل الاقتصادى سيمنح الدول الإسلامية الشخصية الذاتية، ويحميها من أن تكون ذيولا، بل يدفعها إلى أن تحتل مكانها فى قيادة العالم، وتستعيد دورها شاهدة على الأمم ﴿ وَكَذَٰلِكَ جَعَلْنَٰكُمْ أُمَّةً وَسَطًا لِّتَكُونُوا۟ شُهَدَآءَ عَلَى ٱلنَّاسِ ﴾ [البقرة: ١٠٣] وهذا الشعور يولد فيها «الاعتماد على النفس» فى تحقيق التنمية الاقتصادية، فيحميها من الوقوع فى تلك الأحبولة التى وقعت فيها جميع البلاد النامية، أحبولة رأس المال الأجنبى، التى نسجت خيوطها الدول المتقدمة لكى تبقى على الدول النامية تابعة لها فتستنزف مواردها بهذا الطريق.

٤- إمكانية استغلال مواردنا استغلالاً أمثل، تلك الموارد الموزعة بصورة تدعو إلى التكامل، فحيث توجد الأرض الزراعية، لا توجد الفوائض المالية، وحيث توجد الأيدى العاملة المدربة لا توجد الأرض الزراعية ولا الفوائض المذكورة، وحيث توجد هذه الفوائض تندر الأرض الصالحة للزراعة والأيدى العاملة المدربة، ولو تحقق التكامل فتلاقت هذه الموارد لأمكن لنا أن نستغل هذه الموارد كلها استغلالاً اقتصادياً بدلاً من الإسراف الذى يستخدم به أو الضياع الذى يلحق بالموارد الفائضة فى كل إقليم[١].

٥- يقدم لنا التكامل الاقتصادى، أسواقاً متسعة أمام الصناعات الناشئة الأمر الذى يعطيها فرصة النمو والازدهار وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية[٢].

٦- يضاعف التكامل الاقتصادى إمكاناتنا المتاحة، إذ من المعروف والمجمع عليه بين كُتَّاب التنمية، أن إمكانات مجموعة من الدول تفوق كثيراً مجموعة الإمكانات الفردية لأقطار تلك المجموعة، فإدخال البعد الإسلامى على استراتيجيات التنمية القطرية، بتجميعها فى استراتيجية واحدة يرفع من فعالية الإمكانات المتاحة بكل إقليم[٣].

---

(١) د/ يوسف إبراهيم يوسف - المنهج الإسلامى فى التنمية - أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامى فى الاقتصاد المعاصر - المعهد العالمى للفكر الإسلامى - سلسلة إسلامية المعرفة - ١٩٩٨ - ص٢٩٤.

(٢) المرجع السابق - ص٢٩٥.

(٣) المرجع السابق - ص٢٩٦.

وقد حث النظام الإســلامى على التوســع فى العمران والانتشــار فى الأرض و إحياء الأرض الموات[١]، واستثمار ثرواتها حتى يتحقق الرخاء والقوة والنمو للمجتمع.

هذا، بالإضافة إلى النتائج الآتية التى تترتب على قيام تكامل اقتصادى إسلامي[٢]:

أولًا: يعمل التكامل الاقتصادى الإســلامى على تحقيق التنمية للبلدان الإسلامية المتكاملة عن طريق إحداث تغيير فى البنيان الاقتصادى لمجمل الدول الإسلامية من خلال اتباع سياسة إنمائيــة قوامها التغيير الكمى والوصفى للنســب والعلاقات القائمة بــين عناصر تكوين البنيان الاقتصادى للدول الإسلامية.

ثانيًــا: يعمل التكامل الاقتصــادى على إزالة التخلف[٣]، المفروض عــلى معظم دول العالم الإســلامى عن طريق زيادة التبادل التجارى بين الدول الإســلامية مما يؤدى إلى اتساع السوق وتوافــر كفاية عنــاصر الإنتاج والأموال اللازمــة للتنمية وبالتالى ارتفاع متوســط دخل الفرد المسلم ومستوى معيشته.

ثالثًــا: يــؤدى التكامل الاقتصادى للدول الإســلامية إلى الحد من التقلبــات الاقتصادية بها والتــى تنعكس عن الدورات الاقتصادية فى الدول الرأســمالية عــن طريق تنوع الإنتاج وفتح سوق داخلى ثابت ومستمر.

رابعًا: يحقق التكامل الاقتصادى الإســلامى لمنتجات العالم الإســلامى صفة متميزة نتيجة التخصــص فى الإنتاج الذى يفرضه التكامل الاقتصادى بينها كما أنه يحســن من نســبة التبادل التجارى بين الدول الإسلامية والعالم الخارجى.

---

(١) للاستزادة - لأهمية تشريع/ إحياء الأرض الموات - راجع كتاب (فروض الكفاية و إحياء الأرض الموات سبيل الاكتفاء الذاتى، دراسة اقتصادية إسلامية) - دار الفكر العربى - ٢٠١٦.

(٢) جمال الدين أبو بكر - التكامل الاقتصادى العربى والمشكلات التى تواجهه - مرجع سابق - ص٤٧ - بتصرف.

(٣) البلد المتخلف هو ذلك الذى ينخفض نصيب الفرد فيه من الدخل القومى انخفاضاً يهبط بمستوى المعيشة و يعطى أقل درجة من الرفاهية فى الوقت الذى يكون فيه كفاءته الإنتاجية بطيئة أو تكاد تكون منعدمة.

خامسًا: يؤدى التكامل الاقتصادى الإسلامى إلى الحد من التبعية الاقتصادية عن طريق تطوير الهياكل الإنتاجية الإسلامية وتنويع منتجاتها وزيادة الترابط بين اقتصادياتها وتحقيق التقارب فى مستوى تطورها وتعجيل نموها.

سادسا: تكثيف الاستثمارات وزيادة فرص العمل وامتصاص البطالة وزيادة وترابط إنتاج السلع والخدمات ورفع كفاءتها وخفض تكلفتها وأسعارها وبالتالى توفير إمكانات المنافسة لها.

سابعاً: توفير فرص أوسع لرؤوس الأموال الإسلامية للعمل بحرية فى استثمار الموارد الطبيعية والزراعية والصناعية والمهارات الفنية والبشرية للعالم الإسلامى فى مختلف المجالات وأحجام المشروعات.

المبحث الثالث

فوائد ومزايا التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية

الفوائد والمزايا التى تعود على بلادنا وشعوبنا الإسلامية من وراء خطوات التكامل الاقتصادى عديدة ومتكاملة. كما يتضح من النقاط التالية:

المطلب الأول
فوائد التكامل الاقتصادى الإسلامى

إن فوائد التكامل الاقتصادى عديدة وبالفعل لقد حققتها لنفسها مجموعات من الأقطار التى أخذت بالتكامل الاقتصادى، وهى فوائد قام بتشخيصها العديد من رجال الفكر الاقتصادى وسواهم ويمكن تعداد هذه الفوائد فيما يلى[١]:

١- يخلق التكامل الاقتصادى سوقاً أوسع أمام المنتجات نظراً لتعدد الأسواق وزيادة عدد المستهلكين أمام هذه المنتجات فى داخل دول المجموعة. وتعد التجارة وتبادل المنتجات مدخلاً طيباً للبدء فى تحقيق التكامل إذ أن السلع الزراعية أو الصناعية والتى لا تجد أمامها إلا أسواق البلد المنتجة فيه تجد أمامها مسالك أوسع للتوزيع فى أسواق البلدان الأخرى من المجموعة.

ويترتب على ذلك آثار مضاعفة اقتصادية تؤدى إلى زيادة الإنتاج للأنواع المطلوبة والتى تكتسب أسواقاً جديدة فتنشط الزراعة والإنتاج الزراعى وتتوسع المصانع فى حجمها ويتنوع إنتاجها، كما تتوسع المنشآت التجارية الوسيطة كشركات التسويق والتوزيع والنقل والتأمين وغيرها.

٢- يعمل التكامل الاقتصادى على خلق سوق واسعة ومشتركة للعمل، فتستطيع القوى العاملة

---

(١) حربى محمد موسى عريقات - التكامل الاقتصادى العربى وتحديات ظاهرة العولمة - بحوث اقتصادية عربية - العدد ٢٠ - ٢٠٠٠ - ص٦٥.

على اختلاف أنواعها ومستو ياتها أن تجد فرصاً أحسن وأكثر لاستثمار طاقاتها مما يعود عليها بالتحسن فى الدخل وفى مستوى المعيشة، كما يحقق فرصاً أكبر للمنتجين ورجال الأعمال فى الحصول على ما يلزمهم من العمالة والخبرات والتخصصات فى سهولة و يسر.

٣- يتيح التكامل الاقتصادى فرصاً أكبر للاستثمار أمام المستثمرين من أصحاب رؤوس الأموال وعوائدها دون قيد واستغلال الإمكانات الاقتصادية ويحقق هذا عائداً أكبر للدول المصدرة لرأس المال و إنتاجاً وتشغيلاً لعوامل الإنتاج فى الدول المضيفة لرؤوس الأموال المستثمرة.

وتنعكس آثار ذلك أيضاً على زيادة الإنتاج والدخول ومستو يات المعيشة داخل دول المجموعة. فيزيد الطلب بزيادة الدخول و ينتعش الاقتصاد فى جميع الدول.

٤- كما أنه من أهم فوائد التكامل الاقتصادى أن يتيح للدول الأعضاء إقامة المشروعات المشتركة الضخمة والتى قد يصعب على دولة بمفردها إقامتها وتحمل مسئوليتها خاصة تلك المشروعات التى تتطلب مبالغ ضخمة لتمويلها أو مستوى عالياً من الخبرات الفنية أو أسواقاً واسعة للاستفادة منها مما يجعل مثل هذه المشروعات تعمل وفق أفضل الأسس الاقتصادية تشييداً وتشغيلاً و إنتاجاً وتوزيعاً والاستفادة من مزايا الإنتاج الكبير وتحقيق الوفورات الداخلية والخارجية.

٥- يتيح التكامل الاقتصادى للدول الأعضاء موقفاً أكثر قوة فى السوق الدولية وتجاه التكتلات الاقتصادية الأخرى خاصة إذا كانت هذه الدول تملك الموارد والمنتجات الضرورية والاستراتيجية، فإن التكامل الاقتصادى سيعمل على أن يحقق لها شروطاً أحسن لتجارتها الخارجية استيراداً وتصديراً وتستطيع أن تحقق فوائد عديدة فى اتفاقاتها التجارية والاقتصادية والفنية مع الدول الأخرى، هذا بجانب ما تكسبه من وزن سياسى بين دول العالم.

٦- يؤدى التكامل الاقتصادى إلى التخصص بين الدول المنظمة للتكامل للاستفادة من الميزات النسبية التى تتمتع بها بعض دول المجموعة وبذلك يعمل على زيادة الإنتاج وتحسينه فى داخل كل دولة وتنويعه فيما بينها.

٧- يساعد التكامل الاقتصادى على توطن الصناعة والاستفادة من الوفورات الخارجية مما يخلق مناطق صناعية كبيرة فى دول المجموعة يمكن الاتفاق على توزيعها على المناطق للتوطن فى داخل كل دولة حسب الموارد المتاحة فى كل منها وبحيث تحصل كل دولة على نصيب عادل منها أو من المزايا التى تتحقق عنها.

هذا بالإضافة إلى الفوائد الأخرى الآتية:

- ❑ تحقيق الإصلاح الاقتصادى من خلال الالتزام بالتعهدات.
- ❑ تبنى المعايير الدولية.
- ❑ يساعد على تدعيم أسس التعاون بين الدول الإسلامية.
- ❑ جذب المزيد من الاستثمارات الأجنبية، ودفع الشركات الأجنبية إلى إنشاء فروع لمشاريعها داخل مجموعة الدول المتكاملة.
- ❑ الاستفادة من المزايا النسبية لكل دولة من دول التكامل. مثال: موارد طبيعية، عمالة، تكنولوجيا، موارد مالية.
- ❑ زيادة إمكانية وحجم الاستثمار فى ظل التكامل الاقتصادى الأمر الذى يؤدى إلى زيادة النشاط الاقتصادى وزيادة الدخول وبالتالى تزايد المدخرات التى تساعد على زيادة الاستثمارات.
- ❑ البعد الإقليمى للتكامل الاقتصادى يعطى لأسواق الدول الإسلامية الأعضاء فى المنطقة التكاملية المزيد من التجربة العملية قبل الدخول إلى الأسواق العالمية المعروفة بشدة المنافسة بين دول العالم التى يتألف منها الاقتصاد العالمي(١).

---

(١) د/ كريمة كريم - الاقتصاد المصرى التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامى والوضعى - كلية التجارة - جامعة الأزهر - ١٩٩٧ - ص١٩٦.

المطلب الثاني
مزايا التكامل الاقتصادى والحاجة إليه فى العصر الحاضر

التكامل الاقتصادى بهذا الشكل يحقق مزايا عديدة وتزداد الحاجة إليه فى العصر الحاضر كما يتضح من المزايا التى سوف تعود بالنفع على جميع البلاد الإسلامية وهذه المزايا يمكن إيجازها فيما يلي[١]:

أولا: اتساع حجم السوق وكبر حجم المشروعات

من المعروف فى مبادئ علم الاقتصاد أن حجم السوق فى دولة يتوقف على عدد من العوامل أهمها متوسط دخل الفرد (وهو أهم عامل) وعدد السكان، وكما يقول (روبنسون) فإن حجم السوق عبارة عن حاصل ضرب عدد السكان فى دخل الفرد[٢].

كذلك ومن المعروف أن زيادة حجم السوق يمكن أن تتم عن طريق (التوسع الرأسي) أى زيادة القوة الشرائية الحقيقية داخل حدود الدولة. وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق اتساع سياسة إنمائية تهدف إلى زيادة متوسط داخل الفرد، كما يمكن أن تتم زيادة حجم السوق عن طريق (التوسع الأفقي) وهذا ما يمكن أن يتحقق عن طريق زيادة رقعة الأرض التى يتم فيها تبادل السلع والخدمات أى عن طريق التكامل الاقتصادى.

ولما كانت البلاد الإسلامية منفردة تعانى من ضيق حجم السوق نظرا لضعف القوة الشرائية الحقيقية فى بعضها (البلاد غير البترولية) وقلة عدد السكان فى بعضها الآخر (البلاد البترولية) فمعنى ذلك أن جميع البلاد الإسلامية سوف تستفيد من هذه الميزة المترتبة على التكامل الاقتصادى.

---

(١) حربى محمد موسى عريقات - التكامل الاقتصادى العربى وتحديات ظاهرة العولمة - مرجع سابق - ص٦٨ بتصرف.

(٢) د/ رفعت المحجوب - دراسات اقتصادية إسلامية - مرجع سابق - ص١٠٥.

ثانيا: زيادة قوة المساومة

يؤدى التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية إلى زيادة تحكمها مجتمعة فى نسبة من التجارة الدولية أكبر من تلك التى تتحكم فيها كل دولة منفردة ومن ثم يقوى موقفها من السوق العالمية سواء فيما يتعلق بأثمان السلع أو تكاليف النقل أو الرسوم الجمركية. هذا وقد تبين أن أسلوب الإقناع وحده لم يكف لجعل الدول المتقدمة تأخذ فى الاعتبار مصالح الدول النامية ومن بينها الدول الإسلامية. والأمثلة على ذلك فى عدم نجاح مؤتمرات التجارة والتنمية الدولية التى انعقدت أكثر من مرة تحت لواء الأمم المتحدة فى تحقيق نتائج إيجابية ملموسة فيما يتعلق بتحسين معدل التبادل فى مصلحة الدول النامية والتى من بينها الدول الإسلامية.

ثالثا: اتجاه حصيلة الصادرات نحو الاستقرار

إن حصيلة الصادرات فى البلاد الإسلامية، شأنها فى ذلك شأن بقية الدول النامية، تتعرض فى المدى القصير لتقلبات واسعة و يرجع ذلك وبصفة أساسية إلى التقلبات الدولية التى تتعرض لها اقتصادات الدول الرأسمالية الصناعية. لذلك فإن التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية، وما يترتب عليه من تنويع الاتجاه الجغرافى لتجارتها الخارجية سيؤدى حتما إلى اتجاه حصيلة صادراتها نحو الاستقرار.

رابعا: ارتفاع معدل النمو الاقتصادي

لا شك أن التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية يؤدى إلى ارتفاع معدل النمو الاقتصادى نظرا لما يترتب عليه من نظرة تفاؤلية بالنسبة للمستقبل ومن ثم زيادة إقبال الأفراد على الاستثمار مما يؤدى إلى ارتفاع مستوى الدخل وزيادة الطلب على المنتجات.

خامسا: زيادة فرص التوظيف

يساعد التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية على تنسيق السياسات الخاصة بالتوظيف، ثم العمل على رسم سياسة عليا للتوظيف يمكن بموجبها التغلب على كثير من العقبات المحلية

التى تواجهها كل دولة إسلامية على حدة فى سبيل تحقيق التوظيف الكامل، لأن هذه الميزة تهم جميع البلاد الإسلامية فبعضها يعانى من انتشار البطالة وبصفة خاصة البطالة المقنعة، بينما يعانى بعضها الآخر من نقص الأيدى العاملة. خاصة وان العديد من الدول الإسلامية تعانى من مشكلة البطالة التى أصبحت تهدد الأمن الاجتماعى والسياسى لهذه الدول.

سادسا: زيادة المنافسة ومن ثم ارتفاع مستوى الكفاءة الإنتاجية

من المعروف أن ضيق حجم السوق هو أحد العوامل المساعدة فى انتشار ظاهرة الاحتكار وما يترتب على ذلك من انخفاض مستوى الكفاءة الإنتاجية نتيجة لعدم وجود المنافسة. ومن هنا يمكن القول إن التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية يؤدى إلى اتساع حجم السوق ومن ثم القضاء على ظاهرة الاحتكار.

فالتكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية سوف يجعل مشروعاتها قادرة على مواجهة المنافسة أولا من جانب المشروعات المماثلة فى البلاد الإسلامية ذاتها ثم -بعد فترة معينة- تكون قادرة على مواجهة المنافسة من المشروعات المماثلة فى الدول المتقدمة. ومن الطبيعى أن يؤدى ذلك إلى زيادة الكفاءة الإنتاجية للمشروعات فى البلاد الإسلامية.

سابعا: ولا شك أن التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية يجعل لنا قوة اقتصادية لا يستهان بها أمام أى تكتلات اقتصادية عالمية وفى مواجهة العولمة

هذا بالإضافة إلى المزايا الأخرى الآتية[1]:

١- تعميق وحسن تنظيم العلاقات الاقتصادية الدولية فى إطار تنظيمى مستقر.

٢- حسن تخصيص واستخدام الموارد المتاحة فى الدول الأعضاء.

٣- استغلال كافة الطاقات المتاحة بتضافر عوامل الإنتاج التى قد يتوفر بعضها فى دولة

(١) د/ محمد عبد الحليم عمر - الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية - مرجع سابق - ص٣٩.

مثل الأراضى الواسعة أو العاملة الكبيرة ولا يتوفر لديها رأس المال اللازم للاستثمارات الذى يتوفر فى دولة أخرى.

٤- وجود مناخ وشروط أفضل للتجارة البينية بين دول التكامل وبينها وبين باقى دول العالم.

٥- مواجهة التكتلات الاقتصادية التى انتشرت على مستوى العالم حيث يتيح التكامل فرصة لأن تكون الدول ندا لهذه التكتلات.

٦- العمل على إيجاد اقتصاد قوى يمكنه أن يواجه الاقتصاديات الأخرى من حيث القدرة على التفاوض والتوصل إلى شروط تعامل مناسبة مع هذه الاقتصاديات.

التكامل الاقتصادى بهذا الشكل يحقق مزايا أخرى غير اقتصادية:

بالإضافة إلى المزايا الاقتصادية التى يحققها التكامل الاقتصادى فإن هناك مزايا غير اقتصادية يمكن بلوغها من خلاله كالمزايا السياسية والعسكرية والتى تتمثل فى أن التكتلات الاقتصادية الكبرى تستطيع أن تفرض احترامها على المجتمع الدولى بشكل أفضل من الدول التى تتعامل بشكل فردى على المستوى الدولى ومنها ما يلى:

- خلق قوى سياسية وعسكرية تستند على أسس اقتصادية متينة تفرض احترامها على المجتمع الدولى.
- يحقق التكامل الاقتصادى تهيئة المناخ لوحدة سياسية متحضرة بما يشكله من درع فعال فى مواجهة الأزمات.
- من الناحية الأمنية تكتسب المجموعة مركزا دوليا من شأنه تثبيط احتمالات العدوان عليها فرادى أو مجتمعة وفوق كل ذلك يعزز قدراتها الدفاعية الجماعية ضد المخاطر الخارجية.
- تحقيق الأمن القومى فى مواجهة التحديات الخارجية، ولتحقيق الأمن القومى، لابد من إقامة القوة العسكرية إلى جانب الموقف السياسى الموحد، إلى جانب القدرة الاقتصادية.

المطلب الثالث
أهداف ومنافع التكامل الاقتصادى الإسلامى

يمكن تقسيم تلك الأهداف والمنافع التى يحققها التكامل الاقتصادى فى مضمونه العام إلى أهداف تتحقق فى الزمن الطويل وأهداف أو منافع تستهدف فى الزمن القصير[(١)]:

(١) أهداف ومنافع الزمن الطويل

- فى مقدمة تلك الأهداف دفع جهود التنمية الاقتصادية بين الدول الأطراف فى التكامل، من خلال الجهود المشتركة وبواسطة الطاقات المجتمعة للدول الأعضاء وعلى رأس أهداف التنمية الاقتصادية المشتركة النهوض بالقدرات الإنتاجية وتحقيق التصنيع والتغيير البنيانى لهياكل الإنتاج، والتحرر الاقتصادى من التبعية الاقتصادية لبعض الاقتصاديات أو الكتل الدولية.

- الإفادة من اتساع السوق نتيجة اندماج أو انضمام الأسواق المحلية للدول الأعضاء فى سوق مشتركة واحدة. مما يمكّن بعضها من ارتياد أو إقامة صناعات لم تكن لتقوم فى إحداها أو فى بعضها نتيجة ضيق السوق المحلية لدى كل منها منفردة وعدم كفاية الطاقة الاستيعابية لتلك الأسواق لتصريف إنتاج تلك الصناعات بما تتطلبه من حد أدنى من الحجم الاقتصادى المناسب لقيامها. وبذلك يساعد اتساع السوق الناتج عن التكامل على توسعه أو زيادة حجم المشروعات الإنتاجية الجديدة، وما يتولّد عن ذلك من مزايا اتساع النطاق فى شكل وفورات داخلية وخارجية لم تكن لتتولّد فى ظل الأحجام الصغيرة للمشروعات لدى كل دولة على حدة. ولا يخفى ما يترتب على تلك الوفورات من خفض متوسط التكلفة الإنتاجية، وبالتالى إمكانية تصدير السلع المنتجة بالبلاد الإسلامية الأطراف فى التكامل بأسعار تنافسية لأسواق الدول الأخرى.

- إمكانية الإفادة من التخصص أو تقسيم العمل بين الدول الأطراف فى التكامل، كل

---

(١) د/ وجدى محمود حسين - اقتصاديات العالم الإسلامى - مرجع سابق - ص١٦٥.

بحسب ما يتميز به إنتاجه بحسب نظرية التخصص والمزايا النسبية، حيث تضطلع كل دولة فى التكامل، بالتخصص فى إنتاج ما تستطيع إنتاجه من السلع بكفاءة إنتاجية أعلى وبمستوى تكلفة أقل، يتيح لكافة المستهلكين فى دول التكامل الحصول على السلعة بقيمة أقل، مما ينهض بمستوى رفاهيتهم، وذلك بفضل ما يحققه التكامل من تحرير التجارة بين البلاد الأطراف فيه.

❑ انتقال عوامل الإنتاج، والآثار الإيجابية لحرية انتقال رأس المال والعمل - كعنصرى إنتاج بين دول التكامل. فى صورة تحسن مكافآت العناصر المذكورة لدى انتقالها إلى البلد العضو الذى ترتفع فيه إنتاجيتها الحدية. وواضح ما يترتب عن تحسن مكافآت عناصر الإنتاج من رفع لمستويات معيشة الأفراد فى الدول أطراف التكامل.

❑ أيضا يؤدى التكامل الاقتصادى إلى حرية انتقال رأس المال والعمال من الدول التى تقل فيها الإنتاجية الحدية إلى الدول التى ترتفع فيها هذه الإنتاجية. وبذلك يكون انتقال رأس المال والعمال فى مصلحة الدول المرسلة والدول المستقبلة. ويؤدى إلى زيادة الدخل الفردى فى الدولتين(١).

❑ التضامن فى مواجهة واقع العلاقات الاقتصادية الدولية وما يسود من نمط التخصص الدولى المنحاز لمصلحة البلدان الصناعية المتقدمة والتنسيق مع بقية الدول النامية من أجل إصلاح النظام الاقتصادى العالمى. فالمواجهة المذكورة لا تتأتى إلا من واقع جهود مشتركة تضمانية، ولا تجدى فيها أية جهود منفردة لدول إسلامية أو نامية. ويمكن أن تستند هذه الجهود فى إطار الوحدة الاقتصادية الإسلامية إلى ما تمتلكه البلدان الإسلامية مجتمعة من إمكانيات وموارد وثقل اقتصادى، مما سبق الإشارة إليه، وعلى الأخص ما تتميز به بعض البلدان الإسلامية من مصادر إنتاج المواد الخام والوقود والمنتجات الغذائية، وما يتمتع به بعضها من احتياطيات ضخمة من البترول والفوائض المالية المتولدة من صادراته والتى يأخذ جانب كبير منها شكل سيولة نقدية ضخمة

(١) د/ مصطفى العبد الله الكفرى - التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - جامعة دمشق - سوريا - ٢٠٠٣ - ص٣١.

يمكن بفضلها اتخاذ موقع هـام والقيام بدور مؤثر فى المنظمات الحاكمة للنظام النقدى الدولى ومؤسسات التمويل الدولية.

(٢) أهداف ومنافع التكامل الاقتصادى الإسلامى فى الزمن القصير

وتتلخص أهم منافع التكامل الاقتصادى بين البلاد الإسلامية فى تعظيم الإفادة من تجارتها الخارجيـة والنهوض بمعدلات التبادل الدولى لصالحها والتغلب على مشـكلات اختلال موازين مدفوعاتها.

ويـأتى ذلك من العمل التضامنى على تنويع صادراتها إلى العالم الخارجى، وتخفيف أثر تقلبات حصيلـة وأسـعار الصادرات مـن المنتجات الأوليـة، والتعاون فى سـد العجز الطـارئ فى موازين المدفوعات، وتحقيق الاسـتقرار النسـبى لأسـعار صرف عملاتهـا الوطنية، والعمـل على تصحيح الأوضاع السـعرية لصادراتها من المنتجات الأولية، ومقاومة النزعة الاحتكارية التى تمارسها دول الغرب الصناعى فى فرض أسعار مرتفعة لواردات الدول الإسلامية من منتجات الغرب المصنوعة.

كما تشـمل أهداف المدى القصير للتكامل الاقتصادى بين الدول النامية الإسلامية تقوية أواصر وعلاقـات التبادل البينى فيما بين بعضها البعض وفيما بينها وبين الدول النامية الأخرى، والتضامن فى مجال علاج مشكلة المديونية الخارجية التى تعيشها الكثير من البلدان الإسلامية. يضاف إلى ذلك ما تسـتطيع الدول النامية الإسـلامية أن تفعله، خاصـة فى مواجهة التكتلات الاقتصاديـة الدولية الأخرى - من اسـتغلال المزايا الاحتكارية التـى تملكها فى إنتاج وتصدير بعض السـلع التى تمتلـك فيها بعض الدول الإسـلامية مزايـا احتكارية كالبـترول الذى تمثل موجودات الدول الإسـلامية منه نسـبة عاليـة من الاحتياطى العالمى منـه، والأقطان الطويلة التيلة التى ينتج العالم الإسلامى منها أكثر من ٩٠٪ من الإنتاج العالمى.

هذا، ونجد أن من صور المنافع التى يمكن أن يحققها التكامل أيضاً ما يلى:

١- **الآثار الانعكاسـية**: التى تحدثها تجارة السـلع المسـتفيدة من تحـرر المعاملات. حيث ينتج عن تجارة بعض السـلع آثاراً مختلفة على إنتاج السلع الأخرى من خلال تأثر المواد الأولية، والمنتجات نصف المصنعة، والمنتجات النهائية.

فكلما كانت الآثار الانعكاسية قوية، كلما كانت المنافع التى تنتج عن زيادة المعاملات الإقليمية أكبر[١].

٢- **الفرصة البديلة لعناصر الإنتاج:** كذلك فى حالة ما إذا استطاع أى بلد أن يزيد إنتاجه من بعض السلع، مستفيداً من عناصر إنتاج معطاة مسبقاً. فيمكن لهذا البلد، أن يستفيد بشكل أسرع من اتساع السوق، الذى نتج عن إنشاء التكامل[٢].

٣- **انخفاض الحواجز الحمائية غير الاقتصادية:** وهى صورة أخرى للمنافع التى يمكن أن يحققها التكامل للبلاد المشتركة، وتتعلق بخلق معاملات تجارية. وتأتى هذه المنافع من انخفاض الحواجز التى كانت مرتفعة من قبل والتى كانت تسبب قبل نشوء التكامل اختلالاً أو تفاوتاً فى تخصيص الموارد. كما أن تطبيق تعريفة جمركية خارجية مشتركة يتطلب عقد مفاوضات مع الدول الأخرى، قبل إحداث أى تغيير فى التعريفة المطبقة باتفاق مشترك. وهو ما يقوى أيضاً مع وضع أو موقف كل دولة مشتركة - داخل نطاق التعاون - فى المفاوضات الثنائية مع الدول الأخرى[٣].

٤- **تعظيم الاستفادة من الموارد البشرية الوفيرة،** بتحويلها من الكم إلى الكيف، من خلال التعليم، والتأهيل، والتدريب الموجه إلى السوق، واحتياجات التقدم، والنمو، والإنتاج، وتحرير وتنظيم حركتها فيما بينها، من مواقع الوفرة إلى مواقع الندرة.

٥- **توزيع ثمار التنمية توزيعاً عادلاً بين الدول الأعضاء** بتنسيق السياسات والاستثمارات والعمل على زيادة معدل النمو للدخل القومى ومتوسط نصيب الفرد منه فى الدول أعضاء التكامل فى المدى الطويل[٤].

٦- **يضمن درجة يقين أكبر بشأن المتاجرة داخل منطقة التكامل،** مما يؤدى إلى تقليل مخاطر انعدام اليقين لدى المستثمرين والمنتجين بعد التأكد من وجود سوق واسع للتسويق،

---

(١) د/ إسماعيل شلبى - التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مرجع سابق - ص٢٤٨.

(٢) المرجع السابق - ص ٢٤٨.

(٣) المرجع السابق - ص ٢٤٨.

(٤) د/ أحمد محمد فراج - مقومات ومعوقات التكامل الاقتصادى - جامعة عمر المختار - ليبيا - ٢٠٠٥ - ص٧.

ومن ثم تسود روح المبادرة والإقبال على إنشاء المشاريع الإنمائية وتنشيط حركة التجارة وتبادل المنافع بين دول منطقة التكامل.

٧- ارتفاع معدل النمو الاقتصادى وزيادة مستوى التشغيل والإنتاج، ذلك أن التكتل الاقتصادى سينعكس إيجابياً على التوقعات المستقبلية لمتخذى القرارات الاستثمارية، فاتساع الأسواق يؤدى إلى زيادة ثقة المستثمرين بتصريف الإنتاج، ما يؤدى إلى زيادة الاستثمارات، فزيادة الدخول، ومن ثم زيادة الطلب الفاعل، وزيادة التوظف، ما ينعكس فى النهاية على معدل النمو الاقتصادى بالارتفاع، وهذا بخلاف الأثر غير المباشر أو الارتدادى على انسياب رؤوس الأموال الأجنبية إلى داخل الدول الإسلامية، ما يترتب عليه ارتفاع إضافى فى مستوى الاستثمار والتشغيل، وكذا نقل الأساليب الفنية الحديثة.

٨- تحقيق الاستخدام الأمثل للموارد المتاحة فى الدول المتكاملة، ذلك أن التكتل الاقتصادى يستهدف إزالة جميع القيود المعوّقة لحرية انتقال عناصر الإنتاج بين الدول المشتركة فى التكامل، وينتج عن ذلك الاستفادة الجماعية المثلى من تنوع الموارد الطبيعية والمالية والبشرية، ما يمكنها من تحقيق التنمية الاقتصادية.

٩- تنويع سلة الإنتاج والصادرات السلعية والخدمية فى إطار من التنسيق بين الدول المشتركة فى برنامج التكتل.

١٠- يؤدى التكتل الاقتصادى الإسلامى إلى زيادة التجارة البينية بين الدول الإسلامية وإلى توزيع المنافع الاقتصادية بين الدول التى دخلت فى برنامج التكتل، كما أن ذلك سبيل إلى تحقيق الاستفادة من المزايا النسبية المتوافرة فى كل دولة، ما ينتج عنه زيادة الإنتاجية واتساع نطاق التبادل التجارى بين هذه الدول.

١١- زيادة التجارة البينية بفعل الترتيبات التكاملية بين الدول المشتركة فى التكتل الاقتصادى، ما يؤدى إلى تحسين معدلات التبادل الدولى لصالح هذه الدول، وهذا يؤدى إلى:

- انخفاض الاعتماد على الدول الأخرى (خارج التكتل) فى التجارة الخارجية، ما يعنى انخفاض درجة التبعية الاقتصادية للعالم الخارجى، ومن ثم انخفاض مخاطر التقلبات والتذبذبات فى أسعار الصادرات والواردات. نتيجة لانخفاض التبعية الاقتصادية للاقتصاديات الصناعية الأجنبية.
- التعامل مع الشركات متعددة الجنسيات كجبهة إسلامية واحدة، أو كقوة أو كتلة اقتصادية واحدة، وليس كدول هامشية ضعيفة.
- المشاركة فى صنع القرارات داخل المؤسسات المالية والاقتصادية الدولية بدلاً من وضعها الحالى الذى لا يعدو كونها متلقياً ومنفذًا للسياسات التى تفرضها هذه المؤسسات، وذلك رغم عدم مراعاة هذه السياسات فى كثير من الأحيان للأوضاع والظروف الاقتصادية والاجتماعية الخاصة بالدول الإسلامية.
- التعامل الانتقائى مع العولمة الاقتصادية بما يخدم أهداف وتوجهات ومصالح الدول الإسلامية المشتركة فى برنامج التكامل الاقتصادى، ومقاومة حالات الاندماج اللاإرادى فى الاقتصاد العالمى.

١٢- تبادل الخبرات والدعم فى التعامل مع المشكلات الاقتصادية التى تواجهها نظراً لتشابه ظروفها وصعوباتها التنموية، والاقتصادية، وتشابه ثقافتها، ووحدة عقيدتها، وتاريخها، وآمالها، وقواسمها المشتركة، وأهداف شعوبها، وتحقيق عدد كبير منها لنجاحات وإنجازات كبيرة، وفى التغلب على مشكلاتها.

وتجدر الإشارة فى النهاية إلى أن التكامل الاقتصادى يعمل على تقدم البلدان المتكاملة من الناحية الاقتصادية والسياسية والعسكرية.

خاتمة

> وأخيراً، سيظل التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية هو التحدى الذى يفرض نفسه على مستقبل الدول الإسلامية، ذلك أن تحديد موقع العالم الإسلامى على الخريطة السياسية والاقتصادية أمر بالغ الأهمية حيث لا مكان فى عصر العولمة للكيانات الصغيرة، والعالم يشهد قيام التكتلات العملاقة.

العالم يتكون فى معظمة من كيانات كبرى، هذه الكيانات الكبرى فى العالم والعالم الإسلامى مبعد منها هى التى ستحدد سياسات العالم وأحداثه. بعبارة أخرى أن مفتاح التعامل مع العالم المعاصر هو الكيان الكبير، العالم الإسلامى واجب عليه أن يتكتل فى كيان كبير. هذا وجوب دينى، وهذا الوجوب يلزم به الاقتصاد والسياسة وغير ذلك من شئون الحياة.

بالرغم من أن هناك روابط كثيرة مشتركة بين الدول الإسلامية، والتى تعد بنية أساسية متينة لأى تكامل اقتصادى، إلا أن واقع هذه الدول بعيد جداً عن استغلال هذه الإمكانيات لصالحه، وقد يعود سبب ذلك لمجموعة من العوامل مثل التى ظهرت من خلال الدراسة:

١) غياب الرؤية الاستراتيجية والبعد الإسلامى.

٢) ضعف الإرادة السياسة.

٣) ضعف القدرات الإنتاجية.

٤) تشابه الهياكل الإنتاجية وغياب التكاملية فيها.

٥) ضعف التجارة البينية التى لم تتعدى ١٢٪.

لذا نقترح بناء على النتائج التى تم التوصل إليها ضرورة العمل بالإجراءات التنفيذية التالية إذا أرادت الدول الإسلامية تحقيق التكامل الاقتصادى المنشود:

❑ تفعيل وتعزيز دور منظمة المؤتمر الإسلامى والمؤسسات التابعة لها مثل البنك الإسلامى للتنمية والمركز الإسلامى لتنمية التجارة.

❑ وضع استراتيجية إسلامية واضحة المعالم تعتمد على أسس علمية وموضعية رصينة، تحدد اتجاهات وآليات ومراحل التكامل الاقتصادى الإسلامى كهدف استراتيجى.

❑ إجراء إصلاحات جذرية فى الهيكل الإنتاجى للدول الإسلامية وتصحيح اختلالاتها من خلال تنويع الأنشطة الإنتاجية بدلاً من الاعتماد على سلعة واحدة أو عدد قليل من السلع الأولية فى التجارة البينية.

❑ العمل على تطوير كافة أشكال العلاقات الاقتصادية الإسلامية البينية مثل:

- تشجيع كل التجارب الوحدوية وإن كانت على المستوى الإقليمى مثل مجلس التعاون الخليجى واتحاد المغرب العربى.
- تسهيل عملية تنقل العمالة ورأس المال بين الدول الإسلامية.
- تشجيع الاستثمارات الإسلامية البينية التى تعتمد على المدخلات المحلية.
- إزاحة التعاريف الجمركية بين الدول الإسلامية.
- تبادل الخبرات الإدارية والتشريعية والفنية فى كافة المجالات بما يعزز أواصر التعاون المتبادل بين الأقطار الإسلامية.
- تطوير وتفعيل الأسواق المالية بما يسهم فى تمويل المشروعات الاقتصادية المشتركة.

وختاماً، فمن الأمور اللازمة لإقامة تكامل اقتصادى للعالم الإسلامى:

١- تزامن التنسيق السياسى مع التكامل الاقتصادى.

٢- زيادة حجم التعامل التجارى بين البلاد الإسلامية.

٣- إزالة العوائق أمام انتقال عناصر الإنتاج.

٤- تخفيف القيود التجارية و إلغاء القيود الجمركية.

٥- توحيد السياسات الاقتصادية وكذا القرار السياسى المشترك.

٦- إنشاء سلطة عليا للمتابعة والتقويم.

ومن أجل زيادة حجم التبادل التجارى وتنمية هذا التبادل ينبغى إيجاد مجلس اقتصادى أعلى، وتوحيد السياسات الاقتصادية، وتيسير انتقال رؤوس الأموال والأيدى العاملة.

نسأل الله - تعالى- أن يوفقنا جميعاً لما يحبه و يرضاه، وأن يرزقنا السداد والإخلاص فى القول والعمل، إنه أكرم مسئول وأعظم مأمول...

﴿ رَبَّنَآ ءَامَنَّا فَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَا وَأَنتَ خَيْرُ ٱلرَّٰحِمِينَ ﴾ [المؤمنون: ١٠٩].

﴿ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذْنَآ إِن نَّسِينَآ أَوْ أَخْطَأْنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تَحْمِلْ عَلَيْنَآ إِصْرًا كَمَا حَمَلْتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبْلِنَا ۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلْنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦ ۖ وَٱعْفُ عَنَّا وَٱغْفِرْ لَنَا وَٱرْحَمْنَآ ۚ أَنتَ مَوْلَىٰنَا فَٱنصُرْنَا عَلَى ٱلْقَوْمِ ٱلْكَٰفِرِينَ ﴾ [البقرة: ٢٨٦].

﴿ سُبْحَٰنَ رَبِّكَ رَبِّ ٱلْعِزَّةِ عَمَّا يَصِفُونَ ﴿١٨٠﴾ وَسَلَٰمٌ عَلَى ٱلْمُرْسَلِينَ ﴿١٨١﴾ وَٱلْحَمْدُ لِلَّهِ رَبِّ ٱلْعَٰلَمِينَ ﴾ [الصافات: ١٨٠ - ١٨٢].

توصيات ومقترحات

خرجت الدراسة بمجموعة من التوصيات ومقترحات لخطط عمل منها:

على الجانب الاقتصادى والمالى

❑ ضرورة العمل على إنشاء اتحاد إسلامى للمدفوعات يمكن أن يساهم فى إنشاء المشروعات قصيرة الأجل.

❑ العمل على إقامة سوق إسلامية مشتركة و إصدار عملة موحدة لدول العالم الإسلامى.

❑ الاستخدام المتوازن للموارد الطبيعية كالبترول والغاز الطبيعى، واستغلال عائداتها فى دعم القطاعات الأخرى وخاصة مشروعات البنية التحتية، و إدخار جزء من هذه العائدات للأجيال القادمة.

❑ الاعتماد على المجالات المبتكرة فى الاستثمار.

❑ أهمية تعزيز دور البنك الإسلامى للتنمية كمحرك أساسى فى التكامل الاقتصادى والاستفادة من خبراته لنشر سبل التمويل الإسلامى وأهمية وضع التشريعات الداعمة لذلك.

❑ التوسع فى دور مؤسسات التمويل الإسلامى.

❑ العمل على تحويل البنك الإسلامى للتنمية ليصبح بمثابة بنك إسلامى مركزى دولى للدول الإسلامية كمرحلة ابتدائية، وصولا لمرحلة إصدار عملة موحدة، كما يمكن أن يتضمن دور البنك كونه مؤسسة استثمارية لتوفير تمويل للمشروعات الاقتصادية الاستراتيجية التى تحقق التكامل بين الدول الإسلامية.

❑ يتحقق التكامل الاقتصادى من خلال بناء تكامل نقدى ومالى إسلامى يحقق الاستفادة القصوى من القدرات الإنتاجية والتى تتطلب توفر قدر كبير من الموارد ورصيد كبير من رأس المال والتكنولوجيا الحديثة.

- ❑ الهـدف من تحقيق التكامـل الاقتصادى هو توفير بدائل توظيف الفوائض الإسـلامية داخل دول العالم الإسـلامى لرفع الإنتاجية وتحسـين مستوى المعيشـة ومحاربة الفقر وتوفير فرص عمل.
- ❑ تأسيس بنك معلومات يعمل على تطوير الأنظمة المالية القائمة بناء على أسس الشريعة الإسلامية لرفع المعاناة عن الشعوب الإسلامية.

على الجانب الثقافى

- ❑ ضرورة صياغة رؤية واضحة عن قيم وثقافة التكامل الاقتصادى الإسلامى.
- ❑ تطوير دور اللجنة الإسـلامية للشـؤون الاقتصاديـة والثقافيـة والاجتماعية بمنطقة التعاون الإسلامى.
- ❑ تأسـيس إدارة للدبلوماسية العامة أو الشعبية لا تتجه فقط لخارج الدول الإسلامية بل أيضاً تتجه لشعوب هذه الدول.
- ❑ الترويـج لأهميـة التكامـل الاقتصـادى سـواء من خـلال وسـائل الإعـلام التقليدى أو الإلكترونى، وذلك لتوعية شعوب دول العالم الإسلامى بقضايا التكامل الاقتصادى الإسلامى وأهميتها.
- ❑ الاهتمام بالمواطنة الإسلامية بما فيها حق الانتقال والعمل والتملك و إصدار التشريعات الداعمة لذلك.

على الجانب السياسى

- ❑ أهميـة توزيـع الأدوار فى صنـع الاسـتراتيجيات والسياسـات بـين الأجهـزة الوطنية والمنظمات الجماعية وبين الرسمى وغير الرسمى.
- ❑ تأسـيس مكاتـب إقليميـة لمنظمـة التعـاون الإسـلامى لإدارة التواصل بـين الهيئات والجمعيات المدنية والشـعبية وبين أجهزة المنظمة للتعريف بأنشـطتها ودعم التعاون

ووضـع خطة عمـل لإدارة التعاون بين أعضـاء المنظمة على أن تكـون واجبة التنفيذ، وتكوين لجنة من داخل المنظمة لمتابعة الخطة.

- تسوية النزاعات القائمة بين البلدان المتنازعة فى دول منظمة التعاون الإسلامى.

بعض الملاحظات الختامية

- إن بناء اقتصاد متكامل بين دول العالم الإسـلامى لن يتم بين ليلة وضحاها ولكن يجب علينا أن نأخذ الخطوة من الآن.
- ضرورة تعميـق البحـث فى أسـاليب الاقتصـاد الإسـلامى بعـد أن أثبتت الأسـاليب الاقتصادية الأخرى تعثرها.
- دعم التكتلات الاقتصادية الصغيرة داخل العالم الإسـلامى لأنها تكون النواة للتكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى.
- يجب على دول العالم الإسـلامى السـعى نحو تحقيق إصلاحات سياسـية وخصوصاً فى مجال تداول السـلطة، لأن الـدول المتقدمة لم تصبح كما هى الآن إلا بعد حسـم هذه الخلافات.
- وأخيراً تجدر الإشارة أن «التنوع والوحدة فى العالم الإسلامى مصدر للقوة».

المراجع حسب ترتيب ورودها

- د.يوسف إبراهيم يوسف- بحوث فى الاقتصاد الإسلامى- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-٢٠١٣.

- د.يوسف إبراهيم يوسف- ورقة العمل الأساسية لجائزة الشيخ صالح كامل التشجيعية- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى- جامعة الازهر-٢٠١٥.

- د. رفعت السيد العوضى- الفكر الإسلامى المعاصر- محاضرات الجمعية الخيرية الإسلامية-٢٠٠٢.

- د. رفعت السيد العوضى- الدليل الإحصائى للعالم الإسلامى، مؤشرات مقارنة- دار السلام-٢٠١١.

- د. محمد عبد الحليم عمرو - التكامل الاقتصادى بين دول العالم الإسلامى- المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مستقبل الأمة الإسلامية-٢٠٠٣.

- د. رفعت السيد العوضى- التكامل الاقتصادى الإسلامى- دار المنار- ١٩٨٩.

- محمد رشدى إبراهيم مسعود- توحيد العملات النقدية وأثره فى اقتصاد الدول المتقدمة والنامية- دار النشر للجامعات-٢٠١٠.

- مصطفى محمود عبد السلام- تنمية التجارة الدولية بين الدول الإسلامية- مجلة البيان- نوفمبر٢٠١٣.

- عبد الوهاب عبد الواسع- التحديات التى تواجه العالم الإسلامى- دار الشعب- ١٩٩٠.

- العمل على تقدم الأمة والرقى بها فرض كفاية على كل مسلم ومسلمة- الناشر دار العالم العربى-٢٠١٣.

- فـروض الكفاية و إحياء الأرض الموت سـبيل الاكتفاء الذاتى، دراسـة اقتصادية إسـلامية - الناشر دار الفكر العربي-٢٠١٦.

- مصطفى دسوقى كسبة- التكامل الاقتصادى بين أقطار العالم الإسلامى فى ظل العولمة-المؤتمر العام العاشر للمجلس الأعلى للشـئون الإسلامية بعنوان الإسلام والقرن الحادى والعشرون-١٩٩٩.

- د. عبـير فرحات على- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسـلامية ودوره فى جذب الاسـتثمار الأجنبى المباشر إليها- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-٢٠٠٢.

- حسنى العيوطى-اليورو وحلم السوق العربية المشتركة- كتاب الجمهورية-٢٠٠٢.

- خليل سامى على مهدى- توظيف إمكانات العالم الإسلامى فى ضوء القانون الدولى الاقتصادى المعاصر- مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى-١٩٩٩.

- يوسـف جاسـم الحجى- التكامل الاقتصادى بين بلدان العالم الإسلامى- المؤتمر العام العاشر للمجلس الأعلى للشئون الإسـلامية بعنوان الإسلام والقرن الحادى والعشرون-١٩٩٩.

- د. رفعت المحجوب-دراسات اقتصادية إسلامية- المعهد العالى للدراسات الإسلامية- ١٩٩٥

- د. وجدى محمود حسين-اقتصاديات العالم الإسلامى الواقع والمرتجى، دراسة فى إطار مدخل تنموى تكاملى- منشأة المعارف -١٩٩٥.

- محمد عبد المنعم عفر- الاقتصاد الإسلامى، دراسات تطبيقية- دار البيان العربى- ١٩٨٥.

- د. عبـير فرحات على- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسـلامية ودوره فى جذب الاسـتثمار الأجنبى المباشر إليها- مجلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى- العدد (١٦) - ٢٠٠٢.

- سـلامة عبد الله الخولى- دور تحرير تجـارة الخدمات المالية فى التكامـل الاقتصادى العربى- رسالة دكتوراه- معهد البحوث والدراسات العربية- ٢٠٠٥.

- د. أمانى فاخر -التكتلات الاقتصادية فى ظل المتغيرات العالمية - الناشر المؤلف- بدون تاريخ نشر.

- د. أحمد جويلى- السوق الإسلامية المشتركة بين الطموح والواقع ومقومات قيامها- المؤتمر العام الثامن عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان مشكلات العالم الإسلامى وعلاجها فى ظل العولمة- ٢٠٠٦.

- د. محمد عبد الحليم عمر- الوحدة الاقتصادية بين الأمة الإسلامية- مؤتمر وحدة الأمة الإسلامية - رابطة العالم الإسلامى عقد بمكة المكرمة.

- د. أمين أحمد عز الدين- الإسلام وتوطين التكنولوجيا- المؤتمر العام الثانى عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامية بعنوان الإسلام ومتغيرات العصر٢٠٠١.

- د. سعود البريكان - التكامل الاقتصادى العربى، التحديات والآفاق- صندوق النقد العربى - ٢٠١٠.

- د. مصطفى محمد عز العرب- سياسات وتخطيط التجارة الخارجية- الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨.

- الاتحاد الاوروبى ٢٠١٥. www.wikipedia.org

- د. نبيل حشاد- الجات ومنظمة التجارة العالمية أهم التحديات فى مواجهة الاقتصاد العربى- الهيئة المصرية العامة للكتاب-٢٠٠١.

- النافتا٢٠١٥ www.wikipedia.org

- عبد الله تركستانى- عبد القادر شاكى - محمد باضويح- جدوى التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية - مركز أبحاث الاقتصاد الإسلامى - جامعة الملك عبد العزيز-١٤٢٩هـ.

- مصطفى دسوقى كسبة- المستقبل الاقتصادى للعالم الإسلامى فى ظل العولمة- المؤتمر العام الخامس عشر للمجلس الأعلى للشئون الإسلامة بعنوان مستقبل الأمة الإسلامية- ٢٠٠٣.

- د. إسماعيل عبد الرحيم شلبى- التكامل الاقتصادى بين الدول الإسلامية- الاتحاد الدولى للبنوك الإسلامية- ١٩٨٠- ص ٢٦٣.

- أنور عبد الملك - دراسات فى التنمية والتكامل الاقتصادى العربى - مركز دراسات الوحدة العربية-٢٠١٣.

- د. السيد عطية عبد الوحد - التجارة البينية للدول الإسلامية ودورها فى تعزيز كفاءة الإنتاج وزيادة النمو- مؤتمر التنمية والتكامل الاقتصادى فى العالم الإسلامى - جامعة الأزهر بالتعاون مع مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى ومركز الدراسات المعرفية بالقاهرة -٢٠١٠.

- مصطفى محمود عبد السلام - تنمية التجارة البينية بين الدول الإسلامية- ٢٠١٥ .

- د. إسماعيل شلبى- وحدة الأمة الإسلامية، واجب شرعى يجب تحقيقه فى ظل العولمة - الناشر المؤلف- ٢٠٠٤.

- منير الحميش- التكامل الاقتصادى العربى - دار الجليل - بدون تاريخ نشر.

- أحمد عبد المنعم عبد الشافى - التكامل الاقتصادى فى بلاد المشرق العربى - رسالة ماجستير - المعهد العالى للدراسات الإسلامية - ١٩٧٨.

- فؤاد مصطفى محمود - طريق النهضة للعالم الإسلامى المعاصر - سلسلة مركز صالح كامل للاقتصاد الإسلامى - ١٩٩٩.

- د/ عبد الرحمن يسرى - دراسات فى علم الاقتصاد الإسلامى - الدار الجامعية.

- د/ مصطفى محمد عز العرب - سياسات وتخطيط التجارة الخارجية - الدار المصرية اللبنانية - ١٩٨٨.

- جمال الدين أبو بكر - التكامل الاقتصادى العربى والمشكلات التى تواجهه - رسالة ماجستير - جامعة القاهرة - ٢٠٠٥.

- د. حسن محمد الرفاعى - مشكلة الفقر فى العالم الإسلامى - دار النفائس - ٢٠٠٦.

- د. يوسـف إبراهيم يوسف - التكامل الاقتصادى والسوق الإسـلامية المشتركة- المؤتمر العام الثانى والعشرين للمجلس الأعلى للشئون الإسـلامية بعنـوان مقاصد الشريعة الإسلامية وقضايا العصر - ٢٠١٠.

- د. يوسف إبراهيم يوسف - المنهج الإسلامى فى التنمية - أبحاث ندوة إسهام الفكر الإسلامى فى الاقتصاد المعاصر - المعهد العالمى للفكر الإسـلامى - سلسلة إسلامية المعرفة - ١٩٩٨.

- حـربى محمد موسى عريقات - التكامـل الاقتصادى العربى وتحديات ظاهرة العولمة - بحوث اقتصادية عربية - العدد ٢٠ - ٢٠٠٠.

- د. كريمة كريم - الاقتصاد المصرى التحديات والسياسات من المنظورين الإسلامى والوضعى - كلية التجارة - جامعة الأزهر - ١٩٩٧.

- د. مصطفى العبد الله الكفرى - التكامل الاقتصادى بين الدول الإسـلامية - جامعة دمشق - سوريا - ٢٠٠٣.

- د. أحمـد محمد فراج - مقومات ومعوقات التكامـل الاقتصادى - جامعة عمر المختار - ليبيا - ٢٠٠٥.

فهرس المحتويات

الموضوع | **الصفحة**